

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الاقتصاد النقدي المعمق

محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد:

الدكتورة سعيداني سميرة

أستاذة باحثة بقسم العلوم الاقتصادية

سلسلة المطبوعات الجامعية المحكمة

محتوى المقياس:

ومن أجل إمام الطالب بجميع الجوانب المتعلقة بمقياس الاقتصاد النقدي المعمق فقد تم تقسيم المطبوعة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التحليل النقدي (النظريات النقدية)

أولاً: التحليل النقدي الكلاسيكي

ثانياً: التحليل النقدي الكينزي

ثالثاً: التحليل النقدي الحديث (التحليل النيوكلاسيكي)

المحور الثاني: السياسات النقدية

أولاً: ماهية السياسة النقدية

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

رابعاً: آلية نقل أثر السياسة النقدية

خامساً: فعالية السياسة النقدية

المحور الثالث: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: النقود عند العرب

ثانياً: ماهية النقود في الاقتصاد الإسلامي

ثالثاً: ماهية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

رابعاً: عرض النقود والطلب عليها في الاقتصاد الإسلامي

خامساً: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ومدى فعاليتها

المحور الخامس: أمثلة ونماذج مواضيع امتحانات

مقدمة

اشتملت هذه المطبوعة الخاصة بمقياس الاقتصاد النقدي المعمق والموجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي وبنكي على محاور خاصة بالنظريات النقدية، وذلك من خلال دراسة شاملة لكل من التحليل النقد الكلاسيكي، التحليل الكينزي والتحليل النقدي الحديث أو ما يعرف بالتحليل النقدي النيوكلاسيكي ضمن رؤية نقدية لتطور دور النقود في الحياة الاقتصادية وارتباطها بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

كما تمت دراسة المحاور الخاصة بالسياسة النقدية من خلال الماهية، والأهداف، والأدوات، والآثار والفعالية، فالسياسة النقدية تعبر عن الترجمة العملية للنظريات النقدية وتطور مفهوم دور النقود في الواقع الاقتصادي المعاصر، فهي من خلال أهدافها المسطرة والأدوات المستخدمة في ذلك واشراف المؤسسات النقدية وضمن قنوات محددة تسعى الى التحكم في العرض النقدي خدمة لأهداف السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي.

لقد سعت هذه المطبوعة أيضا الى دراسة مقارنة بين مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي والسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي، وان اتفقت كلاهما في الآلية الرئيسية وهي كيفية التحكم في العرض النقدي لتحقيق الاستقرار، إلا انهما يختلفان في الأدوات وفي الفلسفة العامة والتي تنبثق من خصوصية كل نظام، ففلسفة النظام الاقتصادي الاسلامي تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية، وقاعدة المشاركة والتي تحدد ملامح النظام المصرفي الاسلامي المسؤول عن تطبيق السياسة النقدية والذي يختلف تماما عن النظام المصرفي القائم على مبدأ الفائدة.

إن ضبط مفهوم النقود في الاقتصاد الاسلامي من خلال تحديد وظائفها بدقة اعتمادا على النصوص الشرعية ورأي الفقهاء في ذلك ضمن رؤية تأصيلية خاصة تتفرد بها النظرية النقدية الاسلامية، يعطي صورة دقيقة وواضحة لمدى قدرة النظام الاقتصادي الاسلامي على تنفيذ سياسة نقدية أكثر فعالية لارتباطها بقواعد الاستقرار النقدي والمالي والتي يفتقدها النظام الرأسمالي.

نستطيع القول إنه من خلال هذه المطبوعة هدفنا الى تشكيل بناء نظري متكامل لدى الطلبة تترابط فيه المعارف السابقة للسنة الثانية ليسانس لمقياس النقدي تخصص علوم اقتصادية، والذي كان عبارة عن مفاهيم عامة للنقود والنظريات النقدية بمزيد من الدقة والتعمق لفهم الآليات التي تؤثر بها النقود وكيفية التحكم في ذلك لتنفيذ السياسات النقدية كشق من السياسة الاقتصادية.



المحور الأول: التحليل النقدي (النظريات النقدية)

أولاً: التحليل النقدي الكلاسيكي

ثانياً: التحليل النقدي الكينزي

ثالثاً: التحليل النقدي الحديث (التحليل النقدي النيولاسيكي)

أولاً: التحليل النقدي الكلاسيكي

تمهيد:

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل بين نظرية القيمة والنظرية النقدية، حيث تتعلق نظرية القيمة بالأسعار، بينما اهتمت النظرية النقدية بالمستوى العام للأسعار، أو بما يعرف بقيمة النقود والتي تحدد كمية النقود وسرعة تداولها.¹

وقد طور الاقتصاديون الكلاسيكيون نظرية كمية النقود في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تبحت هذه النظرية في كيفية تحديد القيمة النقدية للدخل الكلي، حيث اهتمت بتحديد قيمة النقود وعلاقتها بحركات الأسعار ثم اهتمت هذه النظرية فيما بعد بدراسة أسباب التغير في المستوى العام للأسعار.

ولقد بين الكلاسيكيون أفكارهم الاقتصادية على أساس أن النقود هي مجرد وسيط للتبادل ولا تطلب لذاتها وبالتالي فالطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات وبذلك فالنقود لا تلعب دوراً في الحياة الاقتصادية.

وتعد النظرية الكمية للنقود من خلال مساهمات فيشر ومارشال نتاج التحليل النقدي الكلاسيكي ومن خلال التطور التاريخي للنظرية الكمية للنقود نجد لها جذور تاريخية من خلال مساهمات كثيرة من المفكرين مثل جون بودان من خلال دراسته لأثر تدفق الذهب إلى إسبانيا وعلاقته بارتفاع الأسعار في القرن الرابع عشر ميلادي ومساهمة "دافيد هيوم، ودافيد ريكاردو" وغيرهم، كما نجد للنظرية الكمية للنقود جذور من خلال كتابات المقريزي ابن خلدون.²

انطلق الفكر النقدي هنا من استخدام عناصر قابلة للقياس والمتمثلة في كمية النقود والتي اعتبرها المحرك الأساسي في الاقتصاد، حيث كل مرة تتغير فيها كمية النقود، يتغير فيها المستوى العام للأسعار وفق علاقة خطية حيث تندرج تحت تأثير الكمية على القيمة والتي تعني إذا زادت كميته تفقد شيئاً من قيمته، أي أنه إذا زاد عرض النقود دون أن يرافقه تغير في الطلب، فسيكون هناك اتجاه لتغير سعر النقود أي قيمته.

¹ - انظر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، قواعد وأنظمة ونظريات وسياسات نقدية، دط، دار الفكر، الجزائر، ص 79.

² - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد والمصرفي، مفاهيم وأوليم وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، ط2012، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1 ص 223-224.

1- الافتراضات الأساسية لنظرية كمية النقود:

تتعلق هذه الافتراضات والمقدمات التي بنيت عليها النظرية الاقتصادية التقليدية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:³

- العرض يخلق الطلب المساوي له: عند مستوى التشغيل الكامل يكون عرض السلع والخدمات مساويا للطلب عليها، دون الاهتمام بالعلاقة بين القطاع الحقيقي والنقدي.
- العرض يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل والمنافسة الكاملة: فلا تأثير من زيادة العرض، حيث سوف يتجه تلقائيا إلى مستوى توازن فيه عرض العوامل مع الطلب عليها.
- ثبات حجم الإنتاج السلعي أي كمية المبادلات الاقتصادية عند مستوى التشغيل الكامل، وهناك لا خوف من البطالة التي تؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية ويتحقق بالتالي المزيد من الأرباح للمنظمين، الأمر الذي يدفعهم إلى استخدام المزيد من العمال فيرتفع العرض تلقائيا ومن ثم يسعه الطلب.
- ثبات سرعة تداول النقود حيث يؤدي زيادة سرعة التداول إلى زيادة كمية النقود والعكس وتبقى السرعة ثابتة على المدى القصير وترتبط بعوامل مثل الكثافة السكانية، وسرعة وسائل الاتصال، ووسائل تسوية المدفوعات ودرجة نمو الأسواق النقدية والمالية وكلها عوامل تعتبر ثابتة على المدى القصير.

2- معادلة التبادل لفيشر:

الاتجاهات الكمية في قيمة النقود على يد "ارفينج فيشر"، والذي أعطى النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمال من خلال إدخاله النقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلته المشهورة معادلة التبادل.

وقد أكد فيشر في هذه المعادلة على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة حيث تقوم على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية في تلك اللحظة مضروبا في معدل سعر المعاملات (P) وعليه فقيمة (PT) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي يتمثل في قيمة النقود (M) مضروبا في سرعة تداولها (V).⁴

حيث يعبر عن هذه المعادلة بالعلاقة التالية:

³- أحمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف، ط2008، منشورات جامعة حلب، ص 109-101.

⁴- انظر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 81.

$$M.V=P.T.....(01)$$

وتعني هذه العلاقة أنه مع بقاء بعض العوامل على حالها وهي حجم الإنتاج وسرعة التداول فإن المستوى العام للأسعار يتغير بصورة مباشرة تغيرا طرديا مع التغير في عرض النقود وعكسيا مع التغير في الطلب عليها

حيث:⁵ M: كمية النقود

V: سرعة تداول النقود

P: المستوى العام للأسعار

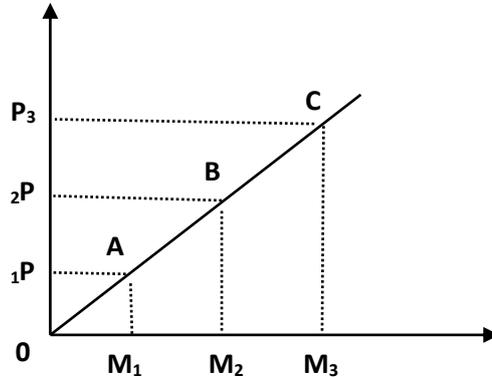
T: حجم الإنتاج.

وطالما يعتقد الكلاسيكيون أن الدخل يكون دائما عند مستوى التشغيل الكامل لذلك فإن T ثابتة لى المدى القصير و V ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات لأنها تعتمد على عوامل فنية فإنه يمكن التعبير عن العلاقة السابقة كما يلي:

$$P = \frac{M.V}{T}.....(02)$$

وعليه يعتمد السعر على كمية النقود فإذا تضاعف السعر فإن كمية النقود تضاعفت⁶

الشكل رقم (01) : نظرية كمية النقود – بيانيا-



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 82.

ويتلخص جوهر معادلة التبادل لفيشر في توقف القوة الشرائية للنقود على كميتها على أساس الاخذ بعدة فروض معلومة في يتعلق بكل عامل من العوامل التي تتألف منها المعادلة حيث ينظر إلى (M) أي كمية النقود كمتغير مستقل وإلى (P) أي المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وإلى (V) أي سرعة التداول و (T) حجم

⁵- مختار عبد الحكيم طلبه مسلم، المختصر في النقود والبنوك وتفسير قيمة النقد، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 94.

⁶- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 82.

الإنتاج كعوامل مستقلة بطيئة التغير لا ارتباط بين تغيراتها وتغيرات كمية النقود، وعليه يمكن التحكم في مستوى الأسعار عن طريق التحكم في كمية النقود عن طريق العلاقة العكسية بين كمية النقود وقيمتها.⁷

3- صيغة سرعة دوران الدخل:

لقد خضعت معادلة التبادل إلى إعادة صياغة أولى حيث كانت هذه الصياغة الجديدة نتيجة الوسيط بين مختلف الوحدات المشكلة للاقتصاد عن الحجم الكلي للصفقات (T) وهو الأمر الذي أخذ بالحسبان الدخل النهائي الحقيقي (Y) وقد سمح ذلك بتعديل معادلة فيشر إلى معادلة للدخل والتي تم صياغتها

$$MV=P.Y.....(03) \quad \text{كالتالي:}^8$$

ومن خلال ملاحظة المعادلة لم يطرأ تغيير على تعريف (M)، إلا أن (V) أصبح يعتبر عدد مرات تداول الرصيد سنويا لشراء الناتج السنوي من السلع والخدمات وبذلك أصبحت تعبر عن سرعة دوران الدخل (سرعة التداول الداخلية)، أي سرعة تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل وليس سرعة تداول النقود لأداء المعاملات.

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقود لابد أن يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها:

$$Md = \frac{1}{V} p \cdot y \dots \dots \dots (04)$$

وبقسمة الطرفين على P نحصل على:

$$Md = \frac{1}{V} y \dots \dots \dots (05)$$

وهي معادلة فيشر لطلب الدخل على النقود الحقيقية.⁹

4- صيغة كامبردج للأرصدة النقدية:

بالرغم من أن صيغة الدخل قللت المشاكل العلمية، إلا أنها أبرزت مشاكل نظرية معينة، فالمشكلة في صيغة فيشر للمبادلات هو أنها تتضمن الإنجاز الفعلي للمعاملات، في حين مشكلة صيغة دوران الدخل هو أنها لا تتضمن المعاملات مثل مبادلات الأصول الرأسمالية والأوراق المالية، إضافة إلى أن معادلة التبادل تبرز دور النقود في عملية المبادلة بينما صيغة الدوران تبرز دور النقود في إنتاج الدخل القومي.

⁷- مختار عبد الحكيم طلبة مسلم، مرجع سابق، ص 96.

⁸- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط 2015، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 72-73.

⁹- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 85.



ولقد أدى التعطيل المؤقت في القوة الشرائية للنقود حيث تؤدي وظيفة مستودع للقيمة خلال الفترة الواقعة بين بيع السلع والخدمات وشراءها إلى ظهور تحليل سمي بتحليل مدرسة كامبريدج حيث يركز على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة حيث نسب هذا التحليل إلى بيجز ومارشال وبعض العوامل التي تؤثر على طلب الأفراد هي سعر الفائدة. مقدار ثروة الأفراد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع، حيث يعتقد أن تكون ثابتة في المدى القصير أو أنها تتغير بنفس نسبة تغير دخول الأفراد:¹⁰

$$Md = \frac{1}{V} p \cdot y$$

وبوضع: $K = \frac{1}{V}$ (يصبح لدينا) 6..... $M=K \cdot p \cdot y$ ، وتعرف بمعادلة الأرصدة النقدية.

حيث يمثل K ذلك الجزء من الدخل النقدي الذي يريد الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود، حيث استطاعت هذه المعادلة إدخال تحول نوعي في مجال التحليل النقدي، حيث تصف تصرفات الأعوان الاقتصاديين فيما يتعلق بحيازة النقود، ومنه نستطيع أن نقول أن النظرية الكمية للنقود قد تحولت من معادلة بسيطة للتبادل إلى دالة حقيقية للطلب على النقود إضافة إلى ذلك تسمح معادلة كامبريدج بمناقشة مفهوم بالغ الأهمية في مجال التحليل النقدي، والمتمثل في الأرصدة النقدية الحقيقية وهي دالة في الدخل الحقيقي، حيث لا يتأثر الأفراد بالوهم النقدي، وذلك دون تجاوز العلاقة السببية القائمة بين النقود والأسعار.

وتعتبر الآلية التي استعملت هنا مستقرة بالمقارنة مع ما قبلها إلى حد ما، حيث إذا سجل ارتفاع في كمية النقود فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع الدخل النقدي بشكل يسمح بارتفاع الأرصدة النقدية الحقيقية، إلى حد أعلى من المستوى المرغوب ويؤدي ذلك إلى إحداث زيادة في الاتفاق على شراء السلع والخدمات، وبسبب التشغيل الكامل، فإن الطلب الإضافي سوف يمارس ضغطا على الأسعار الناتجة نحو الارتفاع حيث تساهم في انخفاض تدريجي للأرصدة النقدية الحقيقية.¹¹

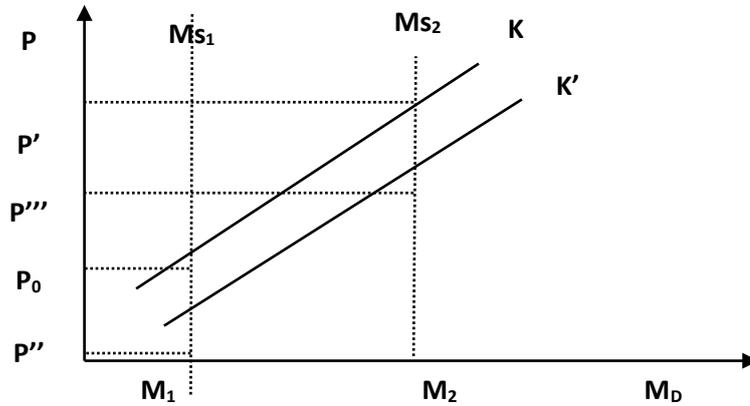
3- مناقشة تغيرات معادلة الأرصدة النقدية مع تحليلها البياني:

يمكن توضيح معادلة الأرصدة النقدية في الشكل البياني التالي:

¹⁰- انظر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 86.

¹¹- انظر: الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 74.

الشكل رقم (02) : تحليل مارشال للأرصدة النقدية



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 91.

من خلال الشكل السابق يمكن تفسير الحالات التالية:¹²

الحالة الأولى: ثبات M ممثلة في الخط العمودي M مع زيادة K ممثلا في انتقال منحنى الطلب على الأرصدة النقدية الحاضرة من K إلى K' ، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار من P^0 إلى P'' .

الحالة الثانية: ثبات K ممثلا بالمنحنى K مع زيادة M ممثلا في انتقال منحنى عرض النقود من M إلى M_{S2} وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار من P^0 إلى P' .

الحالة الثالثة: تشير إلى تغير كل من K و M وانتقال المنحنيين إلى M_{S2} و K' وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار من P^0 إلى P''' أي أن نسبة الزيادة في M أكبر من الزيادة في K .

ونستخلص مما سبق أنه:¹³

كلما ارتفع K (معامل التفضيل النقدي) مع ثبات M أو تغيره بدرجة أقل يزداد الفرق بين الدخل الحقيقي والأرصدة النقدية بسبب العلاقة العكسية بين M و p .

وكلما انخفض مع ثبات M يؤدي إلى ارتفاع الدخل النقدي أي أن زيادة الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع P .

¹² - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 91-92.

¹³ - عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 236، 238.



في حالة زيادة M وعدم تغيير K يؤدي إلى ارتفاع P وبالتالي ارتفاع الدخل النقدي وهذا يشجع على الإنتاج فيرتفع الدخل الحقيقي Y .

وقد توصل "بيجو" إلى استنتاجين، وهما:¹⁴

- كلما زادت النقود التي يحتفظ بها الأفراد كلما انخفضت سرعة التداول وانخفضت الأسعار وبعد فترة يحصل الركود.
- إذا تخلى الأفراد عن الاحتفاظ بالسيولة فإن الانفاق يزيد وسوف ترتفع الأسعار ويحصل التضخم وسوف يتجه الأفراد لتخفيض الانفاق مرة أخرى ليحصل التوازن.

¹⁴- علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دمشق، ص 102.

ثانيا: التحليل النقدي الكينزي:

تمهيد:

لم يستطع كل من فيشر ومارشال من تقديم تفسيرات مرضية حول العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار هذا من جهة ومن جهة أخرى الأوضاع والأزمات التي تلت الحرب العالمية الأولى، وخاصة منها أزمة 1929 التي تولدت عنها بطالة كبيرة وتراجع كبير في الناتج القومي العالمي، حيث لم تستطع النظرية التقليدية تقديم حلولاً لهذه المشاكل.

في ظل هذه الظروف تمكن كينز من تقديم إضافة أصلية في التحليل الاقتصادي النقدي وقبلها كان التحليل الاقتصادي الحقيقي لا يظهر فيه النقد كعنصر فاعل من خلال هذا التحليل لم تعد النقود مجرد ستار يخفي الحقائق، ولا تلعب دور حيادي بل تؤثر من خلال المتغيرات الاقتصادية وهكذا أحدث كينز ثورة فكرية على المفاهيم والتحليل الكلاسيكية وخاصة التشغيل الكامل.

1-المعالم الأساسية للنظرية الكينزية:

لقد بنى كينز نظريته على الانتقادات المقدمة على التحليل الكلاسيكي، والذي رفض من خلاله سرعة دوران النقد وركز على أهمية الطلب كجزء من الثروة، كما وسع من نطاق الدخل الذي يتوقف عليه الطلب على النقود، حيث أصبح يشكل بديلاً من حيازة النقود والذي يعبر عن العائد الذي يمكن تحقيقه من الأصول الأخرى، حيث يشكل سعر الفائدة عن السندات مؤشراً ينوب عن هذه الأصول.¹⁵

ومن خلال ما تقدم يمكن إبراز المعالم الأساسية للنظرية الكينزية سوف نستعرضها فيما يلي:¹⁶

- اعتماد تحليل اقتصادي كلي بأدوات تحليلية جديدة: لقد كان التحليل السائد قبل كينز هو التحليل الجزئي القائم على التحليل الوجودي، حيث تتجلى النظرة الكلية في إرساء نظرية عامة في النقد والفائدة هذه والاستخدام من أجل حل مشكلات عامة وأهمها البطالة وقد استخدم في ذلك مفاهيم كلية كالاستخدام والمستوى العام للأسعار، والإنتاج الكلي الميل للاستهلاك، ومعدل الفائدة، والانفاق الكلي (استهلاكي واستثماري)، ومشكلات النقد وكلها ترتبط بالاقتصاد الكلي.

¹⁵ - نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طبية، ص 62.

¹⁶ - حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي- دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.



حيث اعتمد كينز في ذلك أدوات جديدة، مثل الميل الحدي للاستهلاك كعامل رئيسي في نموذجه، حيث حث على الاستهلاك والإنفاق كما استعمل مفهوم تفضيل السيولة واشتق وظيفة تخزين القيمة في النقد.

• اعتماد التحليل النقدي وعدم الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي: حيث رفض

النظرية التي كانت سائدة عند الكلاسيكيين التي تقضي بالانفصال بين النقود والاقتصاد الحقيقي، حيث تمكن كينز من إرساء نظرية اقتصادية قائمة على النقد والمؤسسات النقدية والمصرفية.

• إدراج وظائف أخرى للنقد: من خلال تخصيص جزء من الدخل للدخار لتظهر وظيفة

جديدة للنقد، وهي وظيفة تخزين القيمة والتي ترتبط بتغيرات النقد عبر الزمن، وظل كينز يدافع عن هذه الوظيفة حيث يبرر ذلك بدوافع موضوعية ودوافع غريزية، حيث تمثل هذه الوظيفة مقياسا لدرجة الارتياح واتفاقيات خاصة بالمستقبل.

فالميل للاكتناز أو تفضيل السيولة حسب كينز لا يؤثر على الأسعار كما اعتقد الكلاسيكيون وإنما على أسعار الفائدة.

وعليه فالطلب على النقد حسب كينز يرتبط بتحقيق دافع المعاملات من جهة ومن جهة أخرى يعد شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة.

2-الطلب على النقود عند كينز:

يقصد بالطلب النقدي عند كينز الطلب الكلي على النقود أو منحى تفضيل السيولة والذي سوف نشرحه من خلال مكوناته التالية:¹⁷

- **الطلب الكلي الفعال:** وهو الذي يحدد مستوى التشغيل المقابل لمستوى معين من الإنتاج.
- **عناصر الطلب الفعلي:** حسب كينز يتكون الطلب الفعلي يتكون من الطلب على الاستهلاك والذي بدوره يتوقف على الدخل والميل للاستهلاك والطلب على الاستثمار الذي يتجدد مقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

¹⁷- انظر: أحمد زهير شامية، مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 137، 147.

الطلب على الاستهلاك: وهو الاستهلاك الكلي للمجتمع وهو تابع للدخل القومي حيث يتوقف على حجم الدخل المتاح، وعادات الانفاق، مستويات الأسعار، أسعار الفائدة، التوقعات المستقبلية، إضافة إلى عوامل شخصية مثل البخل والكرم و..... الخ.

حيث يعبر عن دالة الاستهلاك بالعلاقة التالية:

$$c = f(y)$$

$$y = c + s \quad \text{ولدينا}$$

الطلب على الاستثمار: يعتبر أحد محددات الدخل القومي والتشغيل العمالة وهي تلك الأموال التي ينفقها المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي، وقد ميز الاقتصاديون بين نوعين من الاستثمار:

- الاستثمار العام أو الحكومي.
- الاستثمار الخاص.

ويتوقف الطلب على الاستثمار على الميل للاستثمار المرتبط بمجموعة الدخل السنوية المتوقعة من الأصل الرأسمالي خلال العمر الإنتاجي وسعر الفائدة الذي تخصص على أساسه الدخل السنوية المتوقعة أو ما يعرف بالكفاية الحدية لرأس المال حيث: $I=F(i)$

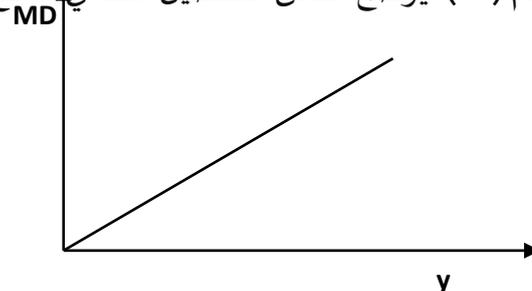
3-د وافع الطلب على النقود عند كينز:

لقد حصر كينز هذه الدوافع في كل من المبادلات والاحتياط والمضاربة.

-دافع المعاملات (المبادلات):

يستمد باعث المبادلات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، ويقصد به الاحتفاظ بجزء من الأرصدة النقدية قصد احداث توازن بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية، ويعد هذا الدافع أكثر الدوافع شيوعا للطلب على النقود ويتناسب طرديا مع الدخل حسب الشكل 03:

الشكل رقم (03): يوضح منحنى التفضيل النقدي لدافع المعاملات



المصدر: بسام الحجار، الاقتصاد النقدي، ط02، 2009، دار المهمل اللبناني، ص 98.

حيث تتخذ دالة الطلب على النقود شكل خط مستقيم حيث يزداد الطلب على النقود لغرض المعاملات بزيادة الدخل والعكس.

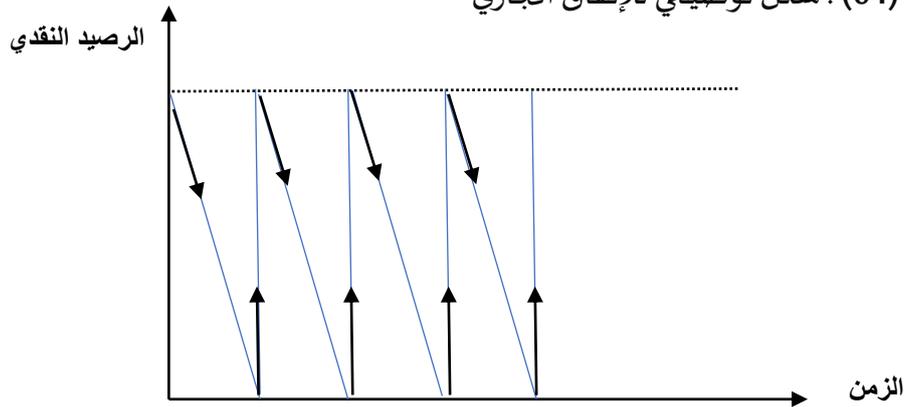
ويأتي الطلب على النقود لغرض المبادلات نتيجة الفجوة الواقعة بين استلام الدخل وانفاقه مما يجعل الأفراد والمؤسسات التجارية تحتفظ بقدر متوسط من النقود على شكل سائل لتسيير قيمة الطلب من السلع والخدمات.¹⁸

ويتم الاتفاق بالنسبة للأفراد والمؤسسات كما يلي:¹⁹

- بالنسبة للأفراد: يستلمون مرتباتهم عادة بصفة دورية وينفقونها على فترات أقصر، أي أن النفقات تعد أكثر تكرارا من استلام الدخل ووجه الانفاق تتميز بالكثرة والتعدد.
- بالنسبة للمؤسسات: تحصل المؤسسة على الدخل من مبيعات منتجاتها وتدفع رواتب موظفيها مرة كل شهر كما تقوم بشراء المواد الأولية التي تحتاجها على فترات زمنية متقطعة وغير منتظمة، وبالتالي لا بد لها من الاحتفاظ برصيد نقدي سائل يتغذى دائما من أثمان مبيعاتها وتستنزفه مدفوعاتها على شكل أجور ورواتب وإيجارات وتكاليف مواد أولية... الخ.

ويمكن توضيح فكرة الإنفاق على السلع والخدمات خلال فترة زمنية بين استلام الدخل وإنفاقه. كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): شكل توضيحي للإنفاق الجاري



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 105.

¹⁸- انظر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 104.

¹⁹- المرجع نفسه، ص 104-105..

من خلال الشكل 03: الذي يبين كيفية إنفاق الدخل خلال فترة زمنية محددة حيث تمثل قمم المنحنى فترات استلام الدخل والخطوط المائلة تمثل عملية الإنفاق بصفة تدريجية حتى تصل إلى الصفر في نهاية الفترة ويتم إعادة العملية في كل فترة.

ويتوقف حجم الطلب على النقود لغرض المعاملات على ما يسمى بفترة الدخل بالنسبة للإنفاق، حيث تتوقف هذه الفترة على عاملين وهما النمط الزمني للإنفاق ومراحل الإنفاق.²⁰

كما ربط بعض المفكرين أن الطلب على المعاملات يرتبط أيضا بمعدلات الفائدة، حيث يعتمد البعض على شراء سندات وبيعها قبل تواريخ تسديد المعاملات المستهدفة.²¹

-الطلب على النقود بدافع الاحتياط:

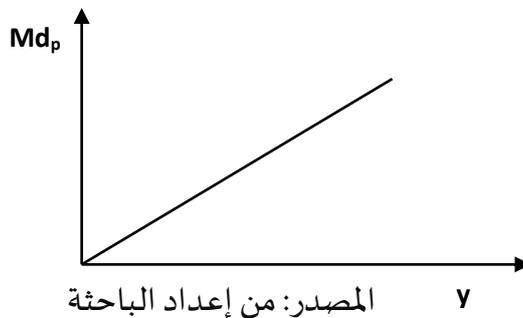
حسب كينز دافع الاحتياط يعبر عن الحرص على تلاقي الاحتمالات التي تستدعي نفقات غير منتظرة والأمل باغتنام فرص سانحة غير متوقعة لإجراء مشتريات ملائمة، والرغبة في المحافظة على ثروة نقدية ثابتة لمواجهة التزام مقبل مشروط بالعمل.²²

ويرتبط هذا الدافع لحالات عدم التعيين التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد والمؤسسات حيث يرتبط دافع الاحتياط بحجم الدخل إضافة إلى عوامل أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- طبيعة الأفراد والظروف النفسية المحيطة بهم مثل التفاؤل والتشاؤم وحالات الكساد.
- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع.
- درجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية ومدى استقرار ظروف قطاع الأعمال .

ويمكن تمثيل دالة الطلب على النقود لغرض الاحتياط كما يلي:

الشكل رقم (05) : دالة الطلب على النقود بغرض الاحتياط



²⁰- انظر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 106.

²¹- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 71.

²²- المرجع نفسه، ص 70.



كما يمكن دمج دالتي الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط في دالة واحدة تأخذ العلاقة التالية :

$$Md = Mdt + Mdp = L(y)$$

-الطلب على النقد بدافع المضاربة:

إن إدخال دافع المضاربة في الطلب على النقود جعل كينز ينفصل عن النظرية الكلاسيكية، حيث أصبحت النقود كبديل للثروة، حيث يعتبر كينز دافع المضاربة دافع بالغ الأهمية في كونه ينقل آثار التغير في كمية النقود إلى الاقتصاد وبالاعتماد على هذا الدافع تستطيع النقود التأثير على النظام الاقتصادي.²³

ويربط كينز هذا الطلب بمعدل الفائدة وهو العامل الذي تم إغفاله في نظرية كمبريدج حيث معدل الفائدة حسب الكلاسيك هو ثمن التنازل عن الاستهلاك، بينما عند كينز ثمن التخلي عن السيولة ويحدد معدل الفائدة عند الكلاسيكيين في سوق السلع والخدمات أي بغرض الادخار والطلب على الاستثمار فهو متغير حقيقي.

بينما يتحدد سعر الفائدة عند كينز في سوق النقد وذلك بعرض النقد والطلب عليه أو ما يعرف عنده بتفضيل السيولة، وبالتالي فهو متغير نقدي ونظرا لتأثر الاستثمار بمعدل الفائدة يصبح هو نقطة التقاء بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد.²⁴

وتساءل كينز عن سبب احتفاظ أي شخص احتفاظ أي شخص بالثروة (الدخل) على شكل أوراق نقدية أو ودائع في الوقت الذي يتمكن من الحصول على عائد إذا ما احتفظ سندات مالية، وقد أجاب كينز عن هذا عن طريق مفهوم تفضيل السيولة والتي تعني القدرة على استخدام الأصل في شكل نقدي متى نشأت الحاجة إلى ذلك.²⁵

ويتوقف الطلب على النقود لغرض المضاربة على التوقعات حول معدلات الفائدة في المستقبل والتي تتميز بعدم اليقين، إن المراجعة بين الاحتفاظ بنقود سائلة أو شراء أصول مالية يتوقف على معدل الفائدة السائدة وعلى توقعهم حول تطوراته المستقبلية فالمضاربين يقدمون على شراء الأصول المالية إذا رأوا أن أسعارها الآن منخفضة وسوق تتجه نحو الارتفاع ويقومون ببيعها إذا اعتقدوا أن أسعارها مرتفعة وسوف تنخفض أسعارها.²⁶

²³- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 78.

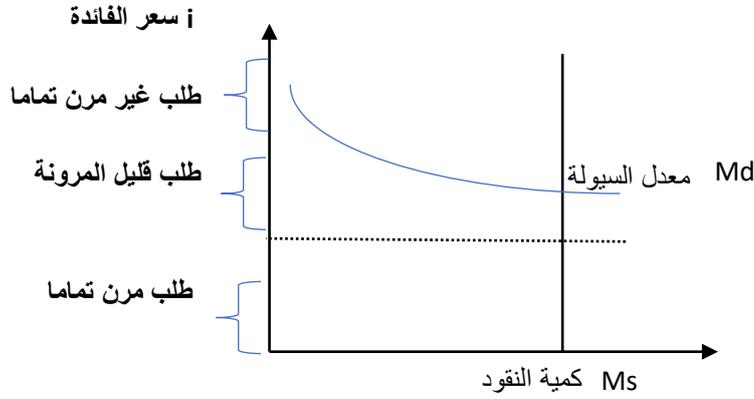
²⁴- محمد الشريف، مرجع سابق، ص 247.

²⁵- بسام الحجار، مرجع سابق، ص 102.

²⁶- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 78.

وبالتالي فإن الطلب على النقود لغرض المضاربة يمكن أن يكون دالة متناقصة في سعر الفائدة

الشكل رقم (06): منحني الطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: بسام الحجار، مرجع سابق، ص 103.

إن المضاربة تتم وفقا لأسعار الفائدة المستقبلية والذي يمكن أن تتخذ أسعار السندات حيث يقول كينز إن الطلب الإجمالي على النقود الناشئ عن دافع المضاربة وتغيرات معدل الفائدة تشكل أساسا تتبعه تغيرات في أسعار السندات والذمم الدائنة ذات الاستحقاقات المختلفة²⁷، ويمكن التعبير عن العلاقة من السعر

السوقي للسند ومعدل الفائدة بالصيغة التالية: $c=(r/i)n$

حيث: c سعر الفائدة.

r معدل الفائدة الاسمي.

i معدل الفائدة السوقي.

فالطلب على النقود من أجل المضاربة يعبر عنه بدالة عكسية في معدل الفائدة أي: $Md=L(i)$

وهذا معناه أنه كلما ارتفع معدل الفائدة فإن الطلب على النقود من أجل المضاربة ينخفض بينما انخفض معدل الفائدة فإن الطلب على النقود من أجل المضاربة سوف يرتفع.

إن العلاقة العكسية بين معدل الفائدة والطلب على النقود من أجل المضاربة يتوقف عند حد معين يمثل المستوى الأدنى الذي يمكن أن يبلغه معدل الفائدة والذي أسماه كينز مصيدة السيولة أنظر (الشكل رقم 6) عند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود لا نهائي في المرونة ويصبح الأفراد يفضلون السيولة بشكل

²⁷- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 80.

كلي، أي حسب كينز أن كل الأفراد تقريبا يفضلون المحافظة على نقود سائلة بدل اقتناء ذمم دائنة تنتج معدل فائدة ضعيف.²⁸

وحسب ما سبق هناك دالتان جزئيتان تفسران سلوك الأعوان الاقتصاديون في احتفاظهم بالثروة.

فالدالة الأولى: تمثل الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط وهي تتحدد بمستوى الدخل.

الدالة الثانية: دالة الطلب على النقود من أجل المضاربة وتتحدد على أساس مستوى معدل الفائدة الراهن وحالة التوقع المرتبطة به وبدمج الدالتين نحصل على الدالة الإجمالية حيث تتحد طرديا مع الدخل وعكسيا مع معدل الفائدة كالتالي:

$$M = M_1^d + M_2^d = L_1(y) + L_2(y) = L(y, i)$$

3- عرض النقود:

إن النقود ليست كسلعة من السلع، وكمية النقود المعروضة في أي وقت هي في الواقع كمية النقود المتداولة في أيدي الأفراد سواء كانت نقدا متداولاً أم ودائع مصرفية، فهي ثابتة معروفة قد يستعملها الأفراد عدة مرات، وتعتمد كمية النقود في مجتمع معين تتوقف على النظام المصرفي وعلى السياسة المتبعة في خلق الائتمان أو خلق الودائع وهي ثابتة وتعبر عن مجموع النقود الموجودة في حياة الأفراد مهما اختلفت أشكالها وهناك مجموعة عوامل مؤثرة على حجم السيولة المحلية منها:²⁹

- منح الائتمان .
- اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي.
- حدوث فائض في ميزان المدفوعات.
- سعر الفائدة.
- زيادة رؤوس أموال الجهاز المصرفي.

-سعر الفائدة:

لقد اختلف تفسير سعر الفائدة عند كل من الكلاسيكيين وكينز، وذلك وفق ما يلي:

²⁸- المرجع نفسه، ص 81.

²⁹- عزة قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، ط2005، دار العلم والنشر، ص 109-110.

• تفسير سعر الفائدة عند الكلاسيكيين: يعتبر الكلاسيكيين الفائدة ثمنا لعرض رأس المال، ومن ثم فهو يتحدد كأى ثمن بتفاعل قوى العرض والطلب أي عرض رأس المال (الادخار) والطلب على رأس المال (الاستثمار)، ويتكفل سعر الفائدة تلقائيا بتحقيق التوازن بين عرض وطلب رأس المال.³⁰

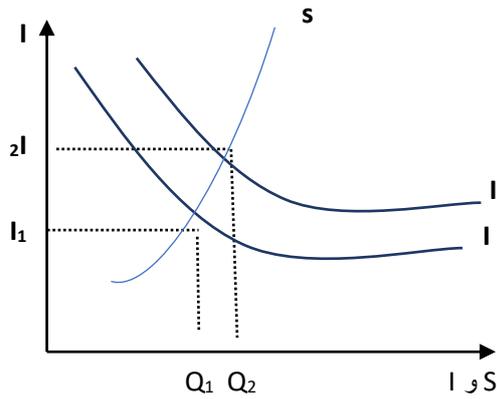
وقد اعتبر الكلاسيكيون أن الإدخار يتمثل في جدول ذو علاقة طردية مع سعر الفائدة، أي أنه يرتفع كلما ارتفع سعر الفائدة، فالاستثمار يمثل جدولا يميل إلى الانحدار أي الطلب على رأس المال يرتفع كلما انخفض سعر الفائدة وذلك بافتراض ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال.

وبالتالي فإن الادخار دالة متزايدة في سعر الفائدة ويتصف منحنى الاستثمار بالمرونة الكاملة، بينما يتميز منحنى الادخار بمرونة نسبية.

وبالرغم من هذا فسعر الفائدة يبقى عاملا ثانويا بالنسبة للإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذه الإنتاجية نتاج عوامل حقيقية، الادخار والاستثمار ينتجان عن عوامل حقيقية وبالتالي سعر الفائدة هو حقيقي لا أثر للنقود فيه، وبالتالي يتم إلغاء وظيفة مستودع القيمة للنقود، لكون الإدخارات تتوجه كلها للاستثمار ويتجدد التوازن بين الاستثمار والادخار عن طريق سعر الفائدة³¹

ويمكن تمثيل علاقة سعر الفائدة بالاستثمار والادخار في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): علاقة سعر الفائدة بالاستثمار والادخار



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 146.

-تفسير سعر الفائدة عند كينز: سعر الفائدة حسب كينز يعبر عن مكافأة التخلي عن السيولة فسعر الفائدة ليس السعر الذي يحدث التوازن بين الطلب على الموارد للاستثمار والامتناع عن الاستهلاك،

³⁰- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 145.

³¹- انظر: ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، ط01، 1993، دار الفكر، الجزائر، ص 89، 91.

وإنما هو السعر الذي يوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في شكلها النقدي والكمية المتاحة من النقود.

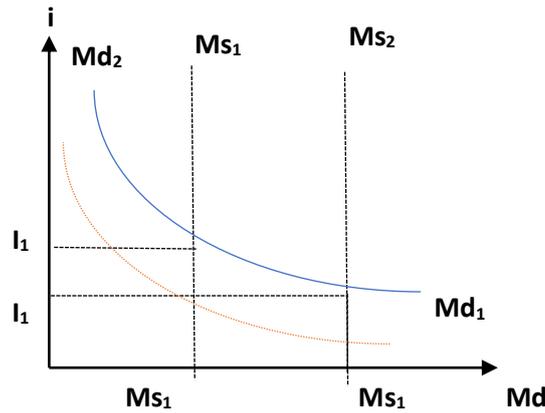
معنى هذا أن لو انخفض سعر الفائدة (أي قلت مكافأة التخلي عن النقد) ستزيد كمية النقد الكلي التي يرغب الجمهور في الاحتفاظ بها، وأن لو ارتفع سعر الفائدة سيوجد فائض من النقد لا يريد أحد الاحتفاظ به وبالتالي فكمية النقود هي العامل الذي يحدد سعر الفائدة الحالي.³²

إن مفهوم التفضيل السيولة يرتبط بمعدل الفائدة حسب كينز، كما أنه بالمقابل يعتبر عرض النقود متغير سلع من طرف السلطات النقدية وبالتالي فهو عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ويعبر عنه في النموذج الكينزي كمتغير خارجي.

كما أشار كينز من خلاله دراسته لسعر الفائدة إلى عنصر الزمن أو ما يعرف بتغيرات خصم الزمن، وهو عامل يؤثر في الاستهلاك ويقصد به المعدل الذي تستبدل به السلع الحاضرة مقابل السلع المقبلة والذي يمكن في التأثير عن العادات الاجتماعية من خلال الانفاق وذلك على المدى الطويل.³³

وكخلاصة لما سبق يتحدد سعر الفائدة عند كينز بكل من عرض النقود المعد والطلب لغرض المضاربة والطلب على النقود لنفس الغرض كما هو واضح في الشكل التالي.

الشكل رقم (08) : دالة التفضيل النقدي (تحديد سعر الفائدة من خلال عرض النقود والطلب عليها عند كينز



المصدر: محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء، 2009، عمان، ص 59.

³²- انظر: جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيادروس، ط01، 2010، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ص 213.

³³- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 76.

-جدوى آلية سعر الفائدة:

ينطلق هجوم كينز على النظرية الكمية في الحالات التي لا يكون فيها أي تأثير للرصيد النقدي على سعر الفائدة أو ما يعرف عنده بـ"مصيدة السيولة" حيث تصبح السياسة النقدية عنده غير فعالة وأدواتها عقيمة نوعا ما نظرا لعدم حساسية الاستثمار وسرعة التداول لسعر الفائدة (حسب التقليديين).

وحسب كينز فإن توقعات رجال الأعمال وليس سعر الفائدة هو المؤثر في القرارات الاستثمارية، كما قد تعوق أسعار الفائدة المرتفعة رجال الأعمال وتكون أسعار الفائدة غير فعالة لا سيما في الحالات العالية التشاؤم أو التفاؤل ويمكن تلخيص أضرار سعر الفائدة المرتفعة حسب كينز فيما يلي:³⁴

- ارتفاع تكاليف الدين العام نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وما ينجر عنه عبئا ضربيا أشد وطأة وتوزيعا غير عادلا للدخل لصالح الدائنين.
- دعم القطاعات الاحتكارية مما يسمح بتحويل زيادة الأسعار للمستهلكين وهنا قد ينجر عن السياسة عدم الاستقرار، وخاصة في ظل معدلات عالية من التضخم.
- ارتفاع أسعار الفائدة يكون لصالح المشروعات قصيرة الأجل على حساب طويلة الأجل لأن الفترة الطويلة لاسترداد القروض تجعل المشروعات عديمة الجاذبية.
- مما سبق تستخلص الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة حيث يمكن استخدام سعر الفائدة بنفس الفعالية في حالي التضخم والانكماش فهو وسيلة أكثر فعالية في حالة التضخم مع انه في هذه الحالة أيضا قد لا يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة و إلى تخفيض الطلب الاستثماري مما يؤدي إلى التشكيك في مدى عدم فعالية أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم والانكماش هذا على مستوى الدول المتقدمة، على خلاف الدول النامية التي لا تعتبر سعر الفائدة وسيلة أساسية في ترشيد الائتمان لأن الدول حينها هي المسؤولة على التوسع الائتماني نتيجة الانفاق الحكومي، فسعر الفائدة في هذه الحالة ليس وسيلة لتشجيع الاستثمار ولتوزيع الموارد.

-السياسة النقدية الكينزية:

نادى كينز بضرورة أن يكون للدولة سياسة نقدية مدروسة تضمن لاقتصادها القومي المزيد من العرض النقدي، كما تمكنها من الاحتفاظ بأدنى مستوى من أسعار الفائدة، وذلك من خلال إدارة مثلى لمشكلة تفضيل السيولة أي عندها يكون المزيد من العرض النقدي مع أسعار فائدة مرتفعة، وهنا تطرق كينز إلى ضرورة تخلي الدول عن الأساس الذهبي حتى تتمكن البنوك المركزية من التحكم في قيمة عملتها التي تهدف إلى

³⁴- انظر: الإصلاح النقدي، ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 93-98.



الحد من الاكتناز لدى الأفراد وهنا يركز على دور الجهاز المصدر في ذلك، حيث أعطاه دورا قياديا بحكم هو الذي يضع السياسة النقدية الى جانب الدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية ومع ذلك فكينز لا يعترف للسياسة النقدية إلا بدور محدود ويرى ضرورة تدخل الدولة من خلال السياسة المالية.³⁵

وعموما ينصح كينز بالإجراءات التالية حتى يبلغ المصرف المركزي أهدافه:³⁶

- زيادة النقد إلى مستوى أعلى ما يكون عليه إذا كان الإنتاج الكلي أو مستوى النشاط الكلي بمستوى أدنى من مستوى الاستخدام الكامل.
- خفض عرض النقد إلى مستوى أدنى مما يكون عليه إذا كان الإنتاج الكلي عند مستوى يفوق مستوى الاستخدام الكامل أي أن في رفعه في أوقات الكساد وتخفيضه في أوقات الرخاء.
- يجب تقدير كمية النقد تقديرا دقيقا وذلك بمساعدة النماذج القياسية المتطورة.

³⁵- انظر: - رحيم حسين، مرجع سابق، ص 78.

- عزة قناوي، مرجع سابق، ص 117

³⁶- أحمد عبد الله سلمان الوائلي، الفكر الكينزي وأثره في التحليل الاقتصادي الحديث، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 06، 2012، ص 135، 139.

ثالثا: التحليل النقدي الحديث (التحليل النقدي النيوكلاسيكي)

عند نهاية عقد السبعينات تزايد الابتعاد عن المنهج الكينزي، وقد قاد هذه الحملة "مارتن فيلدشتاين" من جامعة هارفرد، والذي أصبح فيما بعد كبير الاقتصاديين في إدارة "الرئيس ريغان"، حيث أكد على العوامل التي قد تزيد تنمية المخرجات مثل الادخار والاستثمار، الإصلاحات التنظيمية وخفض الضريبة على عوائد رأس المال ورأى أن السياسات الاقتصادية الكلية تركز على النمو الاقتصادي طويل المدى، بدل التركيز على الاستقرار الاقتصادي قصير المدى.

ويمكن حصر الأسباب التي أدت إلى تراجع أو الانقلاب عن الفلسفة الاقتصادية الكينزية فيما يلي:³⁷

- ✓ فشل السياسات الكينزية في وقف التضخم في السبعينات مع أنه كان يبدو أن السياسات المالية قادرة على تحريك الاقتصاد.
 - ✓ المقاومة السياسية لزيادة الضرائب أدت إلى عدم الكفاءة في مقاومة التضخم،
 - ✓ كانت السياسة المالية تعمل كمسرعات دون كوابح،
 - ✓ إهمال والتقليل من دور وأهمية حوافز النمو على المدى الطويل،
 - ✓ مبالغة المنهج الكينزي في تقديره لعدم أهمية السعر والأجر، وأن قوى التوازن الذاتي قوية نسبيا.
- وقد تراجع المذهب الكينزي لصالح المنهج الكلاسيكي الحديث، ومنهج مدرسة جانب العرض في عقد الثمانيات من القرن الماضي التي أكدت على الحوافز وخفض الضرائب، والمنهج النقدي وهو منهج قريب من جوهر النظرية الكينزية، إلا أنه لا يفيد السياسات الحكومية النشطة ويؤكد على دور العملة والذي سوف نناقشه بالتفصيل.

1- مضمون المنهج النقدي:

ينص المنهج النقدي على أن العرض النقدي هو المحدد الرئيسي للحركات طويلة المدى للأسعار، حيث يعتبر هذا المنهج إحياء للنظرية الكمية الكلاسيكية، حيث تمكن من إعطاء النقود أهمية ارتكازية في النشاط الاقتصادي، حيث يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والنتائج والتوظيف صعودا أو هبوطا، من خلال ما يطرأ على تغيرات عرض النقود.

ويعد "ميلتون فريدمان" الممثل الرئيسي لهذا التيار، حيث بدأ هجومه في أول الأمر على التيار الكينزي وذلك في مجال رؤيته لدور النقود والسياسة النقدية في النظام الاقتصادي، حيث اختلف مع كينز في مجمل ما ذهب إليه من سياسات.

³⁷- انظر: بول سامويلسون، ويليام نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، ط02، 2006، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ص636.



فكينز اختلف مع الكلاسيك في نظرتهم للنقود في كونها ستار يخفي العلاقات الاقتصادية، حيث أشار إلى النقيض من ذلك (أنظر المحور السابق) أي أن العامل النقدي يلعب دورا خاصا في تحليله من خلال سعر الفائدة وارتباطه بالميل للاستثمار ويعد سعر الفائدة عند كينز ظاهرة نقدية بحتة، يتحدد بتقاطع منحى الطلب على النقود (منحى تفضيل السيولة) وعرض النقود، وعند ارتفاع سعر الفائدة فإن تكلفة الاستثمار ترتفع الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال مما يقلل من الانفاق الاستثماري ويوجد معه سلسلة من الانخفاضات في الدخل والانفاق والتوظيف تحت تأثير المضاعف وهكذا أعطى كينز أهمية لتخفيض سعر الفائدة في الإجراءات المضادة للدورة الاقتصادية.

وقد تعرضت رؤية كينز لدور سعر الفائدة وتأثيره لنقد شديد وخاصة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي حيث تبين أن استخدام أسعار الفائدة ليس بتلك الفاعلية التي اسبغها عليه التحليل الكينزي، وفي ظل إهمال السياسة النقدية وظهورها يسمى بالنقود الرخيصة فضلا عن اختلال نسب التداول النقدي التي حدثت بسبب العجوزات المتزايدة في الموازنة العامة للدول، وتعاضم الاحتكارات وقوتها في تحديد الأسعار، حيث تعاضمت خلال حقبة الستينات، ولم يتحقق التوظيف الكامل إضافة إلى تزايد معدلات البطالة.³⁸

2- الطلب على النقود عند فريدمان:

لا يختلف الطلب على النقود عند فريدمان عن الطلب على النقود في النظرية النقدية التقليدية، حيث يعتقد أن كمية النقود المطلوبة تعتمد على مستويات الأسعار فتتغير بتغييرها وبنفس النسبة، أي أن فريدمان يرى أن مرونة الطلب على النقود تساوي واحدا تجاه التغيرات في مستوى الأسعار إضافة إلى الدخل الجاري الذي يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود وأن كمية النقود التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها ترتفع أو تنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في دخولهم، كما يعتقد أن النقود ما هي إلا واحد من الموجودات المتعددة التي يحتفظ بها أصحابها للحصول منها على منافع وخدمات.

كما يرتبط الطلب على النقود عند فريدمان بتكلفة الاحتفاظ بها حيث تتأثر بكل من:³⁹

أسعار الفائدة التي يمكن أن يحصل عليها المقرضين للنقود بدل احتفاظهم بها على شكل سيولة نقدية.
معدل ارتفاع الأسعار، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تخفيض قيمة النقود عند الاحتفاظ بها وعدم انفاقها.
أي أن العلاقة عكسية بين الطلب على السيولة النقدية وتكلفة الاحتفاظ بها وذلك من خلال أربع عوامل:

³⁸- انظر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، أكتوبر 1990، ص 345-348.

³⁹- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 137.

- مستويات الأسعار؛
- مستوى الدخل والانتاج القومي؛
- سعر الفائدة؛
- معدا ارتفاع الأسعار وانخفاضها؛

3- محددات الطلب على النقود عند فريدمان:

قاد تحديد البدائل الممكنة للنقود إلى دراسة العوامل التي تحدد حجم الطلب النقدي والتي تتمثل هذه العوامل فيما يلي:⁴⁰

- **الثروة الكلية:** وتشمل كل مصادر الحصول على الدخل وهي تقابل قيد الميزانية الذي يعتبر فيه الدخل القيد الأساسي لإمكانية حصول العدد على السلع والخدمات وتتكون الثروة الكلية من أربع عناصر أساسية وهي الأصول النقدية، الأصول المالية، الأصول الحقيقية رأس المال البشري.
- **أسعار وعوائد مختلف فالأصول:** حيث يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها، فالعائد بالنسبة للنقود يتمثل في سيولتها، حيث توفر لحائزها الأمان وهو عائد غير نقدي بالإضافة إلى عائدها النقدي المتمثل في سعر الفائدة في حال إيداعها في البنك، كما تنتج الأصول المالية عوائد تتمثل في معدل الفائدة للسندات وحصص الأرباح الموزعة للأسهم وبالنسبة للأصول الحقيقية فإن التغير في الأسعار يمثل عائد هذه الأصول.
- وأما بالنسبة لرأس المال البشري فقد حدد الطلب عليه بنسبة رأس المال البشري إلى نسبة رأس المال غير البشري، وإجمالاً يبقى رأس المال البشري يصعب قياسه واقعياً في السوق.
- **الأذواق وترتيب الأولويات لحائزي الثروة:** ويقر هذا العامل أن العائد ليس المحدد الوحيد لتوزيع الثروة، وهو ذو طابع نوعي حيث يؤدي هذا العامل إلى القيام باختيارات تختلف عند تلك التي قد تبني فيما لو تم الاعتماد على العناصر الكمية فقط.

4- دالة الطلب على النقود:

إن دالة الطلب على النقود عند فريدمان هي توسيع وتعميم لتطبيقات نظرية المستهلك إلى المجال النقدي، حيث تقابل عوائد مختلف الأصول وأسعار السلع المطلوبة من طرف المستهلك وتمائل الثروة الإجمالية قيد الميزانية في نظرية المستهلك، وهكذا يتعين على طالب النقود إجراء الاختيارات الضرورية التي تسمح له بحيازة

⁴⁰- انظر: - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 84-85.

- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط01، 2001، ص 64-65.

التركيبية المثلى للأصول والتي ينتج عنها تعظيم المكاسب والتي تمثل حالة التوازن الممكنة حيث تتساوي عندها المنافع الحدية لمختلف الأصول المكتسبة.⁴¹

وقد تم صياغة معادلة الطلب على النقود كما يلي:⁴²

$$M = f \left(p, r_b - \frac{1}{r_b} \times \frac{dr_b}{dt}, re + \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt} - \frac{1}{re} \times \frac{dre}{dt}, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, w, \frac{y}{r}, u \right) \dots 01$$

حيث: m : الطلب على النقود

P: المستوى العام للأسعار حيث كلما كان مرتفعاً زاد الطلب على النقود.

Rb: سعر الفائدة في السوق على السندات، أي العائد على السندات وكلما كان هذا السعر مرتفعاً تكون

أسعار السندات منخفضة بالمقابل يقل الطلب على النقود .

Re : هو معدل عائد السهم وهو في علاقته مع النقود يسلك نفس مسار r_b أي وجود علاقة عكسية

بينهما.

$\frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}$: يعبر عن التغير في الأسعار عبر الزمن، حيث كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان الاحتفاظ بالأرصدة

النقدية مكلفاً، لأن قدرتها الشرائية سوف تنخفض، فقد يتخلص العون الاقتصادي من هذه الأرصدة ويلجأ للحصول على الأرصدة الحقيقية وكلما انخفض هذا المؤشر كلما كانت النقود أداة جيدة للاحتفاظ بالثروة.

w: وهو نسبة رأس المال غير البشري إلى رأس المال البشري أو نسبة الدخل من رأس المال غير البشري إلى

الدخل من رأس المال البشري، وكلما زاد رأس المال البشري نحتاج إلى نقود أكبر.

$\frac{y}{r}$: الثروة الكلية، حيث y: العائد الكلي على جميع أنواع الثروة من ضمنها النقود والأصول العينية لدى

الأفراد.

ويعرفها "فريدمان" بأنها كل مصادر الحصول على الدخل، والثروة بوصفها رصيد ترتبط بالدخل بوصفه

تيار على طريق سعر الفائدة أي: $\frac{y}{r}$: والدخل الذي تطرق إليه فريدمان هو الدخل الدائم وليس الدخل

الجاري وهو الذي يعتد به الأفراد في استهلاكهم لأنه يعد أكثر استقراراً من الدخل الجاري حيث يرتفع

⁴¹- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 85.

⁴² انظر: - ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 143-144.

- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 85-89.

- عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 334-337.

- موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مفهوم النقد والطلب عليه، مجلة جامعة

دمشق، ط06، 1999، ص 33-37.

- محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص 64.



وينخفض بوتيرة أقل من الدخل الجاري، وهنا يؤكد فريدمان على وجود علاقة موجبة بين الدخل الدائم والطلب على النقود، حيث إذا زاد الدخل الدائم يرتفع تفضيل الأفراد للاحتفاظ بأصول نقدية والعكس صحيح.

U: ويضم كل التأثيرات التي تنجر عن تفضيلات وأذواق طالبي النقود، حيث لا يتم توزيع الثروة على أشكالها المختلفة على أساس العوائد الـمتأتمية منها، وإنما على اعتبارات أخرى، مثل حالات الحرب والأزمات، أو الفرق بين المجتمعات التقليدية والدول الأكثر تقدماً حيث يفضل الأفراد الاكتناز. وبافتراض r_e و r_b ثابتتين عبر الزمن يمكن التعبير عن العلاقة كما يلي:

$$M = f(p, r_b, r_e, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, w, y, u \dots \dots) \quad 02$$

وحسب "فريدمان" فإن دالة الطلب على النقود تفسر سلوك الأفراد في تعظيم المنفعة ويتوقف على اعتبارات عينية، وبافتراض الخداع النقدي حيث كلما تغيرت قيمة الوحدة النقدية (الأسعار، الدخل) فإن كمية الطلب على النقود يجب أن تتغير بنفس النسبة وبالتالي دالة الطلب على النقود متجانسة من الدرجة 1. يلي كما النقود على الطلب دالة كتابة إعادة يمكن وعليه، الاسمية النقدية الوحدات عند مستقلة وهي الأولى

$$\lambda M = f(\lambda p, r_e, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, w, \lambda y p, u) \dots \dots \dots 03$$

وبوضع: $\lambda = \frac{1}{p}$ يكون لدينا:

$$\frac{M}{P} = f(r_e, r_b, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, w, \frac{y}{p}, u) \dots \dots \dots 04$$

وبوضع: $\lambda = \frac{1}{y}$

يكون لدينا:

$$\frac{M}{P} = f\left(\frac{p}{Yp}, r_e, r_b, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, w, u\right) \dots \dots \dots 05$$

ويمكن كتابة المعادلة (5) بالشكل التالي:

$$\frac{M}{Yp} = \frac{1}{v\left(\frac{p}{Yp}, r_e, r_b, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, w, u\right)} \dots \dots \dots 06$$

أي:

$$Yp = M \cdot V\left(\frac{p}{Yp}, r_e, r_b, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, w, u\right) \dots \dots \dots 07$$

من خلال المعادلة (7) يبدو أنها تقترب كثيرا من معادلة كمبريدج والمعبر عنها بالشكل:

$$Md = K \cdot P \cdot Yp$$

وتسمى دالة الطلب على النقود عند فريدمان.

من خلال دالة الطلب على النقود لفريدمان أعيد تمهيش الدور الذي يلعبه سعر الفائدة على عكس ما أشار إليه كينز، ولكنها تبقى دالة مستقرة، بل تعتبر حسب فريدمان أكثر الدوال الكلية استقرارا ويشير فريدمان أنها مستقرة لأسباب أهمها:

أثر الأرصدة الحقيقية،

إهماله لسعر الفائدة،

5- تفسير دالة الطلب على النقود:

من خلال دالة الطلب على النقود نستخلص أن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يميل إلى الارتفاع وبالتالي تزيد نسبة ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخولهم في شكل نقدي أو تتجه سرعة دوران النقود نحو الانخفاض كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض في معدلات العائد على الأصول الأخرى، وانخفاض معدل التضخم المتوقع، وارتفاع نسبة عنصر الثروة البشرية إلى إجمالي ثروة المجتمع، وكلما ارتفع الدخل القومي الدائم والدخل الحقيقي للفرد، كلما زادت نسبة تفضيل الأفراد للأرصدة النقدية.

وبما أن دالة الطلب عند فريدمان مستقرة فإن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو الذي يحكم تغير المستوى العام للأسعار في المدى الطويل، بمعنى أن مصدر التضخم هو زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.⁴³

وأخيرا يمكن القول أن السياسة النقدية هي السياسة الأكثر فاعلية نظرا للاستقرار الذي تتسم به دالة الطلب على النقود حيث تحافظ على معدل نمو منتظم للكتلة النقدية بتلاؤم مع نمو اقتصادي غير التضخمي، خاصة وأن النقديين يعارضون أي سياسة ظرفية في المدى القصير مالية كانت أو نقدية، لأنه (حسب تقديرهم) أن أي اتفاقا حكوميا ممولاً بالضرائب أو بالقروض يقود بسرعة إلى انخفاض مماثل في الانفاق الخاص ويبقى الدخل الحقيقي على ما هو عليه.⁴⁴

⁴³- بسام الحجاز، مرجع سابق، ص 250.

⁴⁴- موفق السيد حسن، مرجع سابق، ص 39.



المحور الثاني: السياسة النقدية

- أولاً: ماهية السياسة النقدية
- ثانياً: أهداف السياسة النقدية
- ثالثاً: أدوات السياسة النقدية
- رابعاً: آلية نقل أثر السياسة النقدية
- خامساً: فعالية السياسة النقدية



تمهيد:

تعد السياسة النقدية إحدى فروع السياسة الاقتصادية التي تعنى بشؤون النقد من إصدار أو مراقبة من طرف البنك المركزي أو البنوك التجارية، وبالتالي فهي التي تنظم ضخ النقود في شرايين الحياة الاقتصادية إلى جانب سياسات أخرى وكلها تهدف إلى جعل الطلب الكلي مساو إلى لعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني والحفاظ على المستوى العام للأسعار، فوجود فائض الطلب يؤدي إلى الكساد والبطالة. إن الاستقرار الاقتصادي للأسعار خصوصا يعتمد على استقرار قيمة النقود، وذلك يتطلب سياسة تعنى بشؤون النقد من خلال متابعة الكتلة النقدية والوقوف على ضبطها باستمرار بما يتلاءم والمؤشرات الاقتصادية الكلية للوصول إلى حالة الاستقرار الكلي، وتتجلى هذه السياسة فيما يعرف بالسياسة النقدية من خلال عمل البنك المركزي وإن كان هو المسؤول الرئيسي على خلق الكتلة النقدية ومراقبتها، فذلك لا يمنع من مشاركة مؤسسات أخرى في ذلك وهي المؤسسات المصرفية.

أولاً: ماهية السياسة النقدية

لعبت السياسة النقدية أدواراً مختلفة الأهمية تبعاً لرؤية المدارس النقدية لدور النقود في الحياة الاقتصادية، مما انبثق عنه تعاريف مختلفة من حيث الدور والأدوات المستخدمة و الأهداف المراد تحقيقها.

1-السياسة النقدية في المدارس الفكرية:

اختلفت أهمية السياسة النقدية عبر المدارس الفكرية المختلفة وذلك حسب الدور الذي يلعبه النقد حسب وجهة نظر كل مدرسة:⁴⁵

- التقليديين: عندما كانت النقود حسب تحليلهم محايدة ولا تمارس أي تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، كانت السياسة النقدية هي الأداة الوحيدة التي تستخدم لضبط كمية النقود وبالتالي التأثير عن الأسعار في حالي التضخم والانكماش، فقد كانت لها الفاعلية التامة في تعديل الأوضاع الاقتصادية.

-الكينزيين: تعد أزمة الكساد سنة 1929م بمثابة المنحى الرئيسي الذي أدى إلى تراجع دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك عندما عجز عن تقديم حلولاً لهذه الأزمة مما أدى إلى تفعيل دور السياسة المالية.

حيث أشار كينز إلى عدم فاعلية السياسة النقدية في حالة مصيدة السيولة تاركا لأدوات السياسة المالية ممثلاً في أثر كل من الضرائب والاتفاق الحكومي.

-النقديين: تراجع دور السياسة المالية في تحقيق أهدافها وخاصة بعد سنة 1951 عندما بدأ الاقتصاد الرأسمالي يعاني من أزمات كساد تضخمي، وبالتالي عجزت أدوات السياسة المالية على تفسير ذلك، مما أدى إلى ظهور تيار فكري جديد أعاد إحياء الفكر الكلاسيكي في ثوب جديد بقيادة ميلتون فريدمان من خلال نظريته في الطلب على النقود، وهنا تم تبني فكرة التحكم في المعروض النقدي لإعادة الاستقرار من جديد.

-ما بعد النقديين: بعد نجاح تجربة النقديين في القضاء على التضخم قادت تحولات في تغيرات الأسواق المالية إلى تحولات في السلوك قوضت المنهج النقدي، وخاصة في سرعة تداول النقود حيث ركز النقديون في نظريتهم على استقرار سرعة النقود نسبياً، بينما أظهرت نتائج دراسات أجريت على اقتصادات كبيرة خاصة في العام أن سرعة التداول قد تغيرت فقط عام 1982 أكثر مما تغيرت عبر عقود عدة، ويعتقد البعض أن

⁴⁵انظر: - وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوصعي المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 159-160.

- بول سامويلسون، مرجع سابق، ص 641.

- عبد القادر خليل: مرجع سابق، ص 148.

- مفتاح صالح السياسة النقدية، المفهوم الأهداف الأدوات، ط01، 2005، القاهرة، ص 30-32.



هذه التغيرات السريعة قد نجمت عن الاعتماد الشديد على السياسة النقدية، وهكذا ظهر تيار آخر نادى بضرورة التكامل بين السياستين المالية والنقدية.

وقد ركزت مدرسة التوقعات الرشيدة على التوقعات المستقبلية للأسعار وتبنى هذه الأخيرة على ما حدث في الماضي ويؤيد أصحاب هذه السياسة سياسة عرض النقد بمعدل ثابت.

كما ظهر اتجاه آخر عرف باقتصاديات جانب العرض في أواخر السبعينات من القرن الماضي والذي ركز على مواجهة التضخم والبطالة وأن عرض السلع والخدمات أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

2- تعريف السياسة النقدية:

تنوعت تعاريف السياسة النقدية وسوف نستعرض مجموعة من التعاريف حيث تعرف بأنها: "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية"⁴⁶

كما تعرف: "بأنها مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة، من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقود، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا والاستقرار الاقتصادي عموما"⁴⁷ وتعرف: "بأنها التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة، أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة."⁴⁸

ويعرفها عبد المنعم عفر في كتابه السياسة الاقتصادية في الإسلام بأنها عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة، في إدارة كل من النقود، والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية⁴⁹، ومن خلال هذا التعريف الجامع نجد أنه تضمن تعريف للسياسة النقدية من حيث هدفها وهو التحكم في النقود بكل أنواعها أو ما يسمى بوسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، إضافة إلى الإجراءات والأساليب المتعددة وهي أدوات السياسة النقدية سواء كانت نوعية أو كمية مباشرة وذلك لتحقيق الهدف المباشر وهو إدارة السيولة وذلك من أجل تحقيق الأهداف النهائية والمتمثلة في أهداف السياسة الاقتصادية.

⁴⁶- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 173.

⁴⁷- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط 01، 2008، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ص 89.

⁴⁸- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني- دراسة مقارنة، ط 01، 2007، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص 87.

⁴⁹- عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1980، ص 117.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف نهائية للسياسة الاقتصادية، وذلك عبر تحقيق أهداف أخرى تعرف بالأهداف الوسيطة.

أ- الأهداف النهائية للسياسة النقدية: وتتمثل في الأهداف التالية:

- الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- العمالة الكاملة.
- تحقيق نمو اقتصادي.
- توازن ميزان المدفوعات.
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

إن هدف استقرار الأسعار يعد هدفا رئيسيا لضمان الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي استقرار الأسعار إلى انتعاش الأنشطة الاقتصادية وبالتالي زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.⁵⁰

إن عدم استقرار المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث تغيرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الدائن والمدين، واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الدائن والمدين، وبين المنتج والمستهلك، وبين العامل وصاحب العمل، وذلك داخل الدول وبين الدول مما يترتب عليه عدم استقرار طويل الاجل، الأمر الذي يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة.⁵¹

إن التضخم يعني أن النقود غير قادرة على القيام بدورها كوحدة حساب عادلة، كما يجعلها مقياسا غير عادل للمدفوعات المؤجلة ومخزنا للقيمة غير موثوق فيه، فالتضخم يضيف فاعلية النظام النقدي.⁵²

وبالتالي فالمحافظة على استقرار الأسعار هو هدف أساسي للسياسة النقدية من اجل السيطرة على تقلبات الأسعار، التي تؤدي إلى تقلبات عنيفة للاقتصاد، وقد أكدت النظريات النقدية على العلاقة الوثيقة بين مستوى الأسعار والعرض النقدي، فضبط الأسعار تقتضي ضبط معدل زيادة كمية النقود المعروضة،

⁵⁰- انظر: رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سابق، ص 94.

⁵¹- وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 174.

⁵²- انظر: محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصاريف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، ط03، 1992، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 52.

وقد أكدت تجارب دول على ذلك، حيث تكون نسبة زيادة المعروض النقدي تتلائم ونسبة زيادة مستوى الإنتاج.⁵³

• العمالة الكاملة:

من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية يجمع الاقتصاديون إلى ضمان توظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل، وذلك ببلوغ أعلى تشغيل ممكن من الموارد الطبيعية وما يرافقها من عوامل انكماشية وذلك عن طريق رفع الطلب الكلي.⁵⁴

وقد تطرقت عدة نظريات لتحقيق العمالة الكاملة:⁵⁵

✓ النظرية الكلاسيكية: وذلك من خلال تخفيض الأجور التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج ثم زيادة الطلب على الإنتاج، وقد لقي هذا الاتجاه معارضة شديدة وخاصة في ظل ظهور النقابات والاتحادات العمالية.

✓ النظرية الكينزية: ذهبت إلى أن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة التشغيل وتناقص البطالة، وهنا يجب أن تعمل السلطات على زيادة المعروض النقدي من أجل تنشيط الطلب الكلي الفعال.

• تحقيق نمو اقتصادي:

النمو الاقتصادي يدل على زيادة في الناتج القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة أو زيادة قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات.⁵⁶

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل، وهذا لتحسين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي

⁵³- انظر: بلعياش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

⁵⁴- انظر: معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2008، ص 79-80.

⁵⁵- انظر: وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 173.

⁵⁶- انظر: مفتاح صالح، النقود السياسية النقدية: المفهوم - الأهداف - الأدوات، ط01، 2005، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 17-18.

والسياسي وذلك من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلالاً أمثل، من خلال زيادة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي.⁵⁷

إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب مجموعة من العوامل وهي توفر الموارد والقوى العاملة، والتقدم التقني وحسن التنظيم، إضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية المناسبة.

ويعتبر الاستثمار أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي فمن خلال التحكم في المعروض النقدي تستطيع السياسة النقدية التأثير في النمو الاقتصادي وهذا بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار.⁵⁸

• توازن ميزان المدفوعات:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات سواء في جانب المدفوعات الذي يشمل أثمان السلع والخدمات المستوردة من الخارج أو في الجانب الآخر وهو المتحصلات من صادرات الدولة من السلع والخدمات، وقد يحصل هناك اختلال بين الجانبين كما أنه قد يحصل هناك اختلال بين التوازن الداخلي والخارجي.

ويؤدي سعر الصرف دور بارز في وضعية ميزان المدفوعات فضلا عن دوره المحلي والعالمي، وقد تستخدم أدوات لضبط حالات الاختلال في ميزان المدفوعات منها تخفيض قيمة العملة المحلية.⁵⁹

إن استعمال السياسة النقدية للأهداف النهائية السابقة تثير جدلا كبيرا لدى صناع السياسة النقدية والمشرفين على تنفيذها، وتعود أسباب هذا الجدل إلى أن تحقيق هذه الأهداف صعب لكونها متناقض ويمكن تبرير أسباب هذا الجدل فيما يلي:⁶⁰

✓ تعددية الأهداف وتناقضها:

حيث لا يمكن في بعض الأحيان الجمع بين هدفين أو أكثر لاستحالة ذلك، فمثلا هناك خلاف بين الأهداف الداخلية والخارجية مثل تحقيق الاستقرار في الأسعار وضبط أسعار الصرف، وحتى فيما يخص الأهداف الداخلية مثل تحقيق معدلات أدنى من البطالة واستقرار الأسعار، وهذا ما دفع بالسياسة الاقتصادية إلى تبني سياسات أخرى إلى جانب السياسة النقدية.

⁵⁷- عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص 91-92.

⁵⁸- انظر: وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 182.

⁵⁹- مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 18.

⁶⁰- انظر: الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 143-144.

✓ مشكلة قياس الأهداف:

وتبرز هذه المشكلة عند قياس مدى نجاح السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المعلنة، حيث مازال لم يضبط التضخم المسموح به مثلا في مرحلة ما بين النمو الاقتصادي ومستويات البطالة الملائمة... الخ

✓ نظام الأولويات:

عند القيام بتنفيذ هذه الأهداف نصطدم بفكرة الأولوية أي ما هو الهدف الذي يمثل أولوية مطلقة للسلطات النقدية، وهذه الأولوية قد تكون بخصوص الهدف في حد ذاته أو الجهة الواضحة له فمثلا قد تختلف أولويات الحكومة مع البنك المركزي. ومن خلال المشاكل السابقة انتشرت أطروحات تصب في اتجاه واحد وهو ضمان استقرار الأسعار والذي سمي فيما بعد إستراتيجية استهداف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية.⁶¹

ب- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

من أجل تحقيق الأهداف النهائية المذكورة آنفا يجب تحقيق مجموعة من الأهداف الوسيطة المتمثلة في: أسعار الفائدة، أسعار الصرف، المجمعات النقدية.

وتعتبر هذه الأهداف الوسيطة قابلة للقياس والمراقبة ويكون أثرها على الأهداف النهائية متوقعا.⁶²

• أسعار الفائدة:

يعتبر أحد المتغيرات النقدية الهامة التي تؤثر على عرض النقد والادخار والاستثمار والدخل وسعر الصرف، والتشغيل والإنتاج وبالتالي فسعر الفائدة يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فقد اعتبره الكلاسيكيون ثمن التضحية بالاستهلاك الحالي، أما كينز فيراه متغيرا نقديا بحتا بتحديد بمستوى التفضيل النقدي للأفراد.

ويعتبر سعر الفائدة متغير نقدي تستخدمه السلطات النقدية لإحداث تغييرات على مستوى بعض أو كل المؤشرات الاقتصادية: كما في حالات التضخم والركود.⁶³

⁶¹- انظر: المرجع نفسه، ص 145.

⁶²- انظر: بزاية محمد، الطلب على النقود في الجزائر- دراسة قياسية – أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 66-67.

⁶³- انظر: علي كنفان، النقود والصرافية والسياسة النقدية، جامعة دمشق، ص 380-390.



إن اللجوء إلى معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية ليس بالأمر السهل، لا من حيث تحديد مستواه ولا من حيث تأثيره وفعالته فقد بلغه الغموض بسبب ارتباط جزء منه بمتغيرات مستقلة عن أدوات السياسة النقدية مثل مستوى الأسعار أو التوقعات التضخمية وحجم الدخل الحقيقي وحجم العجز في مالية الدولة.

ومن جهة أخرى قد يكون محور الفعالية إذا اعتمدت المؤسسات على مصادر تمويلية أخرى غير القروض البنكية.⁶⁴

• سعر الصرف:

إن قيام التجارة الدولية بين الدولتين يترتب عنه مفهوم سعر الصرف والذي يقوم بربط جهاز الائتمان لبلدين مختلفين، وبذلك يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات أو أجزاء من عملة ما الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.⁶⁵

وتبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

إن كل الأبحاث التي تستهدف سعر الصرف الغرض منها الحد من اختلالات سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.⁶⁶

تساهم السياسة النقدية من خلال سعر الصرف في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع سعر الصرف اتجاه العملات الأخرى فسعر الصرف يتعرض لتقلبات وهذه التقلبات تؤثر على الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، فعدم ضبط أسعار الصرف قد تزيد من الضغوط التضخمية، كما أن الحفاظ على سعر الصرف مرتفع يؤدي إلى ضغط انكماشى يبطئ النمو.⁶⁷

وتختلف فعالية سعر الصرف المرن عن صرف الصرف الثابت في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

⁶⁴- انظر: الطاهر لطرش مرجع سابق، ص 146-147.

⁶⁵- انظر: سلايمية طريفة، محاضرات في اقتصاد الصرف، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 05.

⁶⁶- انظر: بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 07.

⁶⁷- انظر: وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استخدام التضخم -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، أطروحة ماجستير، جامعة تلمسان، ص 24-25.

ففي ظل أسعار الصرف الثابتة تفقد السلطات النقدية استقلاليتها في تحقيق الأهداف الداخلية مع اقتران ذلك مع عدم وجود حرية على مستوى حركة الأموال، فتصبح السياسة النقدية تسهر دائما على ضمان التوازن الخارجي على الأقل.⁶⁸

ويختلف الأمر بالنسبة لسعر الصرف الحر (المعوم): حيث تتكفل قواعد السوق بتحديد معدل الصرف الذي يعكس مدى كثافة التبادل الخارجي لسلع وخدمات البلد، وكذلك مدى كثافة رؤوس الأموال، وفي مثل هذا النظام لا يتدخل البنك المركزي في دعم العملة على خلاف تدخله في حالة سعر الصرف الثابت، وهنا سوف تتمتع السياسة النقدية بالاستقلالية، طالما أن التوازن الخارجي يتحقق من خلال أدوات غير مباشرة تتمثل في قوى السوق هذا ما يسمح للسلطات النقدية بتطبيق الأهداف الداخلية المناسبة.⁶⁹

وهكذا تعتبر أسعار الصرف من أهم الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، خاصة ضمن الاقتصاديات التي تتميز بمزيد من الاندماج العالمي، كما تعتبر البلدان النامية أكثر تأثرا بتقلبات جهازها التصديري وعدم مرونة جهازها الإنتاجي في الاستجابة لأسعار الصرف الذي يؤثر مباشرة على موازين مدفوعاتها.

• المجمعات النقدية:

يمكن التعبير عن الأهداف الكمية بواسطة أحد المجاميع النقدية، ويهدف البنك المركزي من خلال استهدافه لأحد هذه المجاميع للتحكم مباشرة في كمية النقد أو المعروض النقدي.⁷⁰ ويقصد بالمعروض النقدي كمية وسائل الدفع المتاحة في مجتمع في فترة زمنية ما، وتمثل وسائل الدفع كل العملات المختلفة كانت معدنية أو ورقية أو ودائع بأنواعها. لتحقيق أهداف معينة وبالتالي يمكن تعريف العرض النقدي: بأنه جميع وسائل الدفع من النقود الورقية والمعدنية المصدرة والنقود الورقية الخطية والعملات الأجنبية وأشباه النقود التي يطالبها الأفراد والشركات المالية والإنتاجية بهدف المعاملات أو المضاربة تؤدي لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.⁷¹

ويعبر عن المجمعات النقدية بالسيولة المحلية وتتكون من:⁷²

• المجمع النقدي M_1 : النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.

⁶⁸- انظر: الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 149.

⁶⁹- المرجع نفسه، ص 149.

⁷⁰- المرجع نفسه، ص 149-150.

⁷¹- حاجي سمية، مرجع سابق، ص 64.

⁷²- بوروشة كريم، أثر السياسة النقدية عن آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر (1990-2019)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 16.

- المجمع النقدي $M_2 : M_1 +$ الودائع الادخارية.
- المجمع النقدي $M_3 : M_2 +$ الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية يعبر عن السيولة الكلية للاقتصاد.

ويمكن التعبير عن المجمعات النقدية وفق العلاقة التالية:⁷³

E	النقد القانوني المتداول
$\frac{+D}{= M_1}$	الودائع تحت الطلب المجمع النقدي بالمعنى الضيق الودائع لأجل لدى البنوك التجارية
$\frac{+DT}{= M_2}$	الكتلة النقدية بالمعنى الواسع
$\frac{+S}{= M_3}$	الودائع الادخارية سيولة الاقتصاد

يتأثر العرض النقدي بمجموعة من العوامل تؤدي إلى زيادته أو نقصانه ويمكن تلخيصها فيما يلي:⁷⁴

• الإصدار النقدي:

الذي يشرف عليه البنك المركزي فكلما زاد الناتج زاد حجم الإصدار وقد يزيد الناتج ولا ترافقه زيادة في عرض النقد ما يؤدي إلى الركود ، وإذا زاد الإصدار دون زيادة في الناتج يحصل تضخم.

• الطلب على الائتمان:

يتحدد حجم الائتمان بحالة النشاط الاقتصادي وهنا يبرز دور البنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والذي تحدده مجموعة من العوامل على رأسها سعر الفائدة.

• العادات المصرفية لدى الأفراد:

⁷³- محمد الشريف، إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، 2010، ص 64.
⁷⁴- علي كتمان، مرجع سابق، ص 396، 398.



وهذا مرتبط بثقافة وعادات المجتمعات فتلجأ أفراد الدول المتقدمة إلى الادخار بينما نلاحظ ارتفاع في معدلات اكتناز النقد خارج الجهاز المصرفي لدى أفراد الدول النامية، مما يؤثر على قدرة الجهاز المصرفي في خلق الائتمان.

• حالة الاقتصاد الوطني:

فكلما زاد النشاط الإنتاجي كلما رافقه زيادة في العرض النقدي وهذا يختلف من الدول الصناعية إلى الدول النامية، وتعمل السياسة النقدية على استهداف المجمعات النقدية من أجل إحداث أثر على مستوى الأهداف النهائية وذلك باختيار أحد مكونات الكتلة النقدية ($M_3.M_2.M_1$) مع أن عملية الاختيار هذه ليست سهلة لاعتبارات كثيرة يأتي على رأسها كفاءة النظام المصرفي والمالي وكفاءة النظام الإحصائي خاصة في الدول النامية.

كما أن اختيار أحد المجمعات النقدية للتأثير المباشر على السيولة قد لا يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية نظراً لوجود وسائل توظيف بديلة وتغيرات أسعار الفائدة، ووجود احتياطات نقدية لدى البنوك وغيرها ما يضعف من أثر السياسة النقدية⁷⁵.

⁷⁵- انظر: الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 150-151.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

يستعمل البنك المركزي وهو السلطة النقدية المخولة لها التحكم ومراقبة العرض النقدي باستخدام أدوات وذلك وفق حاجة النشاط الاقتصادي لكل دولة وتختلف أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية وأخرى كيفية أو نوعية.

1. الأدوات الكمية: تهدف الأدوات الكمية التأثير المباشر في كمية النقود أو حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية مما يؤثر على قدرة الائتمان عند هذه البنوك وتشمل هذه الأدوات:
 - ✓ عمليات السوق المفتوحة.
 - ✓ سياسة إعادة الخصم.
 - ✓ تغيير نسبة الاحتياطي الاجباري (الالزامي).

أ- عمليات السوق المفتوحة: وهي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، كأذونات الخزينة وبعض الأوراق المالية الأخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.⁷⁶

- تأثير السوق المفتوحة: فضلاً عن تأثير السوق المفتوحة على قدرة البنوك التجارية، تؤثر أيضاً على أسعار الفائدة، ولغرض اتباع سياسة توسعية يلجأ البنك المركزي إلى شراء السندات من السوق المفتوحة والذي يؤدي إلى زيادة حجم السيولة في النظام المصرفي، ومن تم زيادة حجم القاعدة النقدية، وإن كان يتبع سياسة انكماشية فإن البنك المركزي يقوم ببيع السندات الأمر الذي يترتب عليه انخفاض حجم السيولة.⁷⁷

وتكون النتائج النهائية المترتبة على إجراءات السوق النقدية كما يلي:⁷⁸

- ✓ ارتفاع أسعار الفائدة (الدائنة) على الودائع لدى البنوك وتراجع الاحتياطات الفائضة وبالتالي الاحتياطات الحرة لدى البنوك فتراجع قدرتها على منح الائتمان.

⁷⁶- محمد القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، نظرية تحليلية - قياسية، ص 30.

⁷⁷- وجدي جميلة، مرجع سابق، ص 17.

⁷⁸- انظر: نزار الحيكاني، حيدر يونس، السياسة الاقتصادية، الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط02، 2015، اليازوري للنشر والتوزيع، ص 20.

✓ تقارب سعر الفائدة على القروض الحكومية أو أدوات الخزنة بأنواعها المختلفة السائدة في سوق رأس المال مع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك حسب الأجل المختلفة لكل منها.

• **فعالية السوق المفتوحة:** يتوقف نجاح عمليات السوق المفتوحة على عوامل نذكرها فيما يلي:⁷⁹

✓ مدى وجود واتساع السوق النقدية.

✓ تنوع الأوراق المالية التي يتم تداولها في السوق النقدية.

✓ درجة الانسجام والتوافق بين المؤسسات النظام المصرفي.

✓ درجة الوعي النقدي والمصرفي لدى الافراد.

تعد سياسة السوق المفتوحة أكثر الأدوات فعالية إلى جانب الأدوات النقدية الأخرى نظرا للأثر المباشر لها على النشاط الاقتصادي حيث تتمكن السياسة النقدية من نقل الآثار النقدية مباشرة إلى الاقتصاد، إضافة إلى كونها أداة مباشرة بيد البنك المركزي إلا أن فعاليتها تقل للأسباب التالية:⁸⁰

✓ تؤدي المخاطرة وعدم التأكد دورا أساسيا إلى جانب سعر الفائدة مما يجعل قرارات الاستثمارية لا تتوافق بصفة مطلقة عليها، وبالتالي لا يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية دائما.

✓ حتى يضمن البنك المركزي تحقيقه للنتائج الموجودة لابد أن تكون الكمية التي يملكها من الأوراق المالية قادرة على إحداث أثر على حجم الكتلة النقدية، وبالتالي تكون لديه القدرة الكبيرة على الشراء أو البيع، وتحمل حتى الخسائر للمحافظة على المركز المالي للمصرف.

✓ يجب أن تتوافق السياسة النقدية وأهدافها مع السياسة المالية لتحقيق مزيد من الاستقرار على مستوى النشاط الاقتصادي.

✓ لا يملك البنك المركزي سلطة على البنوك التجارية في حالة عدم رغبتها في تقديم قروض حيث لا يستطيع إجبارها على فعل ذلك.

✓ تحدد سياسة السوق المفتوحة نجاحا وإن كان محدودا في حالة التضخم فقط، بينما لا تكون فعالة في حالة الركود.

⁷⁹- حسين كامل فهي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص 16.

⁸⁰- انظر: جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 193-194.

-أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسة النقد والبعء الدولي لليورو، ط01، 200، مركز الإسكندرية للكتاب، ص 140.

- وجدي جميلة، مرجع سابق، ص 18.

✓ في بعض الأحيان يتصرف الأعوان الاقتصاديون (الأفراد) عكس اتجاهات الأهداف السياسة النقدية في حالة محاولة خلق الائتمان بلجوئهم إلى الاكتناز.

✓ إن نجاح سياسة السوق المفتوحة مرهون بوجود أسواق مالية ونقدية نشطة وكفاءة وقادرة على إحداث الأثر المرغوب.

وعموما تحدد فاعلية كل أداة بمدى تأثيرها على السيولة في السوق النقدية وتتفوق السوق المفتوحة في فاعليتها لما تتمتع بها خصائص نلخصها فيما يلي:⁸¹

- ✓ السوق المفتوحة أداة بيد البنك المركزي.
- ✓ قدرة البنك المركزي على تنفيذ عمليات بيع وشراء في وقت قصير.
- ✓ يؤثر استعمال هذه الأداة باستمرار على توقعات السوق مما يؤدي إلى التأثير على أسعار الفائدة.
- ✓ التأثير المباشر للبنك المركزي على السيولة النقدية.

ب- سياسة إعادة الخصم:

يقصد بسعر إعادة الخصم: "الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند لجوءها إلى إعادة خصم الأوراق التجارية أو المالية قصيرة الاجل التي بحوزتها"⁸²، أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطياتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة.⁸³

ويعتبر سعر الإقراض أو الخصم بمثابة تكلفة الحصول على السيولة من جانب البنوك، كما يعد محددًا استرشاديا لأسعار الفائدة المعمول بها في القطاع المصرفي للإقراض أو للإيداع.⁸⁴

ويعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم البنوك، حيث استخدمت هذه الأداة لأول مرة سنة 1947 بإنجلترا.⁸⁵

- دور سعر إعادة الخصم: يؤدي دورا نادرا في السيطرة على حجم الائتمان ولكن بشرط استجابة البنوك التجارية لذلك على الفور، ويعتبر سعر إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك

⁸¹- انظر: بلعياش ميادة، مرجع سابق، ص 125.

⁸²- المرجع نفسه، ص 122.

⁸³- وجدي جميلة، مرجع سابق، ص 13.

⁸⁴- أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 39، 2017، ص 15.

⁸⁵- بن البار محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، ص 75.



المركزي لتوفير السيولة للبنوك التجارية، وترتبط معدلات إعادة الخصم بمعدلات الفائدة بعلاقة طردية، فكلما رفعت البنوك المركزية معدلات إعادة الخصم رافقتها زيادة في أسعار الفائدة أو العكس وذلك عن طريق انتقاء نوع الأوراق المالية التي تستجيب لشروط البنك المركزي أو تعديل معدلات إعادة خصمها.⁸⁶

وبالرغم من إيجابيات سعر إعادة الخصم إلا أن انتقادات عديدة وجهت له منها:⁸⁷

✓ لا يؤثر سعر إعادة الخصم على البنوك التجارية التي تتمتع بملاءة مالية أو سيولة نقدية عالية، فهي لا تلجأ إلى مصادر خارجية لتمويل الاستثمارات.

✓ في حالات التفاؤل لا يؤثر سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان لامكانية تعويضه عن طريق رفع أسعار السلع المنتجة لكون الأرباح المتوقعة تفوق تكلفة الاقتراض، وفي حالة التشاؤم فإن نقص سعر إعادة الخصم لا يشجع رجال الأعمال على طلب القروض فيحجمون عن الاستثمار.

✓ قلة استخدام الأوراق التجارية للتمويل، واللجوء إلى طرق أخرى بديلة يقلل اعتماد البنوك التجارية على إعادة الخصم.

✓ عند ارتفاع معدلات الفائدة تبعاً لرفع معدل إعادة الخصم يترتب عنه دخول رؤوس الأموال إلى الداخل إذا كان البلد يتميز بحرية انتقال رؤوس الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تدفق العملة الصعبة إلى داخل البلد، مما يؤدي إلى عكس الآثار المنتظرة من قرار رفع معدل إعادة الخصم.

• فعالية أداة إعادة الخصم: رغم الانتقادات السابقة الموجهة لسعر إعادة الخصم أو خصم الأوراق التجارية، إلا أنه لا يمكن إنكار دوره في توفير السيولة للبنوك التجارية وتحقيق الأرباح وقدرتها على التأثير على أسعار الأصول المتمثلة بصورة أساسية في الأوراق المالية.⁸⁸

إن تغيير سعر إعادة الخصم يؤثر على أسعار الفائدة من جهة وعلى وسائل الدفع من جهة أخرى، حيث عندما يخفض سعر إعادة الخصم تقلل تكلفة خصم الأوراق المالية ومنه تنخفض أسعار الفائدة وعليه تزيد قدرة البنوك على تقديم الائتمان ومن ثم زيادة الرواج الاقتصادية، في حين تستخدم هذه الأداة في الحد من

⁸⁶- المرجع نفسه، ص 75.

⁸⁷- انظر: جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 188.

- وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 202.

- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 154.

⁸⁸- انظر: أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص 14.

التضخم وذلك بزيادة سعر الخصم مما يزيد من تكلفة الأوراق التجارية وبالتالي رفع معدلات الفائدة وبالتالي تخفيض الانفاق الخاص للتأثير على التضخم.⁸⁹

ج- سياسة تغيير نسبة الاحتياطي الاجباري:

تعد سياسة الاحتياطي الاجباري من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة هذه البنوك في تقديم الائتمان وخلق الودائع حيث تم اعتماد هذه الأداة أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933م وحيث لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الالزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.⁹⁰

وتعرف سياسة تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي: "بأنها تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي، والتي هي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك، إذ يلتزم كل بنك تجاري الاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي⁹¹ تزيد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وزيادة قدرتها على خلق نقود الودائع وبالتالي زيادة عرض النقد عن طريق المضاعف النقدي والعكس صحيح.

تهدف آلية الاحتياطي الإلزامي إلى التحكم في كمية النقود والتأثير في حجم الائتمان زيادة أو نقصانا، ولكن تهدف المصارف المركزية في استخدام آلية الاحتياطي الإلزامي إلى توفير الحد الأدنى من الضمان لأصحاب الودائع، حيث يعتبر الهدف الأساسي من إيجاد هذه الوسيلة، ومن ثم استخدامها للتحكم في المعروض النقدي.⁹²

وينقسم الاحتياطي القانوني إلى نوعين:

- ✓ احتياطي قانوني جزئي: يعرض على جزء من نوع من الودائع.
- ✓ احتياطي قانوني كامل: تعرض على كل أنواع الودائع.
- ✓ وتنتقد أداة الاحتياطي الإلزامي من عدة جوانب أهمها:

⁸⁹- بن البار محمد، مرجع سابق، ص 75-76.

⁹⁰- انظر: نزار كاظم الحيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 20.

-بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر- دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014 – أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، ص 25.

⁹¹- بلعياش ميادة، مرجع سابق، ص 125.

⁹²- انظر: وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 274.

- ✓ تفتقد هذه الأداة فعاليتها إذا كانت احتياطات البنوك التجارية كبيرة.
- ✓ تأثير توقعات المستثمرين المتشائمة والمتفائلة على زيادة الاحتياطي القانوني بدلا من الظروف الاقتصادية والمالية السائدة.
- ✓ استعمال البنك المركزي لأداء الاحتياطي الإلزامي يؤدي بالبنوك التجارية إلى استعمال أدوات أخرى كتسييل الأوراق المالية، وبالتالي قد تتأثر الأسواق المالية وتؤدي إلى حالات عدم التأكد.

ورغم الانتقادات السابقة فإن سياسة التغير في نسبة الاحتياطي القانوني تمارس تأثيرا كميًا مباشرًا على التأثير في حجم الائتمان وتوسيع حجم الودائع، ويمكن استخدام هذه الأداة لإحداث تغييرات مرغوبة في الاحتياطات الفائضة للمصارف التجارية الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد، فرفع نسبة الاحتياطي يجمد نسبة السيولة التي حصلت عليها البنوك التجارية ومن جهة أخرى قد يدعم استخدام الاحتياطي القانوني دعم التوازن الخارجي للعملة، مما يجبر البنوك التجارية على إعادة أموالها الموظفة في الخارج مما يكون له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات.⁹³

2. الأدوات النوعية: (الكيفية):

إن الهدف من استخدام الأدوات النوعية للسياسة النقدية هو التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني دون بقية القطاعات، لكونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان، حيث ينصب عمل هذه الأدوات على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها الموارد النقدية عن صيغ مختلفة من قروض واستثمارات.

• التمييز في الأدوات الكمية:

في إطار استعمال هذه الأدوات، لا يوجه البنك المركز الأدوات الكمية إلى كل القطاعات بل إلى قطاعات معينة حيث:⁹⁴

- ✓ قد يقبل البنك المركزي خصم نوع من الأوراق التجارية ولا يقبل أخرى ما يؤدي إلى توجيه الائتمان كما ونوعا حسب حاجة السياسة النقدية وذلك عندما يستعمل التمييز في سعر إعادة الخصم.
- ✓ وبالنسبة لسياسة التمييز في الاحتياطي القانوني: وهنا يتعلق الأمر بنوع وتركيبه ونسبة الاحتياطات النقدية التي يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بما لديه، حيث قد يخفض نسبة

⁹³- انظر: زكرياء الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، اليازوري للنشر والتوزيع، ص 179.

⁹⁴- جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 181-182.

مكونات أنواع الائتمان أو يرفعها، كما يمكن إعطاء إمكانية تحويل نسبة من هذا الاحتياطي إلى أنواع معينة من القروض والاستثمارات:

✓ بالنسبة للتمييز في السوق المفتوحة: يستطيع البنك المركزي تغيير ماهية وأنواع الأصول التي يقبل التعامل بها حسب حاجة النشاط الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى توجيه الائتمان كما نوعا حسب حاجة السياسة النقدية.

● سياسة السوق الائتمانية:

يقصد بالسوق الائتمانية وضع ضوابط للتوسع الائتماني للبنوك والمساهمة في السيطرة على عرض النقود، لغاية السيطرة على التضخم.

ويستخدم البنك المركزي السوق الائتمانية لتوجيه النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه وسيلة من وسائل التحكم في الائتمان.⁹⁵

فمن خلال السوق الائتمانية يتم ضبط وتوجيه الأموال المعروضة، حيث يعطي البنك المركزي للبنوك الحدود القصوى التي يمكن منح الائتمان فيها، كما يحدد القطاعات التي يجب عليها أن تخصص لها نسبة معينة من الائتمان، حسب الأهداف المسطرة من قبل السلطات النقدية.

● سياسة تأطير وانتقاء القروض:

تهدف سياسة تأطير القروض تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان ويشمل هذا الاجراء تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض وتقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم.⁹⁶

أما سياسة انتقاء القروض فهو عملية تسهيل الحصول على أنواع خاصة التأثير على اتجاه القروض أي المجالات التي يراد تحفيزها وتستخدم السلطات النقدية في ذلك عدة إجراءات أبرزها:⁹⁷

- ✓ تحديد آجال ومبالغ القروض.
- ✓ تحديد فئة المقترضين.
- ✓ الإشارة إلى القروض التي تم استبعادها.

⁹⁵- وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 341.

⁹⁶- ابن حليمة عمور، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، 2002-2003، جامعة الجزائر، ص 146.

⁹⁷- سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص 129.

• تنظيم الائتمان الاستهلاكي:

إن الهدف من هذه الأداة الحد من الضغوط التضخمية والحد من الطلب على بعض المواد الإستراتيجية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية عن طريق.⁹⁸

✓ التحكم في المبلغ الواجب دفعه مقدما.

✓ التحكم في مدة سداد الدين.

• تنظيم الائتمان العقاري:

بإمكان البنك المركزي وضع حد أعلى للمبالغ المقترضة بغرض البناء أو امتلاك مساكن وتحديد فترة استرداد للمبالغ المقترضة وتشغيل هذه الأداة للتخفيف من حدة مشكل الإسكان.⁹⁹

• النسبة الدنيا للسيولة:

حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول وذلك لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من طرف البنوك التجارية بسبب أصولها مرتفعة السيولة عن طريق تجميد هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية.¹⁰⁰

• الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

حيث يقوم المستوردون بإيداع مبالغ لدى البنك المركزي في صورة ودائع لتسيير ثمن الواردات.¹⁰¹

• قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

وهنا يقوم البنك المركزي بعمليات مصرفية منافسة لأعمال البنوك التجارية كمنح الائتمان لبعض القطاعات الأساسية للاقتصاد.¹⁰²

⁹⁸- زكرياء الدوري، سيرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، ص 183.

⁹⁹- جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 184.

¹⁰⁰- كلثوم صافي، أثر الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-

2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة- جامعة وهران - ص 48.

¹⁰¹- جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 166.

¹⁰²- انظر: جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 167.

-كلثوم صافي، مرجع سابق، ص 48.

• الحد الأقصى لسعر الفائدة:

إذ زيادة ما لدى البنوك التجارية من ودائع يؤدي إلى زيادة أرباحها، لذلك تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل المزيد من الودائع، فتلجأ إلى منح معدلات فائدة عالية، فيضطر البنك المركزي إلى وضع حد أعلى سعر الفائدة لا يمكن للبنوك التجارية أن تتعداه.¹⁰³

• وسائل مباشرة أخرى:

تستعمل السلطات النقدية وسائل مباشرة أخرى وتتنوع هذه الوسائل من تدخل مباشر في أعمال البنوك التجارية، والإقناع الأدبي والمعنوي، ومن أهم هذه الأدوات:¹⁰⁴

- ✓ توجيه نصائح وإرشادات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية بصفة عامة وانطلاقاً من مدى التزام هذه الجهات بأوامر البنك المركزي قد تكون هناك إنذارات وقد يصل الأمر إلى حد اتخاذ عقوبات ضدها.
- ✓ نظراً للسلطة التي يتمتع بها البنك المركزي فإنه يقوم بمكاشفة ومصارحة ومحاولة إقناع البنوك التجارية بالسياسة النقدية المراد تطبيقها.
- ✓ يستطيع البنك المركزي القيام بعمليات تفتيش بشكل دوري للاطلاع على مدى التزام البنوك بتطبيق الأوامر والقرارات الصادرة عن السلطة النقدية.
- ✓ يجتمع ممثل السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي مع مسؤولي البنوك بهدف التشاور والاطلاع على مجريات تسيير شؤون النقد.

¹⁰³ - ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، ط01، 1993، دار الفكر، الجزائر، ص40.

¹⁰⁴ - ابن حليمة عمور، مرجع سابق، ص 150.

رابعاً: آلية نقل أثر السياسة النقدية

يتم نقل الآثار النهائية للسياسة النقدية عبر عدة قنوات، وذلك بهدف التأثير على الطلب الإجمالي.

1- قنوات انتقال السياسة النقدية:

تنتقل آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات انتقال السياسة النقدية، والتي عن طريقها يبلغ أثرها إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط (تم التطرق إليها سابقاً) وتتحصر هذه القنوات في:¹⁰⁵

- قناة معدل الفائدة: تأتي أهمية القناة في قدرتها على التأثير على الاقتصاد الحقيقي، من خلال السياستين التوسعية والانكماشية.

✓ ففي حالة التوسع: ولمواجهة زيادة المعروض النقدي تخفض أسعار الفائدة والتي تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال ما ينتج عنه زيادة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

✓ في حالة الانكماش (التقييد): يتم رفع أسعار الفائدة ما يترتب عنه تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار وهذا ما يؤثر بشكل كبير على قرارات المستهلكين.

- قناة الائتمان:

تدعم قناة الائتمان دور قناة سعر الفائدة، وذلك وفق آليتين:

✓ آلية الميزانية: عندما تتحسن ميزانية المؤسسات في ظل سياسة اقتصادية توسعية من خلال انخفاض التكاليف المالية، فترتفع معها نفقات الاستثمار وبالتالي ارتفاع الإنتاج، بينما يحدث العكس في حالة انخفاض العرض النقدي الذي يؤدي إلى تراجع صافي أرباح المؤسسات مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج.

¹⁰⁵ - ديش فاطمة، دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية - دراسة حالة، أزمة الديون في منطقة الأورو- أطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة تلمسان، ص 42-43.

- أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي مجلة دراسات اقتصادية، العدد 39، أكتوبر 2017، أبو ظبي، ص 18، 24.

- حسين علي العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية- حالة الكويت-، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، ص 253-254.

✓ آلية العروض البنكية: وتعرف هذه القناة بالقروض الضيقة وتستند على المعروض من القروض، ففي حالة الانكماش يحصل تقليل من مجموع احتياطات البنك مما يؤدي إلى انخفاض القروض المصرفية، فيتراجع الإنفاق الكلي، أما في حالة التوسع تزيد احتياطات الودائع لدى السلوك مما يزيد من الإقراض المصرفي وينتج عنه زيادة في الإنفاق الاستثماري ويترتب عن ذلك زيادة في الدخل وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي مما ينعكس على الناتج الإجمالي.

● قناة سعر الصرف:

تستخدم قناة سعر الصرف للتأثير على الصادرات من جهة واستقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى إلى جانب أسعار الفائدة وتزداد أهمية هذه القناة في ظل الاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق الخارجية ودرجة تحرر القطاع المالي، ففي حالة التوسع تنخفض أسعار الفائدة المحلية الحقيقية مما ينعكس على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج الدولة فتصبح الودائع بالعملة المحلية أقل جذبا من مثيلاتها بالعملة الأجنبية، فيؤدي هذا إلى انخفاض أسعار الصرف الذي يؤدي بدوره على الاقتصاد عن طريق أثر الأسعار، فتراجع العملة المحلية فتتخفض أسعار الصادرات وزيادة أسعار الواردات، فيزيد نمو الصادرات ويزداد الطلب الكلي والناتج معا وتزداد فعالية قناة سعر الصرف في ظل أسعار الصرف المرنة وفي ظل إقتصاد مفتوح الذي يسمح بقدر كبير من المرونة في تحركات رؤوس الأموال.

● قناة أسعار الأصول:

تعتمد فاعلية هذه القناة على درجة تطور الأسواق المالية والعقارية، حيث تؤدي زيادة سعر الفائدة الرسمي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الأصول مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأصول المالية: فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية لعوائد الأسهم، في حين ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض أسعار السندات كونها ذات عائد ثابت، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الأصول العقارية وبالتالي انخفاض أسعارها إن هذه الآثار في مجموعها ستؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على الاقتصاد.

● قناة التوقعات:

تتضمن هذه القناة إعداد ونشر مجموعة من التوقعات بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوى العام للأسعار ومن ثم على النمو الاقتصادي بشكل عام، وتعتمد فعالية هذه القناة على مدى دقة ومصداقية البيانات المنشورة.

2- آلية انتقال السياسة النقدية:

إن آلية انتقال السياسة النقدية هو المسار الذي تترجم فيه التغيرات في الإنتاج والعمالة والأسعار والتضخم.¹⁰⁶

وتنبثق قدرة البنك المركزي على التحكم في العرض النقدي أو الكتلة النقدية من احتكاره للإصدار النقدي وقدرته على التأثير في احتياطي البنوك وهو ما يعني تحكمه في القاعدة النقدية، ويستخدم البنك المركزي معدل الفائدة للتأثير على سوق النقد على المدى القصير حيث يتم رفعه في حال انتهاجه سياسة انكماشية وتخفيضه في حال انتهاجه لسياسة توسعية.¹⁰⁷

ويعتبر تحديد معدل ربحي للتضخم المستهدف من طرف البنك المركزي الهدف النهائي الأساسي للسياسة النقدية، كما أن رسم سياسة نقدية ذات مصداقية يعطي انطبعا إيجابيا لدى الجمهور في تهدئة الضغوط التضخمية والتي بدورها تعطي رؤية واضحة للبنك المركزي بشأن الطلب النقدي والتي تسمح له برسم سياسة ملائمة تحافظ على الاستقرار.¹⁰⁸

ويمكن تلخيص الخطوات التي تتم فيها نقل آثار السياسة النقدية بالنسبة للبنك الفيدرالي الأمريكي فيما يلي:¹⁰⁹

- ✓ يخفض البنك المركزي الاحتياطات المصرفية للبنوك عن طريق بيع أوراق مالية حكومية في السوق المفتوح مما يسمح بتخفيض الميزانية العمومية للجهاز المصرفي.
- ✓ التغيير في احتياطي المصارف يولد تقليصا مضاعفا في الودائع تحت الطلب مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.
- ✓ يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى زيادة أسعار الفائدة والتشدد في شروط الائتمان حيث ترتفع أسعار الفائدة على الرهون العقارية، قطاعات الأعمال... الخ.
- كما أن ارتفاع الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول مثل الأسهم السندات العقارات.
- ✓ مع ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الثروات فإن مستوى الإنفاق الحساس للفائدة خاصة للاستثمارات سوف يحيل إلى الهبوط ومع زيادة الانفتاح على التجارة الخارجية، فإن ارتفاع أسعار

¹⁰⁶ - بول سامويلسون، ويليام نور هاوس، مرجع سابق، ص 550.

¹⁰⁷ - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط01، 2008، ص 104.

¹⁰⁸ - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 179.

¹⁰⁹ - انظر: بول سامويلسون، نور هاوس، مرجع سابق، ص 550.



الفائدة يؤدي إلى رفع سعر الصرف الأجنبي مما يخفض صافي الصادرات وبالتالي سيدفع سلع النقود أسعار الفائدة ويخفض الإنفاق على مكونات الطلب الإجمالي الحساسة للفائدة. ✓ يؤدي انخفاض العرض النقدي عن طريق خفض الطلب الإجمالي إلى خفض الدخل والمخرجات والوظائف وإلى خفض مستويات الأسعار المخرجات وارتفاع البطالة سوف يساعد على خفض الضغوط التضخمية.

ويمكن تلخيص الخطوات السابقة كما يلي:

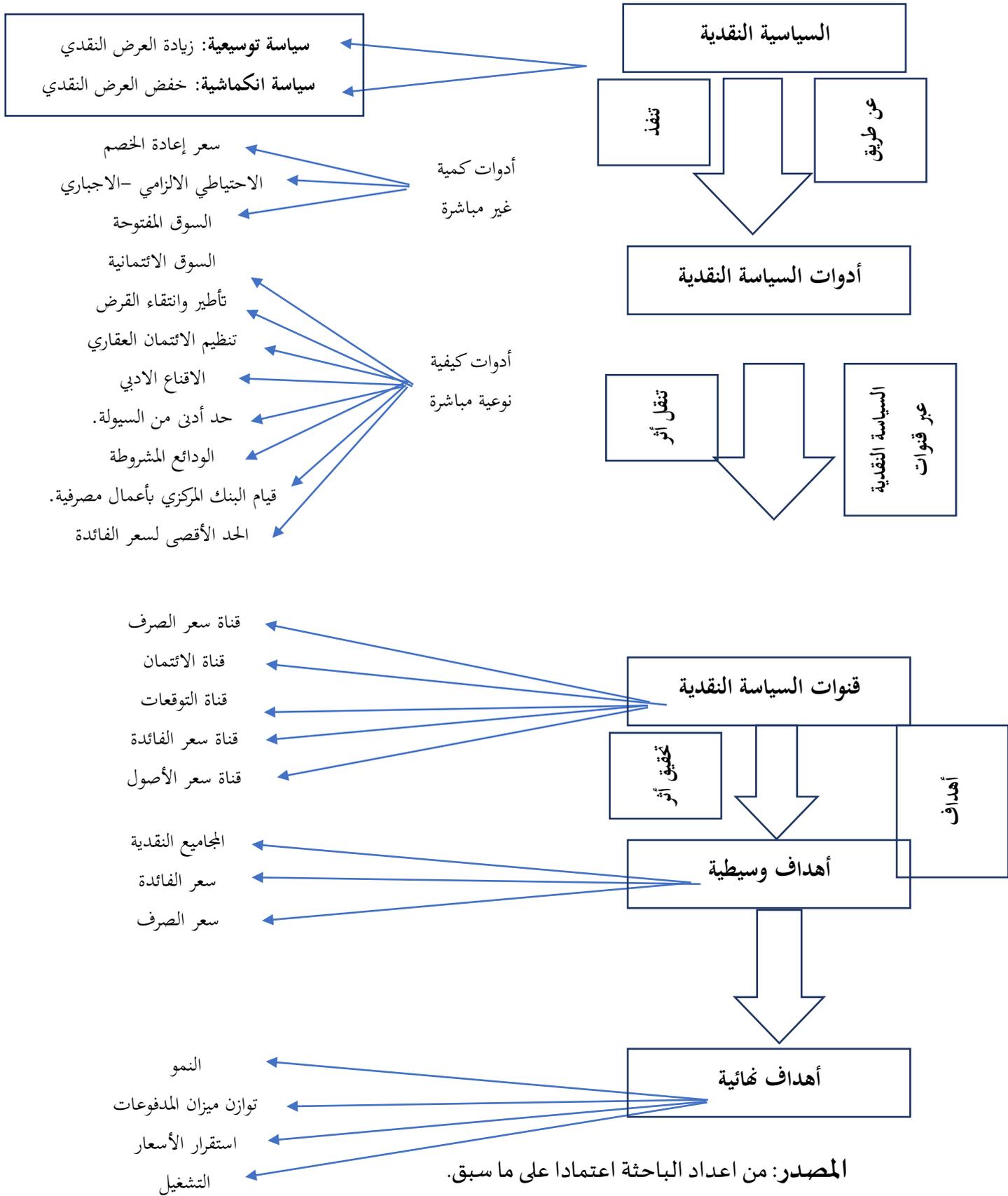
انخفاض الاحتياطات المصرفية — انخفاض العرض النقدي — رفع أسعار الفائدة — انخفاض الاستثمار وصافي الصادرات — انخفاض الطلب الإجمالي — انخفاض الأسعار.

وأيا كانت الآليات التي تنفذ بها السياسة النقدية فإنها تختصر في آلية واحدة، وهي تصحيح عرض النقود في الاقتصاد بما يحقق توليفة من التضخم واستقرار الناتج، والطريقة التي يركز عليها صانعو السياسات النقدية هي قناة سعر الفائدة والتي تؤثر بدورها على القنوات الأخرى (قناة الائتمان- قناة سعر الصرف- قناة الاصول).¹¹⁰

وفيما يلي الملخص الذي يوضح أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقالها مع توضيح الأهداف الوسيطة والنهائية لها:

¹¹⁰ - انظر: كوش ماتاي، ماهي السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، مجلد46، العدد3، 2009، ص 147.

الشكل رقم (09): آليات عمل السياسة النقدية



خامسا: مدى فعالية السياسة النقدية:

سيتم الطرق لمفهوم الفعالية باستخدام ميل المنحنيين (Is) و (LM)، وكذا اشكالية فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

1-فعالية السياسة النقدية باستخدام المنحنيين (Is) و (LM):

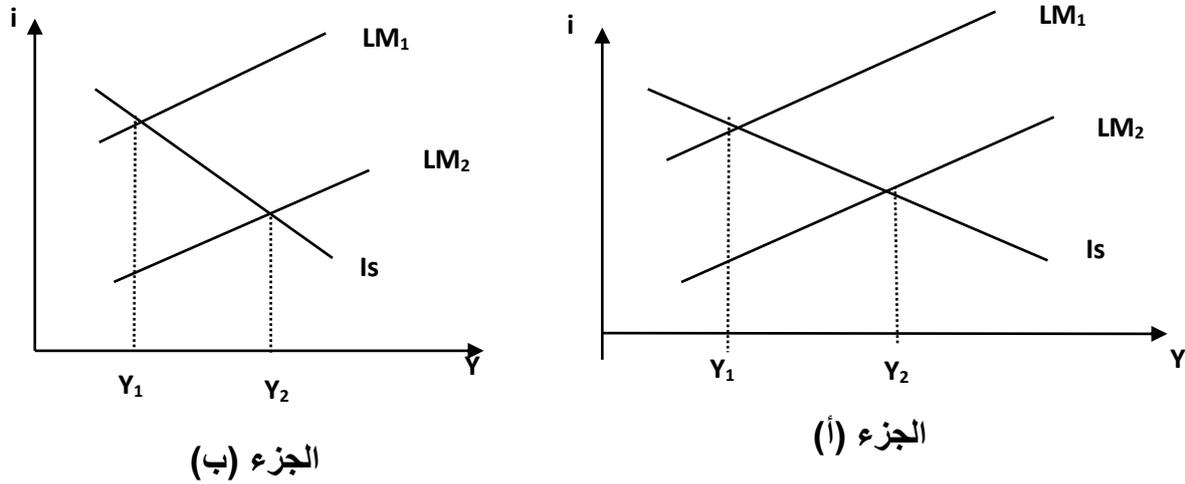
يقصد بفعالية السياسة النقدية هو حجم الأثر على الدخل لتغير معين في متغيرات السياسة وهو ما يعتمد بشكل أساسي على ميل (انحدار منحنى Is وميل منحنى LM).

ويعبر كل من المنحنيين (Is) و (LM) على مدى فعالية استخدام العرض النقدي في إحداث تغيرات على مستوى الدخل.

والقاعدة هي كل تناقص في ميل المنحنى (Is) أو زيادة في ميل المنحنى (LM) يعبر عن زيادة فعالية السياسة النقدية بيانيا والذي بدوره يترجم التغيرات الفعلية للمؤشرات الكلية الممثلة في الاستثمار والادخار والدخل وأسعار الفائدة، والعرض النقدي، (راجع مبادئ الاقتصاد الكلي، التوازن في سوق السلع وسوق النقد).

• بالنسبة للمنحنى (Is)¹¹¹:

الشكل رقم (10): يمثل فعالية السياسة النقدية بالنسبة لمنحنى (Is)



المصدر: هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص72.

¹¹¹ -منحنى Is: يمثل مستويات الدخل التوازنية وأسعار الفائدة المقابلة لها (I:s) أو التوازن في سوق النقد. انظر:

- عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، ط01، 2012، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص 209.

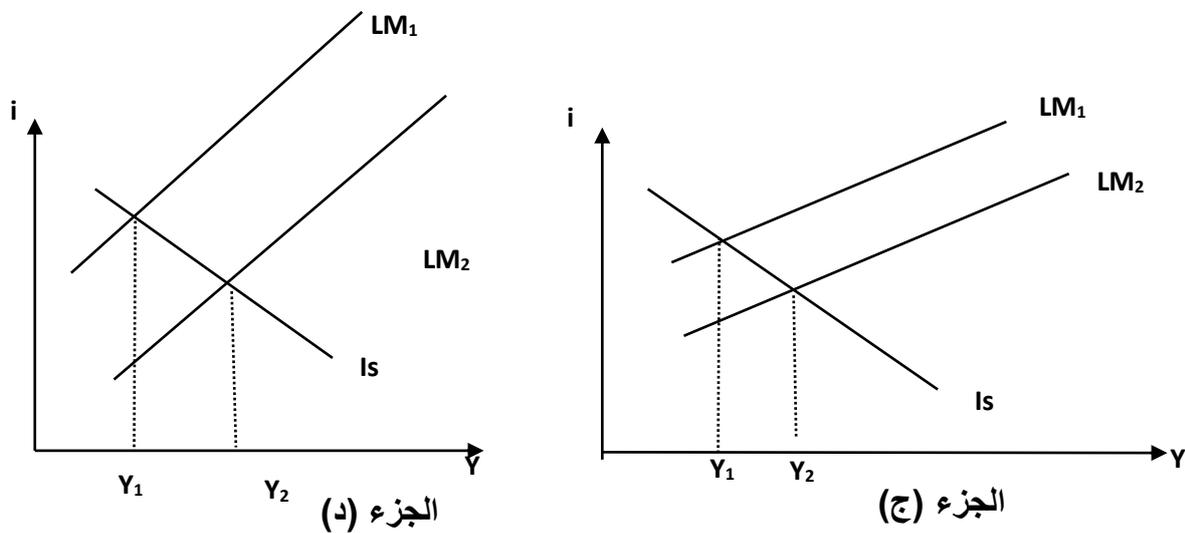
- خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 169.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن أثر الزيادة على مستوى الدخل (y) في الجزء (أ) أكبر من أثر الزيادة في الجزء (ب)، حيث أدت الزيادة في عرض النقود من (LM_1) إلى (LM_2) إلى زيادة الدخل من y_1 إلى y_2 ، وبالتالي فالسياسة النقدية عندما يكون المنحنى (IS) قليل الانحدار و أشد مرونة تكون فعالة، بينما تقل عندما يكون شديد الانحدار و قليل المرونة.

وبالتالي فالسياسة النقدية في الجزء (أ) كانت ذات فعالية أعلى من السياسة النقدية في الجزء (ب).

● بالنسبة للمنحنى (LM) :¹¹²

الشكل رقم (11): يمثل فعالية السياسة النقدية بالنسبة لمنحنى (LM)



المصدر: هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 72.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن أثر الزيادة على مستوى الدخل (y) في الجزء (ج) أقل من أثر الزيادة في المنحنى (د)، وبالتالي فالسياسة النقدية تكون فعالة على مستوى الجزء (أ) وذلك عندما يكون المنحنى (LM) شديد الانحدار أي قليل المرونة بينما تقل الفعالية عندما يكون المنحنى (LM) قليل الانحدار أي أكثر مرونة في الجزء (ج).

وعليه نستخلص أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة ورفع حجم الاستثمار ومستوى الدخل والانتاج.

¹¹² - منحنى LM : العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة $(M_d : M_s)$ التوازن في سوق النقد. انظر:

عامر يوسف العنوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، ط1، 01، 2012، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص 209.
- خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 169.

2-فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

تتفق غالبية الآراء لدى علماء الاقتصاد على الفعالية النسبية للسياسة النقدية حيث وحسب وجهة نظرهم فإن السياسة النقدية تعتمد مستوى العمالة الكاملة، وهو وضع لا ينطبق على معظم الدول النامية حيث لا يؤدي الطلب الإجمالي إلى زيادة الناتج بل إلى زيادة الأسعار فقط وحتى في البلدان المتقدمة لم تستطع السياسة النقدية زيادة النمو في حالة الكساد.¹¹³

وإجمالاً يرتبط أثر السياسة النقدية في الدول الصناعية المتقدمة بقطاع مصرفي متطور، كونها تمر عبره، ويختلف الوضع بالنسبة للدول النامية والتي تعتمد على قطاع مصرفي غير متطور، وبالتالي سوف يكون أثر السياسة النقدية محدوداً، بل يؤدي إلى زيادة تكاليف استخدامها.

ويمكن ارجاع أسباب ضعف فعالية السياسة النقدية في الدول النامية أسباب اقتصادية تتعلق بالهيكل الاقتصادي العام لهذه الدول، حيث تتميز بمستويات إنتاجية متدنية مما يصاحبها من انخفاض في الدخل والصادرات وعدم قدرة عمولاتها الوطنية على المنافسة في السوق الدولية مما يجعل الأهداف النهائية للسياسة النقدية المتمثلة في النمو الاقتصادي والحد من معدلات البطالة ومحاولة الإبقاء على استقرار أسعار الصرف وموازين المدفوعات عملية صعبة جداً، خاصة في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي الذي يتسم بالتشوه وسوء التنظيم مما يجعل استعمال الأدوات النقدية في ظل هذه الصورة عملية غير فعالة، بل وقد تزيد من الأوضاع سوءاً.¹¹⁴

هذا إضافة إلى عدم وجود أسواق مالية منظمة وكفأة تتمكن خلالها السلطات النقدية من تنظيم العرض النقدي والتدخل المباشر للتأثير على النشاط الاقتصادي خاصة عن طريق أداء السوق المفتوحة.

¹¹³ - شاري سبيغل، مذكرات السياسات المتعلقة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2007، ص 37.

¹¹⁴ - انظر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1990-2020)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر. 2004/2003.



يمكن حصر الأسباب المباشرة التي تجعل السياسة النقدية قليلة الفعالية في الدول النامية فيما يلي¹¹⁵:

- ✓ عدم وجود أو محدودية الأسواق المالية والأدوات المالية المستعملة في التمويل وكذا عدم وجود أسواق نقدية متطورة؛
- ✓ النسب النقدية المنخفضة في معظم الدول النامية، حيث تقاس هذه النسبة بنسبة عرض النقد إلى الدول الوطنية؛
- ✓ انخفاض نسبة استعمال الودائع النقدية والذي يرجع الى أسباب عدة منها انخفاض الدخل وانتشار ظاهرة الاكتناز وانخفاض درجة الوعي النقدي لدى أفراد المجتمع، وضعف استعمال الرقمنة؛
- ✓ تدني مستويات الخدمة المصرفية القادرة على جذب والتأثير في الجمهور نتيجة سوء المعاملة والبيروقراطية؛
- ✓ وجود أسواق موازية تحد من فعالية وقدرة البنوك المركزية على التحكم في السيولة؛
- ✓ مشكلة عدم استقلالية البنوك المركزية في الدول النامية والتدخل في قراراتها من طرف الحكومة.

¹¹⁵ - انظر: - معيزي قويدر، ذماد نوال، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الجديد، ع2، جانفي 2010، ص48-50.
 - إلهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2013، ص162-163.
 - محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصيطفي، أساسيات النظام المالي، مكتبة الحسين العصرية، لبنان، 2015، ص112-117.



المحور الثالث:

السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: النقود عند العرب

ثانياً: ماهية النقود في الاقتصاد الإسلامي

ثالثاً: ماهية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

رابعاً: عرض النقود والطلب عليها في الاقتصاد الإسلامي

خامساً: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ومدى فعاليتها



المحور الثالث: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

تمهيد:

تهدف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو الهدف الذي تعمل عليه السياسة النقدية الوضعية، ولكن تختلف ماهية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي عنها في الاقتصاد الوضعي نظرا لاختلاف فلسفتها وروحها المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تعتمد مبدأ يختلف تماما على المبدأ الذي تقوم عليه فلسفة الاقتصاد الوصفي المبنية على فلسفة سعر الفائدة، وبالتالي سوف تستخدم أدوات خاصة تعتمد على مبدأ المشاركة الذي هو أساس النظام المصرفي الإسلامي.

وعلى هذا الأساس سوف تختلف الأدوات المستخدمة وكيفية تأثيرها على العرض النقدي، بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.

ترتبط السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي بمفهوم النقود فقد أولى الفقهاء اهتماما خاصا بها نظرا للدور الأساسي الذي تؤديه على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث ارتبطت أساسا في الفقه بالديون والأسعار أي تغيرات قيمة النقود عبر الزمن.

وقد تطورت الآراء عند الفقهاء المسلمين فيما يخص النقود لتمتد إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وقد ظهرت في كتابات العلماء المسلمين القدامى مثل الفقهاء الأربعة أو العلماء الآخرين مثل المقرئ وابن تيمية والغزالي وابن خلدون وغيرهم، ولكن مصطلح السياسة النقدية عند المصطلحات الجديدة التي ظهرت مع ظهور علم الاقتصاد الحديث على يد الغرب، عندما تراجعت الحضارة الإسلامية وتراجع معها الاقتصاد الإسلامي لصالح الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

أولاً: النقود عند العرب

لقد عرف المجتمع العربي النقود مثله مثل المجتمعات الأخرى، فقد كان له نشاطه الاقتصادي وبالتالي لقد عرف نظام التبادل عن طريق النقود، كما عرف عدة حضارات أثبتت تاريخيا استعمالها للنقود.

1- النقود عند العرب قبل الإسلام:

لم يملك العرب نقود خاصة بهم قبل مجيء الإسلام، ولكن الموقع المهم الذي تمتعت به شبه الجزيرة العربية، حيث كان يمر بها العديد من طرق التجارة أتاح لها الاتصال التجاري بالعديد من البلدان مثل بلاد الرافدين ومصر ودول البحر الأبيض المتوسط (الإغريق والرومان)، ونتيجة لهذا الاتصال عرف العرب المسكوكات منذ وقت مبكر في نهاية القرن الخامس قبل الميلاد، حيث تعاملوا بالنقود الإغريقية، وبدأ العرب في إصدار المسكوكات في أوائل القرن الرابع قبل الميلاد.¹¹⁶

وذكر أن أكثر النقود التي كانت ترد على العرب من الروم وهي الدنانير القيصرية والدراهم الكسروية (نسبة إلى كسرى الفرس) وكانت الدنانير ذهبية والدراهم فضية، حيث كان يعبر عن الذهب بالعين وعن الفضة بالورق، كما وجدت نقود نحاسية، ومرجع هذه النقود إنما هو الوزن لأن المراد بالدينار قطعة من الذهب وزنها مثقال* عليه نقش الملك أو السلطان الذي ضربه، والمراد بالدرهم وزن درهم من الفضة ويسمونه أيضا الوافي، وفضل العرب النقود الهرقلية حيث ضربوا المثل بجمالها وزهوها.¹¹⁷

ونظرا للعلاقات التجارية التي كانت تربط شبه الجزيرة العربية بالدول المجاورة ورد إليها أيضا نقود عربية نذكر منها:¹¹⁸

✓ **النقود النبطية:** وهي نقود العرب الانباط، وقد كانت مهنتهم التجارة عاصمتهم البتراء في الأردن بين القرن 4 ق.م و106م، حيث سلك الملك الحارث الثاني (100-96 ق.م) النقود، كما سلك الحارث الثالث (84-71 ق.م) حيث نقش اسمه باليونانية، أما الحارث الرابع (9-40م) فقد نقش اسمه بالأرامية.

✓ **نقود الحضر:** وتقع في منطقة الجزيرة في العرب، جنوب غرب الموصل تقريبا وكانت نقودهم نحاسية.

¹¹⁶ - عاطف منصور محمد رمضان، موسوعة النقود في العالم الإسلامي، نقود الخلافة الإسلامية (عصر الخلفاء الراشدين- الخلافة الأموية- الخلافة العباسية- الخلافة الفاطمية- الخلافة الأموية- الخلافة الأندلسية)، دار القاهرة، ط1 2004، ج، ص 46.

¹¹⁷ - انظر: السيد موسى الحسيني المازندراني، تاريخ النقود الإسلامية، دار العلوم، ط3، 1988، ص 33، ص 35.

* مثقال.

¹¹⁸ - وليد مصطفى بشاويش، مرجع سابق، ص 56.57.

- ✓ النقود التدمرية: سكت زنوبيا حاكمة تدمر سنة 270م النقود منها النقود الفضية سنة 271م.
- ✓ النقود اليمينية (الحميرية): حيث اتخذت الحضارة السبئية (مأرب) عاصمة تجارية لها، وسلك ملوكها نقودهم.

في الغالب لم يكن العرب يتعاملون بالنقود عددا بل وزنا، فهي تبر أي غير مضروبة، وكانت لها أوزان خاصة مثل الرطل والذي يزن إثني عشر وقيّة والأوقية تزن أربعين درهما، والنش هو نصف الأوقية ويزن عشرون درهما، والنواة تزن خمسة دراهم، وكانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهما، وتزن الذهب بوزن تسميه دينارا، فكل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل، ويطلق على الدراهم الكبار البغلية وكانت تساوي ثمانية دوانق والدانق يساوي سدس الدرهم، وأطلق على الدراهم الوسط اسم الجوراقية وتزن أربعة دوانق وثمانية أعشار، وأطلق على الدراهم الصغار أنصاف المثاقيل اسم الطبرية وتزن أربعة دوانق.¹¹⁹

2- النقود في صدر الإسلام:

لقد أقر النبي عليه الصلاة والسلام العملات التي وجدت في الجزيرة العربية (مكة وما جاورها) ولم يلغها، فكان كل من الدينار والدرهم اللذين تم التبادل بهما في الدول الإسلامية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وحددت على أساسها الواجبات الشرعية.¹²⁰

حيث استمر تداول النقود البيزنطية والساسانية إضافة إلى بعض النقود المحلية الأخرى مثل الدراهم الفضية الحميرية وقد ورد ذكر اسم بعض النقود المتداولة في القرآن الكريم¹²¹: "مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ" آل عمران: 75.

وفي قوله تعالى: "وَشَرُّهُ بِثَمَنِ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَأَنَّا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ" يوسف الآية: 20.

كما وردت كلمة: ورق في قوله تعالى: "فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ" الكهف: 19.

¹¹⁹ - مجموعة من الخبراء، إدارة الاقتصاد العربي في التاريخ الإسلامي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط 2014، ص 500، 501.

- تقي الدين أحمد بن عبد القادر المقرئ، النقود الإسلامية، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، 1298م، ص 3.

¹²⁰ - إدارة الاقتصاد العربي في التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، ص 501، 502.

¹²¹ - عاطف منصور رمضان، مرجع سابق، ص 48.

كما ورد النقود في كثير من الأحاديث النبوية، فمن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: "إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، إلا سواء بسواء، عينا بعين، فمن زاد أو ازداد فقد أربى".¹²²

ولم يحدث الرسول صلى الله عليه وسلم أي تغيير على هذه النقود من حيث الشكل أو المضمون أو الوزن، ولكنه حث المسلمين على الالتزام بوزن هذه النقود وعدم الغش فيها.¹²³

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْمَازِنِيِّ قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ تُكْسَرَ سِكَّةُ الْمُسْلِمِينَ الْجَائِزَةُ بَيْنَهُمْ إِلَّا مِنْ بَأْسٍ"¹²⁴، وزاد الحاكم: "نَهَى أَنْ تُكْسَرَ الدَّرَاهِمُ فَتُجْعَلَ فِضَّةً، وَتُكْسَرَ الدَّنَانِيرُ فَتُجْعَلَ ذَهَبًا"¹²⁵.

وهذا الحديث ينهي المتعاملين بالنقود عن كسرها أو قرضها حتى لا تفسد المعاملة بين الناس، كما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن إفساد الدنانير والدراهم وتحويلها إلى معادن غير متداولة لما في ذلك من أضعاف للنظام النقدي المتداول، وإلحاق الضرر بالمتعاملين بهذه النقود.¹²⁶

ومع أن الحكم المركزي في المدينة المنورة كان قادرا على إنشاء دار للضرب بها وسك عملة إسلامية خالصة، إلا أن هذه الخطوة تأخرت عقودا كثيرة حفاظا على مكاسب الناس الاقتصادية، وافتقاء لحدوث أي اضطراب في المعاملات التجارية، يمكن أن يتسبب فيه أي تجديد في المجال النقدي.¹²⁷

إن ما يميز النقود في عهد النبي صلى الله عليه وسلم هو اقراره التعامل بالنقود التي كانت موجودة وإحاطتها بالأحكام الشرعية كتحریم الغش والتزوير والربا والكنز وكل ما يؤدي إلى تعطيل وظائفها أو أي إساءة للمعاملات الاقتصادية، كما حدد أهمية الزكاة والجزية وغيرها في النقود المتداولة.¹²⁸

3- النقود في عهد الخلفاء الراشدين:

لقد استمد النظام النقدي في عهد أبي بكر الصديق كما كان متعارف ومتعامل به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أبقى على التعامل بالدنانير والدراهم ولم يدخل أي تعديل على النظام النقدي، حتى أنه أبقى على تلك النقود ذات الصور الأدمية والكتابة الهلوية واليونانية، ولم يغير منها شيئا.¹²⁹

¹²² - مسلم، أبو الحسين، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب الصدف وبيع الذهب بالورق نقدا، ج3، ص 527.

¹²³ - عاطف منصور رمضان، مرجع سابق، ص 50.

¹²⁴ - رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه.

¹²⁵ - أخرجه الحاكم في المستدرک.

¹²⁶ - عاطف منصور رمضان، مرجع سابق ص 50.

¹²⁷ - ابراهيم القاسم رحاحلة، النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين 132هـ: 352هـ / 749: 975م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1 1999، ص 29.

¹²⁸ - انظر: وليد مصطفى شاويش، مصدر سابق، ص 59.



ولما تولى عمر بن الخطاب الخلافة سنة 13هـ، تم فتح مصر والشام والعراق ولم يعترض على النقود التي كانت متداولة في أنحاء الدولة الإسلامية، فكانت المناطق التي كانت تابعة للدولة البيزنطية تتعامل بالذهب البرونز مثل مصر وسوريا، أما المناطق التي كانت تابعة للإمبراطورية الفارسية أو الساسانية فكانت تتعامل بالفضة، وقد ذكر الماوردي أن عمر بن الخطاب لاحظ اختلاف الدراهم في أوزانها، فمناها البغلي وزنها ثمانية دوانقه ومنها الطبري أربعة دوانقه ومنها المغربي ثلاثة دوانق ومنها اليمني وهو دانق، فجمع بينهما فكانت إثني عشر دانقا فأخذ نصفها فكانت ستة، فجعل الدرهم الإسلامي ستة دوانق فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل¹³⁰.

كما استفاد المسلمون في عهد عمر بن الخطاب من دور السك التي خلفها الساسانيون فقد أضافوا عبارات مثل: "بسم الله" و "محمد" و... الخ.

وهكذا يعتبر الخليفة عمر بن الخطاب أول من ضرب النقود في الإسلام عن طريق توحيد العيار بالنسبة للوزن ووضع ختم على الدينار والدراهم التي يتعامل بها الناس.¹³¹

كما روي عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه فكر في الانتقال من النقود المعدنية إلى نقود أخرى تشبه النقود الورقية حيث قال: "هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل، فقبل له: إذا لا بعير فأمسك"¹³².

استمر المسلمون في استعمال الدينار على الطراز البيزنطي والدراهم الساسانية في خلافة عثمان بن عفان (23-35هـ) فقد أبقى على الوزن الذي أقره عمر بن الخطاب مع إضافة بعض الكلمات العربية الإسلامية مثل (الله أكبر - بسم الله...) وعلى ذلك كانت خلافة علي بن أبي طالب، حيث استمر ضرب النقود على الطراز الذي ضربه عمر بن الخطاب.¹³³

¹²⁹ - انظر-خليفة عيسى، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1 2011، ص 53.

- ابراهيم القاسم رحاحلة، مرجع سابق، ص 30.

¹³⁰ - انظر:- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 504.

- عاطف منصور رمضان، مرجع سابق، ص 51.

تقي الدين المقريزي، رسالة في النقود الإسلامية القديمة والإسلامية، مرجع سابق، ص 62.

¹³¹ - انظر- وليد مصطفى شوايش، مرجع سابق، ص 61، 62.

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 504.

¹³² - انظر- المرجع نفسه، ص 505.

- عاطف منصور رمضان، مرجع سابق، ص 53.

¹³³ - المرجع نفسه، ص 57.

4- النقود في العصر الأموي: (41-132هـ) (661-750م).

شهد النظام النقدي تطورا كبيرا في عهد الخلافة الأموية (41-132هـ).

حيث شهد النظام النقدي تعريبا للنقود المتداولة وذلك خلال مراحل:

مرحلة ما قبل تعريب النقود:

حيث قام الخلفاء بإضافة كلمات عربية على الطوق مثل "بسم الله" منهم معاوية بن أبي سفيان "عبد الله بن الزبير، زياد بن أبي سفيان، عطية بن الأسود والحجاج بن يوسف الثقفي، حيث استمر ضرب الدراهم الساسانية مع اضافة الكتابات العربية إليها وحسب كتب التاريخ فقد وردنا نوعين من الدراهم وهي دراهم معاوية بن أبي سفيان ودراهم عبد الملك بن مروان¹³⁴.

كما وردت دراهم عربية ساسانية (المغفلة) خالية من أسماء الخلفاء أو حكام الأقاليم والولايات منها الفلوس النحاسية والبرونزية أو ما يعرف بالمسكوكات العربية البيزنطية¹³⁵.

مرحلة تعريب النقود في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان:

إن التعريب المهم والجذري للنقود فقد حدث في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (65هـ-86هـ) الموافق ل (684م-705م)، حيث قام بتعريب السكة وتخليصها من الشعارات الأجنبية ذلك على مراحل¹³⁶:

• مرحلة الصور الامبراطورية: (72-74هـ) (692-694م):

وتتميز هذه المرحلة بأنها تحمل تأثيرات أجنبية مثل الرسومات وشكل المسكوكات سواء كانت دنانير ذهبية أو دراهم فضية أو فلوس نحاسية أو برونزية.

• مرحلة الصور العربية: (74-77هـ) / (694-697م):

والسمة الرئيسية لهذه المرحلة هو حذف الصور الأجنبية ونقش صور الخليفة عبد الملك بن مروان وهذا التغيير شمل أيضا كل من الدينار الذهبي والدرهم الفضي والفلوس النحاسية والبرونزية إضافة إلى عبارات كتبت بالعربية على هذه النقود (المسكوكات).

¹³⁴ - انظر- عاطف محمد منصور رمضان، مرجع سابق، ص 65...

- حنيفة عيسى، مرجع سابق، ص 54.

- علي كاظم عباس الشيخ، المسكوكات البيزنطية والساسانية المتداولة في العراق حتى أواخر عهد عبد الملك بن مروان مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلة 2، 2012، ص 241.

¹³⁵ - عاطف محمد منصور رمضان، مرجع سابق، ص 55.

¹³⁶ - انظر:- علي كاظم عباس الشيخ، مرجع سابق، ص 241.

- عاطف محمد منصور رمضان، مرجع سابق، ص 70-108.

• مرحلة الطراز الإسلامي الخالص:

وتتميز هذه المرحلة بخلو النقود من كافة التأثيرات الأجنبية والتي سبق ظهورها في المرحلتين السابقتين حيث حلت الكتابات العربية الإسلامية محل الصور، وحمل الدينار الجديد ملامح شخصية الدولة الإسلامية الدينية والسياسية وكان أول إصدار لهذا الدينار العربي الإسلامي سنة 77هـ، كما ظهرت أجزاء لهذا الدينار ونفس الشيء بالنسبة للدرهم والفلس.

وقد ذكر المؤرخون في عدة روايات أن عبد الملك بن مروان يكون أول من ضرب الدينار الذهبي، حيث ذكره البلاذري في كتابه أمر النقود والمقريزي في كتابه شذور النقود في ذكر النقود وكذا ابن الأثير، حيث ظهر أقدم دينار إسلامي مؤرخ سنة 76هـ¹³⁷.

ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى الإصلاح النقدي في عهد عبد الملك بن مروان فيما يلي¹³⁸:

- حق ضرب النقود وسكها يكون للخليفة كسلطة واحدة مستقلة بذلك.
- لضمان تحقيق الاستقرار المالي والسياسي.
- رغبته في تعريب النقود كصفة ملازمة لتعريب الدولة الإسلامية.
- العمل على استقرار الدولة اقتصاديا وتخليصها من التبعية البيزنطية والفارسية وتوحيد أسعار وأوزان السكة صيانة للنقود والغش والفساد.

وبالتالي يعتبر الإصلاح النقدي في عهد عبد الملك بن مروان هو أساس الإصلاح النقدي في العهد الأموي وقد استمر الخلفاء من بعده على نفس النمط.

5- النقود في العصر العباسي: (132-656هـ) / (750-1258م).

استمر ضرب النقود في العهد العباسي على نفس الطراز الخالص الذي كان معمولا به في العهد الأموي منذ السنوات الأولى للدولة العباسية، بداية من تدهور أحوال الدولة العباسية بدأت عملية إصدار النقود هي الثانية تعرف تدهورا خاصة مع قيام سلطات أخرى خرجت عن الحكم العباسي، حيث تدهور وزن الدينار والدرهم، كما ظهرت النقود المغشوشة.

ويمكن تقسيم مراحل الإصدار النقدي في الدولة العباسية كما يلي:¹³⁹

¹³⁷ - انظر - النقود الإسلامية، موسى الحسيني المازندراني، مرجع سابق، ص 52.

¹³⁸ - ابراهيم القاسم رحاحلة، مرجع سابق، ص 45-46.

¹³⁹ - انظر: عاطف محمد منصور رمضان، مرجع سابق، من ص 175-297.

- خالد الصياغ، النقود الإسلامية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ص 12-50.

• نقود سلطة الخلفاء: (132-218هـ/749-833م).

في هذه المرحلة نقلت الخلافة من دمشق إلى الكوفة وبعدها إلى بغداد على يد أبي جعفر المنصور وقد عرفت الدولة العباسية في هذه المرحلة ازدهارا كبيرا وقد ضربت فيها النقود ابتداء من عهد أبي العباس السفاح وحتى عهد الخليفة المأمون وقد ضربت النقود بفتاتها المختلفة من دراهم ودنانير وفلوس وهنا كانت الدنانير مشابهة للدنانير الأموية ونفس الشيء بالنسبة للدرهم والفلوس من حيث الوزن والشكل والعيار والشيء الجديد الذي طرأ عليها هو كتابة أسماء الخلفاء وبعض ولاة الأقاليم عليها وبعض الكتابات. وأول من سجل اسمه على النقود في العهد العباسي هو هارون الرشيد سنة 170هـ.

• الموالى والعسكريون والأتراك (218-334هـ/833-946م).

في هذه المرحلة بدأت تظهر أقاليم منفصلة عند الدولة العباسية ومما تميزت به هذه المرحلة هو توحيد الشعارات والكتابات على الوحدات النقدية مثلما حدث في عهد الخليفة أو اسحاق محمد المعتصم بالله كما اختفت تقريبا أسماء الولاة وأبقي على اسم الخليفة. وبعد ظهور الصراعات بين حكام الأقاليم وظهور أقاليم استقلت عن الدولة العباسية بدأ كل حاكم بتسجيل اسمه ونقشه الخاص على النقود.

• نقود بني بويه والسلاجقة (334-536هـ)/(946-1136م):

في هذه المرحلة بدأ تراجع النقود العباسية حيث سيطر البويهيون على الحكم فكان نفوذ الخلفاء العباسيين قليل، وقد وصلنا القليل من الدراهم المضروبة في هذه الفترة وكان بعضها خفيف الوزن رديء السكة.

• نقود عودة نفوذ الخلفاء في بغداد فقط: (536هـ/1136-1258م).

تميزت هذه المرحلة بعودة نفوذ الخلفاء إلى بغداد مرة أخرى منذ عهد الخليفة المقتضي الذي أعاد للخلافة العباسية كثيرا هيبتها وقد اعتمد النظام النقدي في هذه المرحلة على النقود الذهبية فقط حيث أعيد إصدار النقود بوزن مرتفع حيث تراجع وزنها في السابق كثيرا.

6- النقود بعد الخلافة العباسية:

بعد تراجع الخلافة العباسية ظهرت نقود أخرى مثل النقود الفاطمية- الأندلسية، والعثمانية.

• النقود الأندلسية:

لقد عرفت هذه الفترة ازدهارا كبيرا في سك النقود والذي كان نتيجة التنافس الكبير عند الملوك المسلمين والنصارى، وقد عرفت دور السكة في الأندلس انتعاشا كبيرا حيث تذكر كتب التاريخ فترة الأمير علي بن

يوسف بن تاشفين ودوره في تطور ضرب النقود وقد وصلت إلينا عملات من جميع مدن الأندلس على غرار، قرطبة، اشبيلية، وغيرها¹⁴⁰.

والجدير بالذكر أن حكام الأندلس تدرجوا في تعريب ضرب عملة إسلامية خاصة، حيث أن الدينار العربي اللاتيني النقش ظهر أول مرة في الأندلس، وبعد ضعف الخلافة الأموية في الأندلس بدأ تراجع ضرب الدينار فأصبح كل خليفة بنقش اسمه على العملة، وبعد تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية لدولة الأندلس وظهور ما يسمى بملوك الطوائف، أصبح ضرب النقود بنوع رديء سواء بنوعية المعدن أو وزنه.¹⁴¹

• النقود الفاطمية: (297-567هـ/910-1171م).

كثرت النقش في عهد الدولة الفاطمية، فنزل سعر الدراهم، وكثرت النقش في النقود وتعددت الجهات التي تضرب النقود، وقد بني النظام النقدي في عهد الفاطميين على نظام المعدنيين وكانت النقود الفضية هي الأكثر تداولاً، وقد سعى الفاطميون إلى القضاء على السكة السابقة بأنواعها¹⁴².

كما أن السكة في عهد الفاطميين تأثرت بالتغيرات السياسية والمذهبية، كما ظهرت ظاهرة جديدة وهي تعدد الهوامش، وأول من نقش الشعارات الشيعية على السكة هو المعز لدين الله الفاطمي.¹⁴³

• النقود العثمانية:

صدرت النقود العثمانية أول مرة عام 1326م / 727هـ) وحملت نقوشاً للسلطان أي بعد سنوات من قيام الدولة العثمانية وقد كان الأتراك يعتمدون على دور السكة الإيلخانية في منطقة الأناضول وبالتالي قد تأثرت النقوش والأشكال على وجه النقد، حتى بدأ العثمانيون بإصدار نقودهم الخاصة عام 360م، حيث كانت مماثلة في أوزانها للنقود البيزنطية، بينما كانت العملة المغولية في إنحدار متواصل، فالدرهم الذي استخدمه العثمانيون حتى نهاية القرن السابع عشر هو درهم فضي والذي يزن حوالي 3.072غ وهذا الدرهم يقل ب 4/ عن الدرهم الإسلامي التقليدي الذي يزن 3.207غ.¹⁴⁴

¹⁴⁰ - محمد العنساوية، المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي، دراسة تحليلية للعملات الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 43، ع1، 2016، ص 161.

¹⁴¹ - انظر: المرجع نفسه، ص 162.

¹⁴² - انظر:- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 516.

¹⁴³ - انظر - موموش محمد، تاريخ المغرب الأوسط من خلال المسكوكات الإسلامية، من سنة (85هـ/ 704م إلى (1246هـ/ 1830م) مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المسيلة، العدد 10، جوان 2016، ص 198.

¹⁴⁴ - انظر: شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي ط1، 2005، ص 75-71.



كما تم سك النقود الذهبية في الربع الأخير من القرن الخامس عشر، ومعها انتشر دور الضرب بشكل كبير مما يوحى بالاهتمام العثماني بالمعادن النفيسة، وكان نشاط هذه الدور يزداد بشدة مع تكريس سلطان جديد ليتم تجديد هذه السكة، ومع عددها الكبير إلا أنها كانت تدار باحكام من قبل الحكومة المركزية تحت اشراف موظف من قبل الدولة يدعى "أمين" في ظل نظام يسمى الأمانة¹⁴⁵، وكانت تقنيات ضرب النقود العثمانية جميعها الذهبية والفضية والنحاسية بسيطة حتى نهاية القرن السابع عشر. فالنظام النقدي للدولة العثمانية كان قائما على قاعدة الذهب والفضة، منذ سنة 955هـ/1534م)، حتى أصدرت الحكومة العثمانية أوراق بنكنوت مغطاة بالذهب، وحتى قامت الليرة العثمانية على قاعدة الذهب، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914 أجبرت كثير من الدول منها الدولة العثمانية على التخلي على القاعدة الذهبية والتداول بالأوراق النقدية.¹⁴⁶

¹⁴⁵ - انظر: المرجع نفسه، ص 77-80.

¹⁴⁶ - خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 55.

ثانيا: ماهية النقود في الاقتصاد الإسلامي

يتناول هذا الجزء ماهية النقود في الاقتصاد الإسلامي من خلال التعريف والأهمية والوظائف التي يؤديها على مستوى النشاط الاقتصادي.

1- تعريف النقود في الاقتصاد الإسلامي:

• التعريف اللغوي:

جاء في لسان لابن منظور: "النقد خلاف النسيئة، والنقد والتنقاد هو تمييز الدراهم واخراج الزائف منها، والنقد مصدر نقدته دراهمه، ونقدته الدراهم وانتقدتها: إذا اخرجت منها الزيف"¹⁴⁷، والنقد خلاف الاعطاء والقبض، قال نقدته الدراهم ونقدتها له بمعنى: أعطيتها، فانتقدتها: أي قبضتها¹⁴⁸.

• التعريف الفقهي للنقود:

وردت ألفاظ عديدة عند الفقهاء بمفهوم النقود الحديثة ويمكن تلخيص هذه الألفاظ فيما يلي¹⁴⁹:

- ✓ الأثمان: ويطلق على الذهب والفضة.
- ✓ السكة: وأحد معانيها النقود من دينار ودراهم مضروبة.
- ✓ الفلوس: وهو ما ضرب من المعادن من غير الذهب والفضة كالنحاس والبرونز.
- ✓ العملة: وتعني الوحدة النقدية المتداولة في قطر ما.
- ✓ الورق: وهي تدل على الدراهم الفضية.
- ✓ العين: الدنانير الذهبية.
- ✓ الدينار والدرهم فالدينار ذهبيا والدرهم فضيا.

من خلال الألفاظ السابقة يلاحظ أنه اختلف في مصطلح النقود ولكن تم الاتفاق ضمينا على

الوظائف التي تؤديها ويمكن القول أن هناك فريقين في الفقه الإسلامي وهما¹⁵⁰:

الفريق الأول: وهم جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) ذهبوا إلى أن النقود تطلق على الذهب والفضة فقط، بدليل أنهم لم يقولوا بثمنية الفلوس وهي النقود المضروبة من غير الذهب والفضة وقالوا لا

¹⁴⁷ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، مادة النقد، بيروت، دار صادر، ط1، ص 23، ص 425.

¹⁴⁸ - الفيروزي آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج1، مكتبة الآداب للنشر، 2005، ص 354.

¹⁴⁹ - انظر: خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 46، 47.

¹⁵⁰ - غسان محمد الشيخ، التأصيل الفقهي للعملة الرقمية البتكوين نموذجا، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملة الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، أبريل 2019، ص 22-23.

يجري فيها الربا، وليس فيها زكاة ولا تجوز أن تكون رأسا للمال في المضاربة وهذا يعني أنهم يرون الثمنية في الذهب والفضة وأنها ذاتية خلقية لا تتعدى.

الفريق الثاني: وهم سيدنا عمر بن الخطاب والحنفية والإمام الشيباني ورواية عن مالك وأحمد وابن تيمية، حتى أجمع هذا الفريق على أن النقود هي الذهب والفضة وأي شيء أنفق الناس على ثمنيته وما يقوم مقامهما في معاملات الناس ومبادلاتهم.

من خلال هذين الفريقين نلاحظ أن رأي الفريق الثاني هو الراجح حسب كل الدراسات التاريخية للنقود ابتداء من نظام المقايضة إلى النظم النقدية التالية، حيث تعتبر النقود كل ما اتفق عليه الناس كنقد واستخدموه في عملية التبادل.

2- وظائف النقود في الإسلام:

سنستعرض بعض الآراء الاقتصادية لمجموعة من المفكرين المسلمين فيما يخص دور النقود في النشاط الاقتصادي، حيث سنلاحظ أن العلماء المسلمين قد سبقوا المدارس الفكرية التقليدية في ضبط وظائف النقد وكانت لهم الأسبقية في ذلك.

● النقود وسيط للتبادل:

يقول ابن القيم: "الدرهم والدنانير أثمان المبيعات، والثلث هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالمسحوق لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات"¹⁵¹.

ويقول ابن تيمية: "إن المقصود من الأثمان أن تكون معيارا للأموال يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال"¹⁵². ويقول الغزالي في كتابه أحياء علوم الدين: "الدرهم والدنانير فإنهما حجران لا منفعة لهما لولا أن الله سبحانه وتعالى يسر قضاء الحاجات بهما..."¹⁵³

من خلال هذه النصوص المقتبسة يبرز سبق المسلمين في توصيف وتحليل الوظيفة الأساسية والأولى للنقود كونها وسيطا للتبادل، فقد تم التعبير عنها كأثمان للمبيعات ووسيلة للحصول على المنافع، حيث اشترط فيهما شرط الثبات حتى تكون النقود (الدرهم والفضة) ثمنا يحظى بثقة الأفراد في المجتمع.

¹⁵¹ - ابن القيم الجوزية، اعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبد السلام ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991، ج4، ص 105.

¹⁵² - تقي الدين أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمان بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط3، 2005، ص471.

¹⁵³ - أبو حامد محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، دت، ج1، ص 12.



وأهم النتائج الاقتصادية لهذه الوظيفة هي¹⁵⁴:

- ✓ حرية الاختيار لأطراف التبادل.
- ✓ زيادة الرفاهية الاقتصادية.
- ✓ تعميم القوة الشرائية في يد الأفراد.
- ✓ تيسير التبادل وتسهيل المعاملات وتعميق تقسيم العمل.

● النقود مقياس للقيم:

تقتزن هذه الوظيفة بالوظيفة السابقة للنقود كونها وسيطا للتبادل والتي بواسطتها يتم التعبير عن قيمة كل سلعة على أساس مرجعية أو قاعدة موحدة لتسهيل المقارنة بين قيم مختلف السلع والخدمات وبالتالي السماح بإجراء التداول.

وفي هذا المعنى يقول ابن القيم: "الدرهم والدنانير أثمان المبيعات والتمن هو المعيار الذي به تقويم الأموال¹⁵⁵."

ويقول الغزالي: "الدنانير والدرهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال بهما، فيقال هذا الجمل يسوي مائة دينار وهنا القدر من الزعفران يسوي مائة فهما من حيث أنهما مساويان بشيء واحد إذن متساويان وإنما أمكن التعديل بالنقدين¹⁵⁶."

"يقول السرخسي في المبسوط: "ضم النقود بعضها إلى بعض في تكميل النصاب باعتبار معنى المالية فإن الذهب والفضة، وإن كان جنسين صورة ففي معنى المالية هما جنس واحد على معنى أنه تقوم الأموال بهما، وأنه لا مقصود فيهما سوى أنهما قيم الأشياء وبهما تعرف خبرة الأموال ومقاديرها".

ويترتب على وظيفة مقياس للقيم نتائج اقتصادية نلخصها فيما يلي¹⁵⁷:

- ✓ التغلب على صعوبة تعدد معدلات التبادل؛
- ✓ عدم استقرار الأسواق؛
- ✓ توفير الجهد والوقت؛
- ✓ الملاءمة بين تقسيم العمل ونتائجه من ناحية واستخدام النقود قيما للمنتجات من ناحية أخرى.
- ✓ تسهيل عملية الحساب الاقتصادي.

¹⁵⁴ - انظر: وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 38.

¹⁵⁵ - ابن القيم، مرجع سابق، ص 105.

¹⁵⁶ - الغزالي، مرجع سابق، ج 4، ص 91.

¹⁵⁷ - محمد بن أحمد السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، دط 1993، ج 3، ص 20.

● **النقود كمخزن للقيمة:** لا يقصد من النقود الاحتفاظ بها لذاتها وإنما انفاقها في فترات لاحقة فالنقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة مستودع للقيمة، وحتى تقوم بهذه الوظيفة يجب تحقق شرطين فيهما الأول ألا تتعرض قيمتها للانخفاض عبر الزمن، والثاني قبول استبدالها بالسلع والخدمات المطلوبة¹⁵⁸. وحتى يؤدي النقد وظيفة كمخزن للقيمة، يجب أن يتمتع بقدر كبير من الاستقرار، فالأفراد يفرون ويتخلصون من النقد الذي ستخفص قيمته، عن طريق مبادلتها بالذهب أو بأصول أخرى حقيقية تتمتع بالاستقرار وترتبط هذه الوظيفة بمسائل في الفقه الإسلامي أبرزها مسألة التوظيف بفائدة، ومسألة الاكتناز والادخار وكذا تغير قيمة النقد والتصحيح النقدي¹⁵⁹.

وبالتالي فوظيفة مستودع للقيمة يجب أن ترتبط بالمقصود من النقود وهو إنفاقها بما لا يتعارض مع الشرع سواء في الحاضر أو في المستقبل.

وفي ذلك يقول الغزالي: " فكل من عمل فيهما عملا لا يليق بالحكم بل يخالف الغرض بالحكم فقد كفر نعمة الله تعالى فيهما (يقصد الذهب والفضة) فإذا من كثرهما فقد ظلمهما وأبطل الحكمة فيهما وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه الحكم بسببه لأنه إذا كثر فقد ضيع الحكم ولا يحصل الغرض المطلوب"¹⁶⁰.

ويقول ابن خلدون في وظيفة النقود كمخزن للقيمة: "إن الله تعالى خلق المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو بقصد تحصيلهما بما يقع في غيرها من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل فهي أصل المكاسب والقنية والذخيرة"¹⁶¹.

وتظهر نتائج قيام النقود مستودع للقيمة هو قيامها بتكوين المدخرات كأساس لتراكم الأموال والاستثمار ودفع عملية التنمية الاقتصادية¹⁶².

● **النقود معيارا للمدفوعات الأجلة:** اشتقت هذه الوظيفة من وظيفة النقود مقياسا للقيمة، حيث يتم التعبير عن المدفوعات المستقبلية، ويمكن استنباط صلاحية النقود لأداء هذه المهمة هو فرض الإسلام

¹⁵⁸ -مراد رايق رشيد عودة، وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية -دراسة فقهية- المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، مرجع سابق، ص 206.

¹⁵⁹ - انظر: رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 152.

¹⁶⁰ - الغزالي، مرجع سابق، ج4، ص 91.

¹⁶¹ - سيد شوربجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، الأسعار والنقود -دراسة تحليلية-، إدارة الثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية، دط، 1989، ص 57.

¹⁶² - وليد مصطفى شاوش، مرجع سابق، ص 43.

للزكاة، فبفرض الزكاة يباح الاحتفاظ بالنقود لفترات تزيد عن العام الهجري، كذلك فإن النقود تقوم بوظيفة رأس مال الشركات والسلم والقراض و... الخ¹⁶³.

والنهي عن حبس الأموال لا يتعارض مع الاحتفاظ بجانب منها لأغراض يبيحها الإسلام، ترقبا لفرص استثمارية، أو بما يتلاءم وحاجة في المستقبل¹⁶⁴.

3- أهمية النقود في الإسلام:

لقد أولى الإسلام أهمية بالغة للنقود وللدور الذي تلعبه على مستوى النشاط الاقتصادي، سواء من خلال النصوص الشرعية الممثلة في القرآن الكريم أو من خلال السنة النبوية الشريفة أو آراء الفقهاء والعلماء.

إن اهتمام الإسلام بالنقود لا ينبع من ذاتها وإنما بالأحكام والمعاملات المرتبطة بالنقد، فمنذ العهد الأولى للإسلام ضبقت المعاملات والأحكام والحدود وغيرها حتى لا يترك مجالاً لفساد النظام النقدي لماله من أثر كبير على استقرار الحياة الاقتصادية.

إن النقد في الإسلام ليس سلعة تباع وتشتري وإنما هو تعبير عن الثروة، حيث يعد النقد جزءاً من المال والذي يوافق مفهوم الثروة في النظريات النقدية المعاصرة، حيث كان مفهوم النقد واضحاً عند المسلمين حيث كان يعبر عن الذهب والفضة كونهما أداة للتبادل ثم تطور مع تطور الحياة الاقتصادية، وقد توافقت التعريف الوظيفي للنقود عند الفقهاء المسلمين (أنظر: وظائف النقود) مع الوظائف التقليدية التي توصلت إليها النظريات النقدية لمختلف المدارس، بل وكانت أسبق في تحليلها وشرحها وضبطها.

وينقسم المال في الإسلام إلى:¹⁶⁵

- مال متقوم ومال غير متقوم: فالمال المتقوم ما أبيع الانتفاع به على خلاف غير المتقوم.

- عقار ومنقول: فالعقار لا يمكن نقله على خلاف المنقول.

- مال قيبي ومال مثلي: فالقيبي ما يقدر بقيمة ومثلي يقدر بما يساوي معه.

- مال ظاهر ومال باطن: فالظاهر ما يرى والباطن ما لا يظهر بسهولة مثل مال التجارة.

- مال نامي ومال غير نامي: فالنامي يستثمر ويزيد ويجب فيه الزكاة وغير النامي المعد للاستغلال.

- الدين والعين: فالدين مال غير موجود في الذمة حقيقة والعين ماله ووجوده حقيقي.

¹⁶³ - نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، السياسة النقدية في نظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2015، ص 46-48.

¹⁶⁴ - المرجع نفسه، ص 48.

¹⁶⁵ - انظر: خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 43-45.

ترتبط النقود بالمؤشرات الاقتصادية الكلية منها والجزئية لتؤثر فيها من كل النواحي، وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الإسلامي عليه فقد أحيط النقد بأحكام شرعية كتحریم الربا والمتاجرة في النقود وبالتالي ربط كل المعاملات الاقتصادية بقاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر، كما حرم الغش والتزوير والتزييف وقصر عملية الاصدار النقدي على الدولة للحفاظ على استقرار النظام النقدي بأجمله.

لقد دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة اللااستقرار نتيجة الممارسات الخاطئة للأنظمة النقدية في مختلف دول العالم وكذا المؤسسات النقدية الدولية، مما عمق من آلام المجتمعات نتيجة معدلات التضخم المرتفعة، والركود، ومعدلات البطالة المرتفعة التي زاد من حدتها معدلات الفائدة وتقلب أسعار الصرف، وكل هذه المظاهر سوف تؤدي إلى مزيد من الفقر المدفع وسط الوفرة ووجود أشكال مختلفة من الظلم الاجتماعي الاقتصادي¹⁶⁶ كل المظاهر السابقة مردها إلى تعطيل بعض الوظائف الأساسية للنقود وعلى رأسها وظيفة وسيط للتبادل ووظيفة مقياس للقيم، حيث تعامل مع النقود على أنها سلع يزيد ثمنها ويقل نتيجة المضاربات وأسعار الفائدة، إضافة إلى الإفراط النقدي بما لا يتماشى وحاجة الاقتصاد الحقيقي بسبب سيطرة النزعة الاستهلاكية للاقتصاد الرأسمالي.

فهمة النظام النقدي في الإسلام هو ضمان رفاهية اقتصادية عامة مع عمالة كاملة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي، في ظل عدالة اقتصادية واجتماعية وتوزيع عادل للدخل والثروة، وكل هذا لن يتحقق إلا في ظل استقرار قيمة النقود، لكي تكون واسطة للتبادل ووحدة حسابية موثوقة، ومقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة ومستودعا ثابتا للقيمة لكي تضمن تهيئة واستثمارا للمدخرات لضمان تنمية اقتصادية بطريقة تؤمن عائدا عادلا لكافة الأطراف المعنية¹⁶⁷.

إن الأهداف الأساسية للنظام النقدي في الإسلام تتفق ظاهريا مع أهداف النظام النقدي للنظام الرأسمالي إلا أنها ضمن المبادئ العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي في إطار روح الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومبادئ الشريعة.

4- بعض مصنفات العلماء المسلمين في النقود:

ارتبطت النقود في الاقتصاد الإسلامي بالمعاملات المالية الإسلامية كالبيع أو الفرائض كالزكاة والصدقات أو الحدود كالديات وغيرها، وهذا ما ميز المذاهب الفقهية فيما يخص النقود ثم كتب بعض

¹⁶⁶ - انظر: محمد عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل - دراسة للنقود والمصارف السياسية النقدية في ضوء الإسلام- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، 1992، ص 27-29.

¹⁶⁷ - انظر: المرجع نفسه، ص 46.

العلماء عن النقود ضمن مواضيع عامة كالمالية العامة والخراج والأوقاف ثم صنف بعضهم مسائل خاصة بالنقود¹⁶⁸

-ارتباط النقود بفقہ المعاملات المالية الإسلامية والتفسير والحديث:

لقد ارتبطت النقود في أول الأمر بالفقه الإسلامي المرتبط بالنصوص الشرعية المتمثلة في القرآن والسنة النبوية الشريفة، فقد وردت نصوص عن النقود مثل قوله تعالى: " وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا " آل عمران: 75.

وقوله تعالى: " وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ " يوسف: 20.

وقوله تعالى: " فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ "

الكهف: 19.

كما ذكرت في كثير من الأحاديث النبوية، فقد جاء في النهي عن الربا عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ "

وعن أبي سعد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لَا تَبِيعُوا الدَّهَبَ بِالدَّهَبِ وَلَا "

الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ "¹⁶⁹

ولقد ذكرت النقود بأنواعها كالدرهم الفضية والدنانير الذهبية أو الفلوس المصنوعة من غير المعدنين كالنحاس أو البرونز في مصنفات الفقهاء من خلال ارتباطها بأحكام المعاملات المالية كنصاب الزكاة والصدقات والخراج والعشر والغنيمة والبيع وأحكام الصرف وأقسام المال والانفاق وغيرها.¹⁷⁰

كما جاء ذكر النقود عند ذكر الوظائف التي تؤديها مثل قول الإمام مالك "وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَجَازُوا بَيْنَهُمُ "

الجلود حتى تكون لها سكة (أي نقدا) وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة"¹⁷¹.

ومن أمثلة المصنفات كتب الحديث مثل صحيح البخاري، وموطأ الإمام مالك ومسند الإمام أحمد،

وسنن النسائي وسنن ابن ماجة وسنن أبي داود، أو كتب التفسير مثل تفسير ابن كثير، وأحكام القرآن

للرازي، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري.

¹⁶⁸ - انظر: رفعت السيد العوضي، تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد المساهمة العربية العقلانية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1 2005، ص 27، 22.

¹⁶⁹ - مسلم، صحيح مسلم، دار ابن حازم، بيروت، ط1، 2002 كتاب المسافات، باب الربا، رقم الحديث: 1585، ص 686.

¹⁷⁰ - المرجع نفسه، ص 686.

¹⁷¹ - مالك بن أنس المدونة الكبرى، دار صادر، دط، دت، ج 3، ص 5.

انظر: رفيق يونس المصري، الإسلام والنقود، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط2، 1990، ص 32-52.

أو كتب الفقهاء مثل نهاية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد القرطبي، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الامصار ونظرية العقد لابن تيمية، والشرح الكبير لابن قدامة إضافة إلى كتب فقهاء المذاهب الأربعة الإمام مالك وأحمد والشافعي وأبو حنيفة.

-النقود في مصنفات المفكرين:

نقصد بالمصنفات أنها قد تكون غير متخصصة وكتب أصحابها في أبواب كثيرة مثل كتاب إحياء علوم الدين الذي تناول فيه قضايا وتعرض فيه لوظائف النقود أو كتب في علوم أخرى وتمت الإشارة إلى النقود مثل كتاب المقدمة لابن خلدون ونذكر منها:¹⁷²

- كتاب إحياء علوم الدين لأبو حامد الغزالي (450-505هـ/1058-1111م) الذي تناول فيه أهمية النقود ووظائفها ومحاذيرها وأفاتها.
- كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة «لأبي جعفر الدمشقي، حيث تطرق إلى صعوبات المقايضة وأهمية النقود وتفضيل الذهب والفضة على النقود الأخرى ووسائل اختبار غش الذهب والفضة.
- الفتاوى لابن تيمية (721-661هـ)، حيث تكلم عن الفلوس النافقة أو الرائجة وأن الاثمان (النقود) تكون معياراً للأموال أي أنه تكلم عن وظائف النقود، كما فصل في الدرهم والدينار.
- اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الجوزية (751هـ- 691/1292-1350م) تكلم عن النقود والتي يقصد بها الذهب والفضة وفصل فيها عند حديثه عن الربا.
- المقدمة لعبد الرحمان بن خلدون: وبكثير من التحليل، فقد تكلم عن النقود ووظائفها والمسائل المرتبطة بها كالأسعار والعرض والطلب وغيرها.
- إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريبي (776-845هـ/1364-1441م) وهو تلميذ ابن خلدون والذي يحكي تاريخ المجاعات في مصر وخلال استعراض ذلك تطرق إلى موضوع النقود، حيث أرجع أحد أسباب الفساد إلى الفساد النقدي المتمثل في فساد السكة (ضرب النقود) ورواج الفلوس وغيرها.
- تسهيل النظر للماوردي (364-450/974-1058م): الذي تطرق فيه إلى المالية العامة، وأثناء تفصيله في ذلك تكلم عن حماية النقود من الغش شروط جبايتها.
- الذريعة إلى مكارم الشريعة للراغب الأصفهاني: (متوفى سنة 508هـ): حيث تكلم عن خصائص النقد وأهميته وفضل الذهب والفضة لما لهما من فضل على سائر الأنواع.

¹⁷² - عبد اللطيف سليمان عثمان الحاج، هيثم محمد إبراهيم محمد محود، مفهوم الاقتصاد الإسلامي، النشأة والتطور، المؤتمر العلمي العالمي الرابع، الخرطوم، 2018
-بحوث، المؤتمر العالمي السابع، الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز 2008.



إن ما يمكن استخلاصه من تتبع مصنفات العلماء المسلمين في مجال النقود أن الباحث يمكن يصاب بالدهشة نظرا لكثرتها وعمقها وأسبقيتها على المدارس النقدية التقليدية لمئات السنين، وأن ما يمكن تلخيصه والاطلاع عليه يعتبر قليل جدا بما هو موجود.

-مصنفات متخصصة في النقود: وهي مصنفات منفردة أو قد تكون رسائل خاصة بالنقود ضمن مؤلفات أخرى ولكن تم أفراد جزء خاص بالنقود ويمكن أن نذكرها:¹⁷³

- ✓ ضرب الدراهم والدنانير للواقدي.
- ✓ ضرب الدراهم والصرف للمرائي.
- ✓ الدنانير والدراهم للجلودي (332هـ).
- ✓ الدرهم والدينار للعسكري (382هـ).
- ✓ الكافي في ساب الدرهم والدينار للسموئل (570هـ).
- ✓ شذور العقود في ذكر النقود للمقريزي.
- ✓ النقود القديمة للمناوي.
- ✓ رسالة في النقود للطبري (1033هـ).
- ✓ كشف الأسرار العلمية عن دار الحزب المصرية لمنصور الذهبي (1136هـ).
- ✓ الراحم في الدراهم للهلال (1175هـ).
- ✓ تنبيه الوقود على مسائل النقود لابن عابدين (1252هـ).

كما صنف العلماء المسلمون في مجال الأوزان والمكاييل الشرعية الخاصة بالنقود: في العصور السابقة ومقارنتها بالأوزان الحالية من هذه المصنفات نذكر:¹⁷⁴

- ✓ المكاييل والموازن للتنيسي (393هـ).
- ✓ رسالة في عدم جواز تغيير الكيل والوزن اللذين قررهما الشرع لابن الرفعة (710هـ).
- ✓ رسالة في أسماء الأوزان والأكيال الشرعية للمقريزي.
- ✓ راجحة الميزان في معرفة الأوزان لعيسى الجزائري (1063هـ).
- ✓ فائدة في معرفة الدرهم والدينار الأثر في والمثقال والارطال لابن المجدي (850هـ).
- ✓ الأوزان والمقادير للمجلسي (1110هـ).

¹⁷³ - انظر: ياسر عبد الكريم الحوراني- في مصادر التراث الاقتصادي الإسلامي- بحث منشور في موسوعة الاقتصاد الإسلامي والتمويل وعلى الموقع: www.ielpedia.com.

¹⁷⁴ - ينظر: المرجع نفسه، ابن النديم، الفهرس في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، تحقيق رضا المازنداتي

ثالثاً: ماهية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

تتفق السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي في مفهومها وأهدافها مع السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي ولكن في إطار الفلسفة الإسلامية الخاصة، فهي تؤثر على العرض النقدي ضمن الإطار العام الخالي من أثر سعر الفائدة.

1- تعريف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

ترتبط السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي بتحقيق المصالح سواء كانت عامة أو خاصة في إطار المبادئ العامة من العدالة الاجتماعية.

فقد عرفت: "بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة الإسلامية لتنظيم شؤون النقد وإدارتها بشرط أن تكون تلك الإجراءات والتدابير متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية"¹⁷⁵.

كما تعرف: "أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل إدارة كل من النقد والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني عن طريق سلطاتها النقدية والمستمدة من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع"¹⁷⁶.

من خلال التعريفين السابقين نستخلص ما يلي:

- ✓ تتفق السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي مع السياسة النقدية الوضعية (أنظر المحور الثاني) في الإجراءات والتدابير والتي تهدف إلى التحكم في النقود.
- ✓ السياسة النقدية مرتبطة بالمذهب الاقتصادي الإسلامي من خلال المبادئ الأساسية والتي أساسها تحريم الفائدة.

2- أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

يرتبط النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي بكل جوانب المنهج الإسلامي للحياة ويتكامل معها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للإسلام*

¹⁷⁵ - وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 158.

¹⁷⁶ - عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص 209.

* - لقد فصل الدكتور محمد عمر شابرا في كتابه نحو نظام نقدي عادل في هذه الجزئية تفصيلا دقيقا حول تكامل المنهج الإسلامي وترابط أجزاءه من أجل تحقيق العدالة الشاملة في كل نواحي الحياة.



وسوف نتطرق لبعض الأهداف والوظائف التي يسعى النظام النقدي في الإسلام إلى تحقيقها¹⁷⁷:

• رفاهية اقتصادية عامة، وعمالة كاملة، ومعدل أمثل للدخل والثروة:

تهدف الشريعة الإسلامية إلى تحقيق رفاهية الأفراد بإشباع كافة الحاجات الإنسانية الأساسية كما يحقق حد الكفاية ضمن ما يعرف بكفاءة الاقتصاد الإسلامي في إشباع الحاجات بل وتعظيمها وفقا لسلم الأولويات أو ما يعرف بالمقاصد الخمسة للشريعة الإسلامية من حفظ للدين والنفس والنسل والمال والعقل. ولتحقيق هذه المقاصد وجب التوظيف الكامل والفعال للمورد البشري لضمان الحياة الاقتصادية والعزة والكرامة له في إطار لا إفراط ولا تفريط مع ضمان برنامج خاص بالضمان الاجتماعي للفئات غير القادرة على العمل.

وسوف يكون نتاج سياسات التوظيف الكامل والفعال للموارد البشرية تحقيق معدلا للنمو الاقتصادي لحد معقول، فلا يكلف الجيل الحاضر أكثر من طاقته ولا تبذر الموارد ولا يتم التعدي على حقوق الأجيال القادمة، ولا يوسع الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء بتشجيع الاستهلاك المفرط وانتاج ما هو غير ضروري.

• العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة:

يرتبط هذا الهدف أكبر بالفلسفة الأخلاقية للإسلام حيث لن تحقق العدالة والأخوة دون توزيع عادل للثروة، فبالإضافة إلى حشد كل المبادئ والوسائل والأدوات مبدئيا إلى تحقيق ذلك، فقد أوجد برنامج آخر لتقليل الفروقات التي قد توجد في المرحلة الأولى من خلال الزكاة والموايرث وعندها لإعادة توزيع الدخل توزيعا إنسانيا متماشيا مع مبدأ الأخوة الإنسانية وبالتالي سوف يتماشى النظام النقدي مع هذه المبادئ التي سوف تسهم بشكل إيجابي في الحد من الفروق.

• استقرار قيمة النقود:

إن من أهم أهداف النظام النقدي الإسلامي عامة والسياسة النقدية بشكل خاص هو تحقيق ثبات نسبي للقيمة الحقيقية للنقود أو ما يسمى بالاستقرار النقدي وذلك بالعمل على تفعيل الوظائف الأساسية للنقود

¹⁷⁷ - انظر: محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 46-66.

- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث، ط1، 2015، ص 166-172.

- عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي مرجع سابق، ص 54.

- دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإستماع للطباعة والنشر، ط1، 1997، ص 193-195.

بكونها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم الحاضرة والأجلة ومستودعا للقيم على خير وجه بما لا يحدث تقلبات في الاقتصاد أو يحوّل القدرة الشرائية لصالح طبقة على حساب الأخرى.

إن تحقيق الاستقرار في القيمة الحقيقية للنقود يضمن نمو طويل الأجل في الاقتصاد وتحقيق مبادئ العدل الاجتماعي والرفاه الاقتصادي.

إن التضخم كأكبر مشكلة نقدية تواجه المجتمعات تؤدي إلى تشويه نموذج الناتج وإضعاف الفاعلية والإستثمار الإنتاجي نتيجة التآكل التدريجي للقيمة الحقيقية للنقود، وعليه تلتزم الدولة الإسلامية بإتباع سياسات صحية للتحكم في الأجور والأسعار للتقليل من هذا التآكل ومنع أي فئة من المجتمع من بخس حقوق الفئات الأخرى، ومنع انتهاك الآداب الإسلامية المتعلقة بالأمانة والعدالة في المقاييس.

- تعبئة واستثمار المدخرات في التنمية الاقتصادية، بطريقة تؤمن عائدا عادلا لكافة الأطراف المعنية:

إن تعبئة المدخرات هدف جوهري في النظام الاقتصادي الإسلامي، فلا إسلام يدين اكتناز الأموال ويطلب باستخدامها استخداما منتجا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تحت إشراف مؤسسات لا تعمل على أساس الربا أو الفائدة بل تشارك في الربح أو الخسارة، فالبنك المركزي ينسق مع الحكومة وأن يكون قادرا على إحداث توسع نقدي كاف بدون تضخم وأن يدير نظاما نقديا ومصرفيا فعلا قادرا على تعبئة المدخرات وتطوير سوق نقدية أولية وثانوية وتقديم كافة الخدمات المصرفية لكفاءة لا تقل عن كفاءة المؤسسات المصرفية التقليدية.

رابعاً: عرض النقود والطلب عليها في الاقتصاد الإسلامي

تهدف السياسة النقدية بشكل عام إلى إدارة المعروض النقدي بما يتلاءم وحاجة النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى استقرار اقتصادي.

1- عرض النقود في الاقتصاد الإسلامي:

يتكون العرض النقدي من النقد القانوني (نقدورقي ونقد معدني) والنقد الكتابي الذي تصدره البنوك التجارية، ويعبر عن المفهوم الضيق للنقد، حيث النقد يتمتع بالسيولة الفورية، حيث يتم استعماله فوراً عند الحاجة "مادامت الأدوات المستعملة للتصدق في الودائع تحت الطلب لا تنطوي على عنصر الربا فإنها مقبولة إسلامياً"¹⁷⁸.

وبالتالي يجب أن تكون مكونات العرض النقدي مما يحل وجوده ولا يتضمن ربا أو عموم ما يتعارض مع نصوص ومقاصد الشريعة الإسلامية¹⁷⁹.

يتفق العرض النقدي في النظام الإسلامي مع النظام التقليدي كمايلي:¹⁸⁰

M_1 : يشمل العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع تحت الطلب (الجارية)

M_2 : أو ما يعرف بالنقد بالمعنى الواسع يشمل M_1 + أشباه النقود (الودائع الادخارية والاستثمارية).

-الإصدار النقدي: تنص ضوابط الإصدار النقدي في الاقتصاد الإسلامي لمجموعة من العوامل نلخصها فيما يلي:

• جهة الإصدار النقدي:

يعني الإصدار النقدي سك النقود في الاقتصاد، أي الكمية المتاحة من النقد المتداول في فترة زمنية معينة ويشمل النقود القانونية المصدرة والنقود المساعدة والمصرفية.

وتتولى الدولة ممثلة في البنك المركزي عملية الإصدار في الدولة الإسلامية، حيث تعتبر من أعمال السيادة للدولة والتي لا يجوز قيام غيرها به، حيث تعرض لها الكثير من الفقهاء في حصر إصدار النقود على الدولة منها قول الإمام أحمد: "لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظام"¹⁸¹.

¹⁷⁸ - انظر: رحيم حسين، وظائف النقد الاقتصادي الوصفي، مرجع سابق، ص 166.

¹⁷⁹ - نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 87.

¹⁸⁰ - انظر: عمار مجيد كاظم الوداي، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دولة العراق، 2009، ص 125-127.

¹⁸¹ - انظر:- عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص 111-118.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تختلف في طبيعتها عند السلوك التقليدي فهي في الأصل بنوك استثمارية تعمل كشريك (مضارب)، حيث تدخل كمستثمر حقيقي في النشاط الاقتصادي وبالتالي فقدره البنوك الإسلامية في خلق النقود محدودة، فلا تباع مالا تملك ولا تتجر فيما ليس لديها ولا تتاجر في الديون، وبالتالي فالائتمان في البنوك الإسلامية مرتبط بالاستثمار ارتباط وثيقا، فهي تقوم بتجميع الأرصدة النقدية العاملة وتوجيهها نحو الاستثمار وبذلك يكون الائتمان المصرفي وسيلة لنقل الموارد النقدية العاملة إلى حيث تكون الحاجة إليها.

● حدود الإصدار النقدي:

إن عملية الإصدار في النظام الإسلامي تقوم على أسباب فعلية، لا تؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد، فتحديد كمية النقود تحكمها المصلحة العامة التي يراعها الشرع مع الأخذ بالاعتبار الواقع الاقتصادي ومتطلبات التنمية والتبادل وبما يقلل من التضخم وأسباب انخفاض قيمة العملة.

-المؤسسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي: تؤدي المؤسسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي دورا أساسيا في وضع وتنفيذ السياسة النقدية على أساس مبدأ المشاركة.

● البنك المركزي الإسلامي:

البنك المركزي الإسلامي مثله مثل سائر البنوك المركزية عن إصدار العملة، ومسؤول بالتنسيق مع الحكومة عن استقرارها داخليا وخارجيا، ويقوم بدور مصرف الحكومة ومصرف المصارف التجارية، حيث يوجهها وينظمها ويشرف عليها، كما يتولى مهمة الإقراض الأخيرة للبنوك التجارية.¹⁸²

انطلاقا من الفلسفة العامة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، فإن البنك المركزي يسهر على تحقيق السلامة في الاقتصاد ونموه الثابت والمستديم وتأمين العدالة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مراقبة العرض النقدي حتى لا يتعدى نمو الإنتاج الحقيقي، وذلك باستخدام كافة الأدوات والطرق الضرورية غير المتعارضة مع تعاليم الشريعة الإسلامية (سنناقش ذلك في أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

- محمد قويدري، محمد فرحي، الإدارة النقدية من منظور إسلامي- رؤية تحليلية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد ورهانات المستقبل-غرداية، 21-22 فيفري، 2011، ص 11.

- أبوبعلي، الأحكام السلطانية، صححه محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2000، ص 181.

- قاسم محمد حمود الإليبي، القيمة والأسعار في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار السلام، ط1، 2008، ص 202-203.

¹⁸² - محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 196.

ومدى فعاليتها) لتعزيز عمل المؤسسات المالية وتنظيمها والإشراف عليها، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى¹⁸³.

• البنوك الإسلامية:

"يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية"¹⁸⁴.

كما يقصد بالمصارف أو بيوت التمويل الإسلامية: "تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية مع إلزامها لاجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعتاءً بوصفه تعاملًا محرماً شرعاً، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية"¹⁸⁵.

ويتميز العمل المصرفي الإسلامي بالخصائص التالية:¹⁸⁶

✓ استبعاد التعامل بالفائدة أخذاً وعتاءً وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

✓ الإستناد إلى القاعدة الفقهية "الغنم بالغرم"، حيث تعمل المصارف الإسلامية بنظام المشاركة في الربح والخسارة

✓ التقيد بالضوابط الشرعية في جميع التعاملات حيث تكون أعمال المصارف الإسلامية وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية في وضع الأولويات من ضروريات وحاجيات وتحسينات.

وتتحد أهداف العمل المصرفي الإسلامي إنطلاقاً من الأسس الإسلامية التي ينبنى عليها والضوابط الشرعية التي تحكمه وتوجهه والتي يمكن إجمالها فيما يلي:¹⁸⁷

✓ الهدف التشغيلي:

حيث يسعى لتحقيق عائد من عمله وعلى أمواله من خلال تحقيق الربح والأمان والنمو.

¹⁸³ - المرجع نفسه، ص 197-198.

¹⁸⁴ - محسن أحمد الخضري، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط3، 1999، ص 17.

¹⁸⁵ - غريب الجمال، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الشروق، جدة، ط1، 1986، ص 88.

¹⁸⁶ - انظر: سعيداني سميرة، نحو تطوير نموذج الإدارة الموارد البشرية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة رسالة مقدمة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص 22-24.

¹⁸⁷ - نظر: ميلود زكري، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية، أطروحة دكتوراه منشورة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ط2017، ص 59-65.

✓ الهدف التنموي:

تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فهو لا يستهدف الربح فقط وذلك من خلال السعي لإيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، والتعرف على فرص استثمارية بما يخدم التنمية الاقتصادية.

✓ الهدف الاستثماري:

حيث يعمل من أجل ترقية الاستثمار، وتوسيع قاعدة تعبئة المدخرات من أجل تحقيق مستوى توظيفي تشغيلي مرتفع العوامل لإنتاج والعمل بكافة الطرق والوسائل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية، وتحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار.

✓ الهدف الاجتماعي:

من خلال تعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع حيث يتم ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وهذا ما يجعل الصلة وثيقة بين القيم الإسلامية والتنظيم الاقتصادي.

2- الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي:

يرتبط الطلب على النقود بالوظائف التي تؤديها النقود فإذا كانت وسيطا للتبادل كان الطلب لغرض المعاملات وإذا كانت وسيلة للمدفوعات الأجلة كانت لغرض الاحتياط وإذا كانت وسيلة لتخزين القيم كان الطلب النقدي من أجل المضاربة أو الاستثمار.

• الطلب على النقود لغرض المعاملات في الاقتصاد الإسلامي:

إن الحكمة الأولى من ابتكار النقود هو التداول لسد الحاجات والمعاملات اليومية للنفس والأهل وتختلف هذه الحاجات من شخص لآخر فتقسم إلى ما هو ضروري وما هو كفاي، كما يرتبط اشباع هذه الحاجات بمستويات الدخل.¹⁸⁸

ونظرا لتطور المجتمعات وتغير الاحتياجات الإنسانية في إطار اللوازم الخمس المتمثلة في حفظ الدين والنفس والعمل والنسل والمال وارتباطها بالمستويات الثلاث الضروري والتحسيني والكمالي فإن المجتمع يتدرج

¹⁸⁸ - عمار مجيد كاظم الوادي، مرجع سابق، ص 121.

في والإنفاق بدءاً من الأهم فالمهم، تعييناً لما يتاح له من موارد وما يواجهه من مشكلات تبعاً لمقاصد الشريعة، ويدخل في ذلك الإنفاق العام والإنفاق الخاص، كما منها ما يعد إنفاقاً استهلاكياً وما يعد إنفاقاً استثمارياً¹⁸⁹.

إن الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي لا يسهل الإنفاق على المحرمات والإنفاق بأكثر من الحاجة على المباحات، كما لا يتم تقليد أو محاكاة الآخرين دون داع مباح يستدعيه¹⁹⁰.

وبشكل عام يتسم الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي لغرض المعاملات بما يلي:

- ✓ الطلب على النقود للمعاملات مشتق من الطلب الاستهلاكي وبالتالي فهو مضبوط بضوابط الاستهلاك*.
 - ✓ هناك حد أدنى من الطلب على النقود للمعاملات في إطار إسلامي يرتبط بمستوى الدخل فقط بل بنظام الزكاة والصدقات وغيرها للإنفاق على الحاجات الأساسية بالنسبة لغير القادرين على العمل؛
 - ✓ الطلب على النقود للمعاملات يرتبط بالنمط التوزيعي للدخل والذي يفترض أنه أكثر عدالة من الأنظمة الأخرى؛
 - ✓ مستوى الطلب على النقود للمعاملات في الاقتصاد الإسلامي يكون أقل من مستوى الطلب في الاقتصاد الوضعي نظراً لخضوعه لضوابط معينة مثل الحلال والحرام والتبذير والإسراف وغيرها؛
 - ✓ يتأثر الطلب على النقود لغرض المعاملات بمقدار قيمة النصاب الذي إذا بلغت السيولة المحتفظ بها قيمته يجب فيها الزكاة وإلا أصبحت مكتنزة.
- **الطلب على النقود لغرض الاحتياط:**

من المصلحة في الشرع الإسلامي الأخذ بأسباب الحيطة والحذر، وبذلك شرع الاحتياطات لمواجهة الحوادث غير المتوقعة مع الإبقاء على ضوابط الإنفاق المستقبلي كالأعتدال والأخذ بالحسبان نصاب الزكاة، كما يرتبط بمستوى الدخل مثله مثل الإنفاق على المعاملات الجارية¹⁹¹.

• **الطلب على النقود لغرض المضاربة:**

يختلف مفهوم المضاربة في الفقه الإسلامي عنه في الاقتصاد الربوي، فكثير من الاقتصاديين يرون أن الطلب على النقد لغرض المضاربة يتوقف على تعريفها وعلى الفرق بينها وبين المقامرة (انظر: دافع المضاربة

¹⁸⁹ - محمد عبد المنعم عفر، محمد بن سعيد ناصر الغامدي، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1996، ص 137-153.

¹⁹⁰ - المرجع نفسه، ص 159.

*- انظر: عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص 99-101.

¹⁹¹ - انظر: نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 59-61.



عند كينز)، فإن كانت المضاربة هي التي تحسب مخاطرها، فإن الطلب على النقود لغرض المضاربة يكون مشروعاً طالما أنه مرتبط بالاستثمار، لأن العمل الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي مرتبط بالعمل والمخاطرة¹⁹².

وعموماً يقصد بالمضاربة في الفقه الإسلامي اتفاق أو عقد بين طرفين، الأول صاحب رأس المال يقدمه للآخر ليعمل فيه ويستثمره على أن يكون الربح بينهما بحصة شائعة في الجملة ورأس مال معلوم المقدار ولا يجوز إلا النقدين¹⁹³.

والمضاربة في الأسواق المالية من منظور إسلامي تعني الاستثمار المالي من خلال شراء وبيع الأوراق المالية المشروعة بغية الأرباح من ارتفاع أسعارها أو عوائد أرباحها¹⁹⁴ وعليه فالطلب على النقد لغرض المضاربة في السوق المالية محكوم بعاملين:¹⁹⁵

- ✓ نوع الأسواق المالية المتعامل فيها في السوق المالية (أسهم مشروعات مختلفة، سندات مقارضة) والعقود المتعامل بها في سوق العقود؛
 - ✓ منع التدخل في الأسواق بقصد رفع الأسعار وتحقيق أرباح بالتالي؛
- وعموماً يمكن القول أن الطلب على النقد في الاقتصاد الإسلامي يكون أكثر استقراراً منه في الاقتصاد الوطني نظراً للضوابط التي تحكم النقد في الاقتصاد الإسلامي إضافة إلى محددات الإنفاق والادخار وغيرها.

¹⁹² - انظر: رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 163.

¹⁹³ - انظر، قاسم محمود الديلي، مرجع سابق، ص 193-194.

¹⁹⁴ - انظر: عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص 109.

¹⁹⁵ - براهيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 165.

خامسا: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ومدى فعاليتها

سندرس في هذا المطلب مدى ملائمة أدوات السياسة النقدية (التي تمت دراستها سابقا) في الاقتصاد الوضعي لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ثم نتطرق إلى الأدوات الخاصة.

1- مدى ملائمة الأدوات الكمية التقليدية:

حيث يتم التطرق للأدوات الرئيسية المتمثلة في أداة السوق المفتوحة والاحتياطي الاجباري إضافة إلى سعر إعادة الخصم.

• أداة السوق المفتوحة:

والتي تم التطرق إليها سابقا والتي تعني عمليات بيع وشراء الأوراق المالية التي يقوم بها البنك المركزي بغية التأثير في الاحتياطات النقدية التي تحوزها البنوك التجارية، ثم التأثير في مقدرتها على خلق الائتمان؛ كما تؤثر في الاقتصاد من خلال تأثيرها على توقعات محلي السوق النقدية¹⁹⁶.

تؤثر آلية السوق المفتوحة من خلال تحريك أسعار الفائدة الخاصة بأدوات مالية معينة وخاصة السندات الحكومية وأذونات الحكومة للتحكم في عرض النقود والطلب عليها وهذا يجعلها حسب مجموعة من المفكرين أنها لا تتوافق مع المنهج الإسلامي للمصارف الإسلامية لعدم انسجام آلية السوق المفتوحة مع آلية عمل هذه المصارف¹⁹⁷.

أما بالنسبة إلى الأدوات المالية التي تستند إلى المساهمة كالأسهم فلا يمكن استخدامها لأسباب منها:¹⁹⁸

- ✓ عدم رغبة البنك المركزي في شراء وبيع أسهم شركات القطاع الخاص.
- ✓ غياب الأثر العميق الذي تحدثه الأسهم على عكس السندات الحكومية.
- ✓ استعمال وسائل المساهمة قد تفيد أو تضر حملة الأسهم دون التأثير في حجم السيولة بشكل عام.

ويرى مفكرون آخرون أنه يمكن إصدار أدوات أو أوراق ذات عائد متغير من طرف البنك المركزي أو ما يسمى بالسندات الحكومية الإسلامية ومن خلال تتبع التجارب استطاعت بعض البنوك تكييف أدوات نقدية

¹⁹⁶ - نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 198-199.

¹⁹⁷ - انظر: قاسم محمد حمود الديلي، مرجع سابق، ص 136.

¹⁹⁸ - انظر: سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، ط1، 2006، ص 303-304.

تتفق مع خاصية العمل المصرفي الإسلامي، منها بنك السودان، حيث قام باستصدار سندات مالية بديلة للسندات الربوية تقوم على أساس المشاركة وليس المداينة، بحيث لا تضمن لحاملها أي أرباح مسبقة، أو تضمن لهم عدم الخسارة.

• أداة سعر إعادة الخصم:

والتي من خلالها يقوم البنك المركزي بإجراء تغييرات في سعر إعادة خصم الأوراق التجارية بغية التأثير في حجم الائتمان من سبيل تغيير تكلفة الاقتراض من ناحية والتأثير في التوقعات من ناحية أخرى¹⁹⁹.

إن موقف الشريعة هو جواز عملية إعادة الخصم في حالة تقاضي المصرف عمولة مقابل خدمات حقيقية، لكن الموقف يختلف بالنسبة للفائدة التي يقتطعها المصرف من المبلغ المراد الحصول عليه مقدما، فقد حرمت تحريما قاطعا، وعليه يمكن للبنوك الإسلامية التعامل بخصم الأوراق التجارية إذا بررت من الفائدة²⁰⁰.

• نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي الأداة التي يستعملها البنك المركزي في معظم البلدان للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على إنشاء النقود الخطية أو نقود الودائع، وبالتالي قدرتها على منع التوسع في منح الائتمان²⁰¹.

إن تطبيق سياسة نسبة الاحتياطي القانوني يطرح إشكاليات عديدة منها: أموال المودعين، بينما البنوك الإسلامية ذات قدرة محدودة على التوسع النقدي لأن عمليات التمويل لديها مرتبطة بعمليات حقيقية.

ترتبط فكرة الاحتياطي الإجباري بفكرة تعطيل أموال المودعين (الاكتناز) عن الاستثمار.

وعليه يجب أن تمنح البنوك الإسلامية الحق في الائتمان وحماية المودعين وهذا ما يعطيها الحق بالأخذ بنظام الاحتياطي الجزئي التي تلبى احتياطات السيولة المفاجئة نتيجة سحب بعض العملاء لودائعهم الاستثمارية.

ولقد أفتت هيئات الرقابة الشرعية لمصارف إسلامية منها مصرف دبي الإسلامي بعدم جواز أخذ نسبة الإحتياطي القانوني إلا من رصيد الحسابات الجارية.

¹⁹⁹ - انظر: قاسم محمد محمود الديلي، مرجع سابق، ص 139-140.

²⁰⁰ - سليمان ماصر، مرجع سابق، ص 301.

²⁰¹ - انظر: - سليمان ناصر، المرجع نفسه، ص 301-302.

- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 205-206.

2- الأدوات النقدية الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي:

يجب أن تتلاءم الأدوات والسياسات النقدية المصممة في الاقتصاد الإسلامي مع الأحكام والقواعد الشرعية والآثار الاقتصادية المختلفة ويميز بذلك أدوات عديدة يمكن إجمالها فيما يلي:²⁰²

- تحريك نسبة الربح الشائعة: يتم تمويل البنوك الإسلامية من طرف البنك المركزي من خلال عقود المضاربة والمشاركة قصيرة أو طويلة الأجل وحتى المرابحة، حيث يتم اشتراط نسبة من الربح يتم تغييرها عند نهاية أجل كل عقد حسبما يتراءى للسلطات النقدية لدى البنوك الإسلامية بالزيادة أو التأثير على تكلفة التمويل الذي تقدمه تلك البنوك

وعليه ففي حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية، يستطيع البنك المركزي رفع نسبة الربح والعكس في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية.

- نسبة نقدية وعينية الزكاة: تشكل الزكاة أداة اقتصادية فاعلة، يمكن للدولة استخدامها في التأثير في المتغيرات الاقتصادية، حيث يمكن استخدامها لإدارة السيولة من طرف السلطات النقدية، حيث يمكن أن تجمع نقدًا وتوزع عينا أو تجمع عينا وتوزع نقدا، كما قد يتم الجمع بين ذلك، حسب التغيرات المطلوبة على سوق السلع وسوق النقد وبشكل عام فالزكاة تسهم في التشغيل الكامل بدون تضخم وتساعد على تقليل مدة التضخم من خلال تأثيرها على مرونة عرض السلع الاستهلاكية الكفائية، وبالتالي فهي أداة فعالة جدا في حالة التضخم، أي أنها تشكل إحدى عوامل الاستقرار الذاتية في السياسة النقدية بشكل خاص والسياسة الاقتصادية بشكل عام.

حيث يتم انفاق الزكاة في صورة استثمارية في حالة بؤادر تضخمية بينما ترجح الصورة الاستهلاكية عندما يميل النشاط الاقتصادي نحو الانكماش.

²⁰² - انظر:- المرجع نفسه، ص 208-209.

- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 419-430.

- حسين كامل فهبي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.

- محمد بن إبراهيم السحيباني، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، ط1، 1990، ص 194-197.

- محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 272-273.

- سياسة السوق الائتمانية: إن العديد من القوانين المصرفية تحدد حجم الائتمان الممنوح إلى عميل واحد معين يمثل عادة نسبة مئوية من رأس المال خاص للبنك، ويمكن للبنوك الإسلامية استخدامها كأداة نوعية بهدف توجيه وتنظيم عمليات استثمار المؤسسات المالية بما يتوافق والأهداف الإسلامية.
- أساليب فنية أخرى: تكملة للأساليب الكمية والنوعية يجب أن تقترن بأداة أخرى وهي الإقناع الأدبي، حيث يمكن للمصرف المركزي من خلال اتصالاته الشخصية ومشاوراته ولقاءاته مع المصارف أن يقترح إجراءات وقوانين للتغلب على الصعوبات وتسهيل تحقيق الأهداف المنشودة.

3- فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

يختلف أداء السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد الربوي وذلك بسبب غياب معدلات الفائدة التي تسبب اللاستقرار، ففي النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم البنك المركزي بتنظيم عرض النقود حسب احتياجات القطاع الحقيقي للاقتصاد، وأهداف المجتمع الإسلامي، وفي حالة حدوث تغيرات في العرض النقدي يتم استعمال أدوات السياسة النقدية الخالية من الربا²⁰³.

وترتبط فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي عموماً بالأسباب التالية:²⁰⁴

- ✓ الاعتماد على أداة نسب التشارك بدلا من سعر الفائدة.
- ✓ نسبة التقلبات التي تحدث في الاقتصاد الإسلامي أقل مما يحدث في النظام الرأسمالي نتيجة وجود ضوابط تحول دون ذلك مثل نبد الإسراف والتبذير وتحريم الاحتكار وغيرها؛
- ✓ ارتباط النظام النقدي الإسلامي بأهداف أعم وأشمل مثل العدالة الاجتماعية والاستقرار والنمو الاقتصادي، ضمن إطار من القيم الإسلامية التي تضمن بيئة تساعد على نجاح السياسة النقدية بفاعلية أداؤها، حيث إن الدور الذي يلعبه البنك المركزي في تعامله مع البنوك التجارية يحدد أداء السياسة النقدية فمثلا النسبة الكبيرة التي تمثلها الودائع الاستثمارية من نسبة الودائع المركزية لها دور

²⁰³ - انظر: محمد عمر شبرا، مرجع سابق، ص 290.

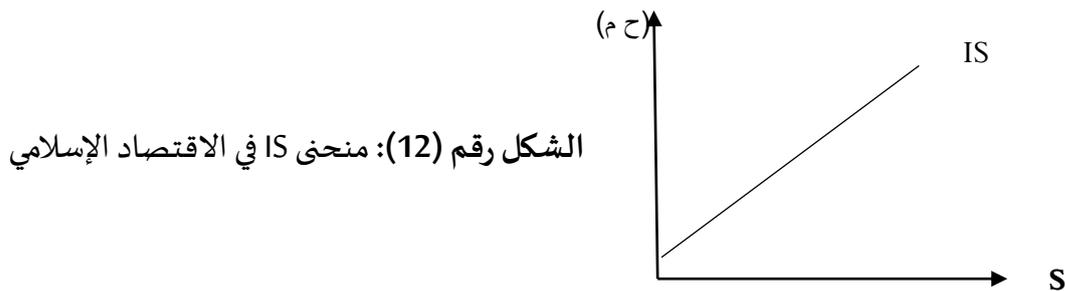
²⁰⁴ - انظر: الطيب لحيلج، فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارة، جامعة أم البواقي، ع01، 2014، ص 243.

كبير في ضبط العروض النقدي عن طريق رفع أو خفض النسب التشاركية، إضافة إلى دور الزكاة في السيولة دون الاكتناز²⁰⁵.

كما إن استخدام الحكومة لصكوك وسندات مشاركة بدل سندات الدين في سوق المال والخصائص التي تتمتع بها من حيث كفاءة المشروعات وعوائدها ستكون له فعالية كبيرة في التحكم في عرض النقود حسب الحالة الاقتصادية، حيث تستطيع الدولة تغيير نسب المشاركة في هذه الأدوات المالية حسب وضعية كل قطاع²⁰⁶، وكل هذا سيكون شديد الفعالية في حال امتلاك البنك المركزي لرؤية عميقة وقوانين زاجرة وتعليمات صارمة تحت إشراف ورقابة هيئات شرعية تضمن تطبيق إجراءات وأهداف سياسة نقدية واضحة المعالم.

وعمليا تتم دراسة فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي باستخدام منحنى IS ومنحنى IM.

* حيث يكون منحنى IS في الاقتصاد الإسلامي حسب الشكل التالي:



المصدر: عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص 225.

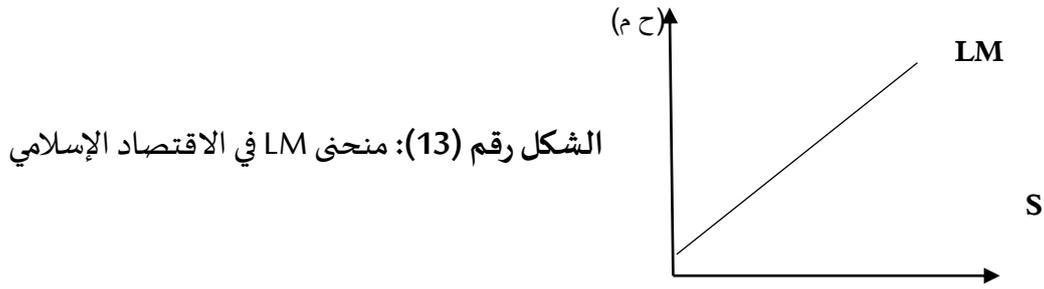
الميل هنا يكون موجب وهو يعكس العلاقة بين مستوى الربح المتوقع (ح م) ومستوى الدخل (S) على عكس ميل المنحنى في الاقتصاد الرأسمالي والذي يكون سالبا

(أنظر فعالية السياسة النقدية في المحور السابق)

** بالنسبة لمنحنى LM في الاقتصاد الإسلامي يكون كما يلي:

²⁰⁵ - المرجع نفسه، ص 245.

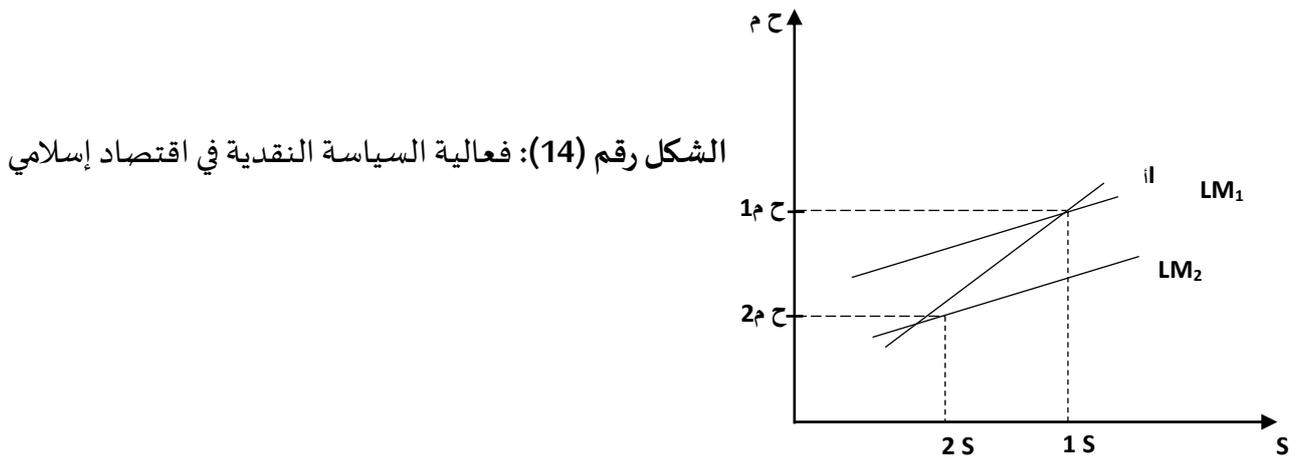
²⁰⁶ - المرجع نفسه، ص 250.



المصدر: عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص 225.

والميل هنا يكون موجب والذي يمثل التوازن في سوق النقد من خلال العلاقة بين معدل الربح المتوقع (م2) ومستوى الأقل.

ولدراسة فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي ندرس تقاطع المنحنيين حسب الشكل التالي:



المصدر: عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص 225.

- يختلف تقييم فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي نتيجة اختلاف العوامل التي تؤثر في كل من منحنى IS و LM
- إن انتقال منحنى (LM) إلى اليمين أي زيادة العرض النقدي وذلك بافتراض ثبات IS سوق يؤدي إلى انخفاض الربح المتوقع والأقل عند المستوى السابق.
- لكل من IS و LM ميل موجب على عكس منحنى IS و LM في الاقتصاد الربوي حيث ميل IS سالب وميل LM موجب نتيجة أثر سعر الفائدة العكسي على الاستثمار (I)



المحور الخامس: أمثلة ونماذج مواضيع امتحانات

المحور الخامس: أمثلة ونماذج مواضيع امتحانات

النموذج الأول:

أولا: أجب بـصح أو خطأ، مع تبرير الإجابة

- 1/ تقلب مستوى الأسعار في النظرية النقدية التقليدية راجع إلى عدة عوامل أهمها تغير كمية النقود
- 2/ من أهم الافتراضات التي قامت عليها النظرية النقدية التقليدية استبعاد قيام النقود بدور مستودع للثروة
- 3/ تتأثر الأسعار في نظرية كمية النقود بعامل وحيد هو العامل السلبي
- 4/ جوهر نظرية كمية النقود يكمن في أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة وعكسها
- 5/ تشمل معادلة التبادل لفيشر مكونين اثنين هما: مستوى الأسعار، سرعة تداول النقود
- 6/ اهتمت نظرية الأرصدة النقدية (مارشال) بالعلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها وبين قيمة النقود
- 7/ قام التحليل النقدي الكينزي على نفس الافتراضات التي قام عليها التحليل الكلاسيكي
- 8/ إن التغير في كمية النقود عند "كينز" يؤثر على الادخار من دون التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى
- 9/ الطلب على النقود في النظرية الكينزية يكون لغرض المضاربة فقط
- 10/ سرعة تداول النقود تميل إلى الانخفاض في فترات الكساد
- 11/ يتوقف قرار الفرد في مجال المفاضلة بين أحسن أداة للاحتفاظ بالقوة الشرائية على عامل السيولة وعامل الربح
- 12/ يتحقق التوازن الاقتصادي العام في النظرية النقدية الحديثة إذا تحقق التوازن في السوق النقدي والسوق السلعي
- 13/ قامت السياسات التي اقترحها "كينز" لمعالجة أزمة البطالة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية على اعتماد السياسة المالية
- 14/ السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات النقدية وغير النقدية المعتمدة بغرض تحقيق أهداف نقدية
- 15/ أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة لا تختلف عن أهدافها في الدول النامية

النموذج الثاني:

أولا: أجب بـصح أو خطأ، مع تبرير الإجابة

- 1/ أرجعت النظرية النقدية التقليدية تقلب مستوى الأسعار إلى عامل واحد ووحيد وهو تغير الطلب على
- 2/ من أهم الافتراضات التي قامت عليها النظرية النقدية التقليدية استبعاد قيام النقود بدور مستودع للـ
- 3/ تتأثر الأسعار في نظرية كمية النقود بعامل وحيد هو العامل السلمي
- 4/ جوهر نظرية كمية النقود يكمن في أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة وعكس
- 5/ تشمل معادلة التبادل لمبشر مكونين اثنين هما: مستوى الأسعار، سرعة تداول النقد
- 6/ اهتمت نظرية الأرصدة النقدية (مارشال) بالعلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها وبين قيمة
- 7/ قام التحليل النقدي الكينزي على نفس الافتراضات التي قام عليها التحليل الكلاسيكي
- 8/ إن التغير في كمية النقود عند "كينز" يؤثر على الادخار من دون التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى
- 9/ اطلب على النقود في النظرية الكينزية يكون لغرض المضاربة فـ
- 10/ سرعة تداول النقود تميل إلى الانخفاض في فترات الكساد
- 11/ يتوقف قرار الفرد في مجال المفاضلة بين أحسن أداء للاحتفاظ بالقوة الشرائية على عامل السيولة وعامل
- 12/ يتحقق التوازن الاقتصادي العام في النظرية النقدية الحديثة إذا تحقق التوازن في السوق النقدي والسوق السلعي
- 13/ قامت السياسات التي اقترحها "كينز" لمعالجة أزمة البطالة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية على زيادة كمية النقود (التحويل بالعبء)
- 14/ قامت المدرسة النقدية على اعتبار أن العلاقة سببية وتناسيبية بين التغيرات في كمية النقود ومستوى الأم
- 15/ السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات النقدية وغير النقدية المعتمدة بغرض تحقيق أهداف نقدية وغير نقدية

ثانيا: أجب على الأسئلة التالية

النموذج الثالث:

أجب على الأسئلة التالية:(السؤال السادس خاص بالامتحان التطبيقي)

- 1- تكلم عن الظروف التي وضعت فيها النظرية العامة لكينز؟
- 2- اشرح الخصائص العامة للتحليل الكينزي؟
- 3- ماذا نقصد بالطلب على النقود بدافع المضاربة؟
- 4- كيف يتم استعمال آلية السوق المفتوحة لضبط المعروض النقدي وما مدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة النقدية؟
- 5- قارن بين سعر الصرف المرن والثابت في تحقيق أهداف السياسة النقدية؟
- 6- اختر هدفين نهائيين من أهداف السياسة النقدية وبين ما هي العوائق التي تواجهها السلطات النقدية عند تنفيذها من حيث :
 - التناقض بين هذه الأهداف؛
 - مشكلة قياس هذه الأهداف؛
 - الأولوية في تنفيذ الهدف والجهة المخول لها ذلك.

النموذج الرابع:

أجب باختصار على الأسئلة التالية:

- 1/ ماهو دور سعر الفائدة حسب النظريات النقدية (الكمية ، الكينزية، النظرية النقدية الحديثة)؟
- 2/ أدرس علاقة الطلب على النقود بسعر الفائدة حسب كينز في حالة المضاربة؟
- 3/ ما هي العوامل المحددة للطلب النقدي حسب فريدمان؟
- 4/ أذكر بعض العوامل المستقلة التي تؤثر على سعر الفائدة والتي تجعل السياسة النقدية قليلة الفعالية؟
- 5/ ماهو هدف البنك المركزي من استخدام المؤشرات النقدية؟
- 6/ متى تصبح أداة سعر إعادة الخصم أداة غير فعالة؟
- 7/ لماذا يعتبر سعر الصرف المرن أداة بيد السلطات النقدية على عكس سعر الصرف الثابت؟

النموذج الخامس:

أجب باختصار على الأسئلة التالية:

- 1/ يرتبط معدل التداول النقدي بعوامل عديدة، أذكرها مع الشرح؟
- 2/ من خلال منحنى بياني مثل حالات معامل التفضيل النقدي K وكمية النقود M ، وأثر ذلك على المستوى العام للأسعار؟
- 3/ ما هي آثار اختلاف سعر الفائدة الطبيعي عن سعر الفائدة النقدي؟
- 4/ لماذا تصبح السياسة النقدية غير فعالة في حالة الكساد؟
- 5/ لماذا تعد آلية السوق المفتوحة من أكثر أدوات السياسة النقدية فعالية؟
- 6/ كيف تفقد السلطات النقدية قدرتها على تحقيق الأهداف الداخلية في إطار أسعار الصرف الثابتة؟
- 7/ كيف يؤثر اختيار المجاميع النقدية $M1$ و $M2$ على أهداف السلطة النقدية؟
- 8/ ناقش سلطة البنك المركزي في حالة الإصدار النقدي.

النموذج السادس:

أجب على الأسئلة التالية:

- 1/ تعتبر معادلة الأرصدة النقدية تطويرا لمعادلة فيشر، ما هو إطارها العام، وماذا أضفت لمعادلة التبادل؟
- 2/ ركز كينز على السياسة المالية لإعادة التوازن. ما هي أهم أسباب عدم فعالية السياسة النقدية في ظل الكساد؟
- 3/ ما هو الدور الذي يؤديه المضاعف النقدي في رسم السياسات النقدية للبنك المركزي؟
- 4/ كيف يؤثر الذوق على الطلب النقدي من خلال معادلة الطلب على النقود لفريدمان؟
- 5/ اشرح ثلاثة عوامل أساسية لعدم فعالية السياسة النقدية في الدول النامية؟

النموذج السادس:

أجب على الأسئلة التالية:

- 1/ نظرا للانتقادات الموجهة لصيغة فيشر للتبادل، تم تطوير صيغة أخرى سميت بصيغة دوران الدخل، ما مضمون هذه الصيغة، وماهي الفروقات الأساسية بينها وبين صيغة فيشر الأولى؟
- 2/ بافتراض ثبات كمية النقد M أو ارتفاعها، بين كيف يؤدي ذلك إلى ارتفاع التفضيل النقدي في نموذج كمبريدج "صيغة الأرصدة النقدية"؟
- 3/ لماذا تفقد السياسة النقدية فعاليتها عند مستويات دنيا من أسعار الفائدة في حالة الكساد؟
- 4/ لماذا تعتبر دالة الطلب النقدي حسب فريدمان دالة مستقرة؟
- 5/ كيف تستخدم السلطات النقدية سعر الصرف الثابت لإعادة التوازن لميزان المدفوعات؟، وكيف يؤثر ذلك على استقلاليتها؟
- 6/ لماذا تعتبر أداة السوق المفتوحة أكثر أدوات السياسة النقدية فعالية؟
- 7/ أذكر أسباب عدم فعالية السياسة النقدية في الدول النامية؟
- 8/ أذكر ثلاثة عوامل أساسية تجعل السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي أكثر فعالية واستقرارا من السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي؟

النموذج السابع:

أجب على الأسئلة التالية:

- 1- كيف يمكن مناقشة سلطة البنك المركزي إذا تعلق الأمر بالعناصر الداخلية للإصدار؟
- 2- ما هي الأسباب في رأيك التي أدت إلى تراجع دور البنوك لصالح مؤسسات الوساطة المالية الأخرى؟
- 3- في إطار سعي بعض الدول إلى الحصول على مساعدات من صندوق النقد الدولي، زاد الأمر من تفاقم أزماتها النقدية: أ. أذكر ثلاث مظاهر للأزمات النقدية؟
ب. كيف يمكن تصور مهام السلطة النقدية على المستوى المحلي والدولي في حالة تطبيق أدوات نقدية إسلامية؟
- 4 - قارن بين نظرية الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز، ودافع المضاربة في النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال: ثلاث نقاط أساسية لها علاقة بقواعد الاستقرار النقدي والمالي على المستوى العالمي.

النموذج الثامن:

- 1/ أرجعت النظرية النقدية التقليدية تقلب مستوى الأسعار إلى عدة عوامل منها تغير عرض النقود
- 2/ من أهم الافتراضات التي قامت عليها النظرية النقدية التقليدية هو قيام النقود بدور وسيط في المبادلة فـ
- 3/ تتأثر الأسعار في نظرية كمية النقود بعامل وحيد هو العامل النقدي
- 4/ جوهر نظرية كمية النقود يكمن في أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه
- 5/ تشمل معادلة التبادل لفيشر أربعة مكونات هي: مستوى الأسعار، كمية النقود، سرعة تداول النقود، حجم المبادلة
- 6/ ركزت نظرية الأرصدة النقدية (مارشال) الاهتمام على العوامل التي تتحكم في الطلب على النقود
- 7/ قام التحليل النقدي الكينزي على افتراضات تخالف الافتراضات التي قام عليها التحليل الكلاسيكي
- 8/ إن التغير في كمية النقود عند "كينز" يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية
- 9/ /الطلب على النقود في النظرية الكينزية يكون لغرض المعاملات والاحتياط
- 10/ سرعة تداول النقود تميل إلى الانخفاض في فترات التضخم
- 11/ يتوقف قرار الفرد في مجال المفاضلة بين أحسن أداء للاحتفاظ بالقوة الشرائية على عامل الرغبة وعامل تقلب القيمة النقدية



12/ يتحقق التوازن الاقتصادي العام في النظرية النقدية الحديثة إذا تحقق التوازن في السوق السلمي بين الادخار والاستثمار

13/ قامت السياسات التي اقترحها "كينز" لمعالجة أزمة البطالة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية على اعتماد السياسة النقدية

14/ قامت المدرسة النقدية على اعتبار أن العلاقة سببية لاتناسبية بين التغيرات في كمية النقود ومستوى الأسعار

15/ السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات النقدية المعتمدة بغرض تحقيق أهداف نقدية فقط

ثانيا: أجب على الأسئلة التالية

1/ لماذا عجزت النظرية النقدية التقليدية عن تفسير أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، وماذا ترتب عن ذلك؟

2/ تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف محددة، أذكرها مع الشرح المختصر؟

2/ بين كيف ينتقل أثر أدوات السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي؟



النموذج التاسع:

أولا: أجب بـصح أو خطأ، مع تبرير الإجابة

- 1/ درست النظرية النقدية التقليدية العلاقة بين الطلب على النقود ومستوى العالم الأسعار
- 2/ من أهم الافتراضات التي قامت عليها النظرية النقدية التقليدية هي وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل العامل وقيام النقود بدورهم للقيمة
- 3/ يؤثر العامل السلعي والعامل النقدي في الأسعار حسب نظرية كمية النقود
- 4/ جوهر نظرية كمية النقود يكمن في أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير مستوى الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه
- 5/ انطلق فيشر في صياغته لمعادلة التبادل من فكرة أساسية مفادها أن قيمة النقود تتحدد بتفاعل العرض والطلب في السوق خلال فترة زمنية محددة
- 6/ اهتمت نظرية الأرصدة النقدية (مارشال) بالعلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها وبين قيمة المدخ
- 7/ قام التحليل النقدي الكينزي على افتراضات تخالف ما قام عليها التحليل الكلاسيكي
- 8/ الطلب على النقود في النظرية الكينزية يكون لغرض المعاملات والاحتياط
- 9/ سرعة تداول النقود تميل إلى الارتفاع في فترات التضخم
- 10/ يتوقف قرار الفرد في مجال المفاضلة بين أحسن أداة للاحتفاظ بالقوة الشرائية على عامل السيولة



11/ التوازن الاقتصادي العام في النظرية النقدية الحديثة مرتبط بتحقيق التوازن في السوق النقدي.....

12/ قامت السياسات التي اقترحها "كينز" لمعالجة أزمة البطالة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية على زيادة كمية النقود (التمويل بالعجز) فقط

13/ قامت المدرسة النقدية على اعتبار أن العلاقة سببية وتناسبية بين التغيرات في كمية النقود ومستوى الأسعار

14/ السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات النقدية وغير النقدية المعتمدة بغرض تحقيق أهداف نقدية وغير نقدية كذا

15/ أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة تختلف عن أهدافها في الدولة النامية.

16/ لا تختلف أدوات السياسة النقدية من حيث فعالية تأثيرها.

ثانيا: أجب على الأسئلة التالية

1/ توضح بصورة واضحة علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية من خلال مستوى النشاط الاقتصادي وكمية النقود المتداولة، بين ذ

2/ لماذا اعتبرت نظرية كمية النقود أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه؟



النموذج العاشر:

أولا: أجب بـصح أو خطأ، مع تبرير الإجابة

- 1/ في معادلة التبادل لفيشر لا يتم التفريق بين الكمية الصادرة من النقود والكمية المتداولة فعلا
- 2/ اهتمت نظرية الأرصدة النقدية (مارشال) بالعلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها وبين قيمة الدخل
- 3/ قام التحليل النقدي الكينزي على افتراضات تخالف ما قام عليه التحليل الكلاسيكي في بعض الجوانب وتتفق معها في البعض الآخر
- 4/ لا تتأثر سرعة تداول النقود في فترات الكساد أو التضخم
- 5/ يتحقق التوازن الاقتصادي العام في النظرية النقدية الحديثة إذا تحقق التوازن في السوق النقدي بين كمية النقود والطلب عليها
- 6/ قامت السياسات التي اقترحها "كينز" لمعالجة أزمة البطالة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية على اعتماد السياسة المالية
- 7/ السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات النقدية المعتمدة بغرض تحقيق أهداف غير نقدية

ثانيا: أجب على الأسئلة التالية

- 1/ لماذا اعتبرت نظرية كمية النقود أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه؟



2/ لماذا عجزت النظرية النقدية التقليدية عن تفسير أزمة الكساد العالمي (1929-1933)؟

3/ تعلم أن الطلب على النقود في النظرية الكينزية يكون لغرض المعاملات، والاحتياط، والمضاربة. بين كيف تؤثر بعض العوامل على الطلب على النقود، وعلى قرار المفاضلة بين أحسن أداة للاحتفاظ بالقوة الشرائية؟

4/ العلاقة بين التغيرات في كمية النقود ومستوى الأسعار سببية وتناسبية في نظرية كمية النقود، وسببية لاتناسبية عند المدرسة النفا بين ذلك من خلال مثال توضيحي

5/ بين كيف ينتقل أثر أدوات السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي؟



قائمة المصادر والمراجع

- ابن حليلة عمور، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002-2003.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب والأطروحات والمقالات

- خالد الصياغ، النقود الإسلامية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2002.
- محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل - دراسة للنقود والمصارف السياسية النقدية في ضوء الإسلام- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، 1992.
- ابراهيم القاسم رحاحلة، النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين 132هـ: 352هـ / 749: 975م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1 1999..
- ابن القيم الجوزية، اعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبد السلام ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991.
- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، مادة النقد، بيروت، دار صادر، ط1.
- أبو حامد محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، دت.
- أبوبعلي، الأحكام السلطانية، صححه محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2000.
- أحمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف، ط2008، منشورات جامعة حلب.
- أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد39، 2017.
- أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي مجلة دراسات اقتصادية، العدد39، أكتوبر 2017، أبو ظبي.
- أحمد عبد الله سلمان الوائلي، الفكر الكينزي وأثره في التحليل الاقتصادي الحديث، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد06، 2012.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسة النقد والبعد الدولي لليورو، ط01، 200، مركز الإسكندرية للكتاب.
- السيد موسى الحسيني المازندراني، تاريخ النقود الإسلامية، دار العلوم، ط3، 1988.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- الطيب لحيلج، فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارة، جامعة أم البواقي، ع01، 2014.
- الفيروزي آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج1، مكتبة الآداب للنشر، 2005.



- إلهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2013.
- انظر-خليفة عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
- بزاوية محمد، الطلب على النقود في الجزائر- دراسة قياسية – أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- بلعياش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد23، نوفمبر 2003.
- بن البار محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة.
- بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر- دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014 – أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان.
- بوروشة كريم، أثر السياسة النقدية عن آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر (1990-2019)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- بول سامويلسون، ويليام نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، ط02، 2006، دار الأهلية للنشر والتوزيع.
- تقي الدين أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمان بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط3، 2005.
- تقي الدين أحمد بن عبد القادر المقريري، النقود الإسلامية، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، 1298م.
- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة، ط01، 2007، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، ط01، 2010، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي.
- حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي- دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

- حسين علي العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية- حالة الكويت-، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد6.
- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.
- خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014
- خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014
- دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإستماع للطباعة والنشر، ط1، 1997
- ديش فاطمة، دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية – دراسة حالة، أزمة الديون في منطقة الأورو- أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة تلمسان
- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط01، 2008
- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط01، 2008، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع
- رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر
- رفعت السيد العوضي، تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد المساهمة العربية العقلانية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1 2005
- رفيق يونس المصري، الإسلام والنقود، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط2، 1990.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، أكتوبر 1990
- زكرياء الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، اليازوري للنشر والتوزيع
- سعيداني سميرة، نحو تطوير نموذج الإدارة الموارد البشرية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة رسالة مقدمة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة
- سلايمية ظريفة، محاضرات في اقتصاد الصرف، جامعة 08 ماي 1945، قالمة
- سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة
- سيد شوريجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، الأسعار والنقود –دراسة تحليلية-، إدارة الثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية، دط، 1989



- شاري سبيغل، مذكرات السياسات المتعلقة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2007
- شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي ط1، 2005.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1990-2020)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر. 2004/2003.
- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، ط01، 1993، دار الفكر، الجزائر.
- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، ط01، 1993، دار الفكر، الجزائر.
- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، قواعد وأنظمة ونظريات وسياسات نقدية، دط، دار الفكر، الجزائر.
- عاطف منصور محمد رمضان، موسوعة النقود في العالم الإسلامي، نقود الخلافة الإسلامية (عصر الخلفاء الراشدين-الخلافة الأموية- الخلافة العباسية-الخلافة الفاطمية- الخلافة الأموية- الخلافة الأندلسية)، دار القاهرة، ط1 2004.
- عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، ط01، 2012، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص 209.
- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد والمصرفي، مفاهيم أوليم وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، ط2012، ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد اللطيف سليمان عثمان الحاج، هيثم محمد إبراهيم محمد محود، مفهوم الاقتصاد الإسلامي، النشأة والتطور، المؤتمر العلمي العالمي الرابع، الخرطوم، 2018.
- عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1980.
- عزة قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، ط2005، دار العلم والنشر.
- علي كاظم عباس الشيخ، المسكوكات البيزنطية والساسانية المتداولة في العراق حتى أواخر عهد عبد الملك بن مروان مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلة 2، 2012.
- علي كنفان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2012.
- عمار مجيد كاظم الوداي، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دولة العراق، 2009.
- غريب الجمال، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الشروق، جدة، ط1، 1986.



- غسان محمد الشيخ، التأصيل الفقهي للعملة الرقمية البتكوين نموذجاً، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، أبريل 2019.
- قاسم محمد حمود الإليبي، القيمة والأسعار في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار السلام، ط1، 2008.
- كلثوم صافي، أثر الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة- جامعة وهران .
- كوش ماتاي، ماهي السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، مجلد46، العدد3، 2009.
- مجموعة من الباحثين، المؤتمر العالمي السابع، الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز 2008.
- مجموعة من الخبراء، إدارة الاقتصاد العربي في التاريخ الإسلامي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط 2014.
- محسن أحمد الخضري، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط3، 1999.
- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، 2010.
- محمد العناسيوة، المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي، دراسة تحليلية للعملة الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 43، ع1، 2016.
- محمد القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، نظرية تحليلية – قياسية.
- محمد بن إبراهيم السحيباني، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، ط1، 1990.
- محمد بن أحمد السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، دط 1993.
- محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصيطفى، أساسيات النظام المالي، مكتبة الحسين العصرية، لبنان، 2015.
- محمد ضيف الله القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط01، 2001.
- محمد عبد المنعم عفر، محمد بن سعيد ناصر الغامدي، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1996.
- محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصاريف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، ط03، 1992، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.



- محمد قويدري، محمد فرحي، الإدارة النقدية من منظور إسلامي-رؤية تحليلية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد ورهانات المستقبل-غرداية، 21-22 فيفري، 2011.
- مختار عبد الحكيم طلبة مسلم، المختصر في النقود والبنوك وتفسير قيمة النقد، دار النهضة العربية، القاهرة.
- معيزي قويدر، ذماد نوال، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الجديد، ع2، جانفي 2010.
- معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2008.
- مفتاح صالح السياسة النقدية، المفهوم الأهداف الأدوات، ط01، 2005، القاهرة.
- مفتاح صالح، النقود السياسية النقدية: المفهوم - الأهداف - الأدوات، ط01، 2005، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مفهوم النقد والطلب عليه، مجلة جامعة دمشق، ط06، 1999.
- موموش محمد، تاريخ المغرب الأوسط من خلال المسكوكات الإسلامية، من سنة (85هـ/704م إلى 1246هـ/1830م) مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المسيلة، العدد 10، جوان 2016.
- ميلود زكري، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية، أطروحة دكتوراه منشورة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ط2017.
- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، السياسة النقدية في نظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1 2015.
- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث، ط1، 2015.
- نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طبقة. القاهرة، 2000.
- نزار الحيكاني، حيدر يونس، السياسة الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط02، 2015، اليازوري للنشر والتوزيع.
- وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استخدام التضخم -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، أطروحة ماجستير، جامعة تلمسان.
- وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. بيروت، 2000.
- ياسر عبد الكريم الحوراني- في مصادر التراث الاقتصادي الإسلامي- بحث منشور في موسوعة الاقتصاد الإسلامي والتمويل. www.ielpedia.com.



الفهارس

أولاً: فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نظرية كمية النقود – بيانيا-	07
02	تحليل مارشال للأرصدة النقدية	10
03	يوضح منحى التفضيل النقدي لدافع المعاملات	14
04	شكل توضيحي للإنفاق الجاري	15
05	دالة الطلب على النقود بغرض الاحتياط	16
06	منحى الطلب على النقود بدافع المضاربة	18
07	علاقة سعر الفائدة بالاستثمار والادخار	20
08	دالة التفضيل النقدي (تحديد سعر الفائدة من خلال عرض النقود والطلب عليها عند كينز	21
09	آليات عمل السياسة النقدية	54
10	فعالية السياسة النقدية بالنسبة لمنحى (IS)	55
11	فعالية السياسة النقدية بالنسبة لمنحى (LM)	56
12	منحى IS في الاقتصاد الإسلامي	91
13	منحى LM في الاقتصاد الإسلامي	92
14	فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي	92

ثانيا: فهرس المحاور.

العنوان.....رقم الصفحة

03.....مقدمة

المحور الأول: التحليل النقدي (النظريات النقدية)

05.....أولا: التحليل النقدي الكلاسيكي

12.....ثانيا: التحليل النقدي الكينزي

24.....ثالثا: التحليل النقدي الحديث

المحور الثاني: السياسات النقدية

32.....أولا: ماهية السياسة النقدية

34.....ثانيا: أهداف السياسة النقدية

42.....ثالثا: أدوات السياسة النقدية

51.....رابعا: آلية نقل أثر السياسة النقدية

56.....خامسا: مدى فعالية السياسة النقدية

المحور الثالث: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

62.....أولا: النقود عند العرب

71.....ثانيا: ماهية النقود في الاقتصاد الإسلامي

80.....ثالثا: ماهية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

83.....رابعا: عرض النقود والطلب عليها في الاقتصاد الإسلامي

89.....خامسا: السياسة النقدية في الاقتصادية الإسلامية ومدى فعاليتها

المحور الرابع: أمثلة ونماذج مواضيع امتحانات

95.....أمثلة ونماذج مواضيع امتحانات